



الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/
ديسمبر 2021

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 5 كاف



الرجاء إعادة استعمال الورق

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-7279

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	كتب الإحالة
7	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
10	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
10	موجز
14	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
15	باء - النتائج والتوصيات
15	1 - متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة
16	2 - الاستعراض المالي العام
20	3 - إدارة الشؤون المالية
33	4 - إدارة المشاريع
47	5 - إدارة الموارد البشرية
50	6 - إدارة المشتريات
53	جيم - إفصاحات الإدارة
53	1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات
53	2 - الهبات
53	3 - حالات الغش والغش المفترض
54	دال - شكر وتقدير
	المرفق
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
71	الثالث - التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
71	ألف - مقدمة

72	أبرز النتائج في عام 2021	-	باء
77	تَميُّز الأشخاص	-	جيم
79	المساءلة والشفافية بوصفهما قيمة أساسية لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	-	دال
80	نظام المراقبة الداخلية وفعاليته	-	هاء
82	آفاق المستقبل	-	واو
83	البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	الرابع
83	بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	أولا
85	بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	ثانيا
86	بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	ثالثا
87	بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	رابعا
89	بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	-	خامسا
90	الملاحظات على البيانات المالية لعام 2021		
				المرفق
		موجز صندوق ادخار فرادى المتعاقدين لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة المنتهية في 31 كانون		
161	الأول/ديسمبر 2021		

**رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2022 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من
المديرة التنفيذية ومن كبيرة الموظفين الماليين ومديرة شؤون الإدارة لمكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع**

يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طيه بياناته المالية السنوية للفترة المنتهية في
31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ونقر بما يلي:

الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية المدرجة في هذه البيانات المالية.
والبيانات المالية قد أعدت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتتضمن مبالغ معينة
مبنية على أفضل التقديرات والآراء التي توصلت إليها الإدارة.

والإجراءات المحاسبية ونظم المراقبة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول
محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تنفذ،
بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويستعرض مراجعو الحسابات الداخليون في المكتب
باستمرار نظم المحاسبة والمراقبة. ويجري تنفيذ مزيد من التحسينات في مجالات محددة.

والإدارة أتاحت لمجلس مراجعي الحسابات وللمراجعين الداخليين في المكتب إمكانية الاطلاع الحر
والكامل على جميع السجلات المحاسبية والمالية.

والإدارة تستعرض توصيات مجلس مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين في المكتب. وهي
إما قد نقت إجراءات الرقابة أو أنها عاكفة على تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابة لتلك التوصيات.

ونشهد، بقدر ما لدينا من علم وأوثق ما اطلعنا عليه من معلومات وثبت لدينا من اعتقاد، بأن
جميع المعاملات المادية قد جرى قيدها على النحو السليم في سجلات المحاسبة وأنها معروضة على الوجه
السليم في البيانات المالية المرفقة بهذا التقرير.

(توقيع) غريت فاريمو

المديرة التنفيذية

(توقيع) ماريان رومان دولاتوش

كبيرة الموظفين الماليين ومديرة شؤون الإدارة

رسالة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس
مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية
المراجعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

أجرينا مراجعة للبيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب)، وتتألف تلك البيانات من بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن المكتب، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

تنبيهات خاصة

نلفت الانتباه إلى الملاحظتين 11 و 13 على البيانات المالية لعام 2021، المعنونتين "الأصول المالية الأخرى" و "الحسابات المستحقة القبض" على التوالي، اللتين يتم فيهما الإفصاح عن الاستثمارات الجارية للمكتب فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i)، كما يتم فيهما الإبلاغ عن 19,11 مليون دولار من المخصصات الجديدة واضمحلال القيمة فيما يتصل بمشاريع مبادرة S3i. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ إجمالي مخصصات الديون المعدومة واضمحلال القيمة في ضوء استثمارات مبادرة S3i ما قدره 39,02 مليون دولار. ولم يتغير رأينا فيما يتعلق بهذه المسائل. ويرد مزيد من التفاصيل في الفقرات من 40 إلى 51 من التقرير المطول.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

المدير التنفيذي للمكتب مسؤولة عن المعلومات الأخرى، التي تشمل التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، الوارد في الفصل الثالث أدناه، لكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقرير مراجعي الحسابات الذي تولينا إعداده بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمانات بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي استقينها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو فيما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خالصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيده به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تقع على عاتق المديرية التنفيذية مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وممارسة الرقابة الداخلية حسب ما تراه المديرية التنفيذية ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، تضطلع المديرية التنفيذية بالمسؤولية عن تقييم مدى قدرة المكتب على الاستمرار في أداء أعماله، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، إلا إذا اعتمدت الإدارة تصفية المكتب أو وقف عملياته، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي عن القيام بذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يضطلع بها المكتب.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أم خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر على نحو معقول، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهاجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الخطأ، وتصميم إجراءات لمراجعة الحسابات بغية التصدي لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساسا كافيا ومناسبا لإبداء رأينا بشأنها. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في المكتب؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة المكتب على الاستمرار كمؤسسة. فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعين علينا استرعاء الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. ولكن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على المكتب الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة. ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ما سبق ذكره، نرى أن معاملات المكتب التي أطلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للمكتب ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات المكتب.

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

21 تموز/يوليه 2022

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب) للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عملاً بقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. ونظر المجلس أيضاً في المعاملات والعمليات المالية التي نُفِذت في المكتب. ونظراً لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجريت في بيجين عن بُعد مراجعةً مرحليةً لحسابات مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى. وأجرى المجلس المراجعة النهائية للحسابات في مقر المكتب في كوبنهاغن.

الرأي

نرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لا يزال المركز المالي للمكتب سليماً، وما زالت الفوائض المبلغ عنها تسهم في توفير احتياطات كبيرة. وكانت هناك حالات قليلة من أوجه القصور في الإدارة المالية وإدارة المشاريع، ومن شأن الدروس المستفادة منها أن تسهم في زيادة تحسين أداء المكتب.

الاستنتاجات الرئيسية

عدم الوضوح في إدارة احتياطي النمو والابتكار

أنشأ المكتب بشكل رسمي احتياطياً للنمو والابتكار في عام 2019. وبلغ مستوى الاحتياطي 111 مليون دولار في نهاية عام 2021. ولاحظ المجلس أن الإطار الحالي والمبادئ التوجيهية والإجراءات والسياسات التي أصدرها المكتب فيما يتعلق بالاحتياطي تخص مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i) بدلاً من احتياطي النمو والابتكار ككل. وفي حين اقترح المكتب إنشاء احتياطي لمبادرة S3i في تموز/يوليه 2021، لم يوضح بشكل متزامن الخطة فيما يتعلق ببقية احتياطي النمو والابتكار. وبعد الموافقة على إنشاء احتياطي مبادرة S3i في شباط/فبراير 2022، لم يكن هناك بعد مبدأ توجيهي محدد لاحتياطي النمو والابتكار، وبعد فصل الاحتياطيين، لا يزال احتياطي النمو والابتكار يفتقر إلى إطار جديد وتخطيط محدد.

استخدام أساس عفا عليه الزمن في نموذج التسعير

استُند في نموذج التسعير الحالي المستخدم لتحديد الرسم الإداري للاتفاقات الفردية إلى البيانات المالية لعام 2010. وأشار المجلس إلى أن التنفيذ السنوي لعمليات المكتب بلغ 3 432 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 206 في المائة مقارنة بـ 1 122 مليون دولار في عام 2013. ومع ذلك، بلغت نفقات الإدارة 74,7 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 32,2 في المائة فقط مقارنة بـ 56,5 مليون دولار في عام 2013. وفي الوقت نفسه، زاد الفائض من العمليات بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، إذ حقق مستوى تاريخياً بلغ 63,5 مليون دولار في عام 2021. وقد لا يكون أساس نموذج التسعير الحالي، الذي لم يعد منذ عام 2013، قابلاً للتطبيق بعد الآن.

تحسين تحديد مخصصات الديون المعدومة وضمحلل القيمة

في عام 2021، حدد المكتب مخصصات جديدة للديون المعدومة وضمحلل القيمة فيما يتعلق بستة استثمارات في إطار مبادرة S3i بمبلغ 19,11 مليون دولار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ إجمالي مخصصات الديون المعدومة وضمحلل القيمة فيما يتعلق باستثمارات مبادرة S3i ما قدره 39,02 مليون دولار. ولوحظ ما يلي: (أ) لم يؤخذ في الحسبان ما يتعلق بأصول المدينين من معلومات اكتسبت بعد تحليل التقييم؛ و (ب) وحدها أصول المدينين الأكثر سيولة هي التي افترض أنها متوافرة بسهولة لأغراض سداد الديون؛ و (ج) زود المكتب الطرف الثالث بالبيانات المالية غير المراجعة للمدينين لعام 2021 كأساس للتقييم؛ و (د) افترض تقدير التدفقات النقدية من المدينين في المستقبل من عام 2022 وحتى عام 2036 كأساس للتقييم في حين أُبرز في تقارير مراجع الحسابات المستقل عدّم يقين جوهري في قدرة المدينين على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة.

عيوب في إدارة مشروع منظمي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'

وَقَّع المكتب اتفاقاً بقيمة 5 ملايين دولار مع منظمة 'نحن المحيطات' في عام 2017، واتفاقاً آخر بقيمة مليوني دولار في عام 2018 مع كيان تابع لمنظمة 'نحن المحيطات' أعيدت تسميته، وهو 'جيل المحيطات'، للمساعدة في إذكاء الوعي بحفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام من خلال الأنشطة المختلفة. وبلغ إجمالي نفقات الكيانين 3,12 ملايين دولار. ولاحظ المجلس أنه في إطار الشراكة مع منظمة 'نحن المحيطات' ومنظمة 'جيل المحيطات'، لم تكن ممارسات المكتب فيما يتعلق ببدء المشاريع، والمدفوعات المسبقة، والمطالبات المتعلقة بالأموال غير المستخدمة، وإنجاز المشاريع، والإجراءات التصحيحية التي اتخذها المكتب، ممثلة لقواعد المكتب وأنظمتها. وحتى نهاية آذار/مارس 2022، لم يكن المكتب قد تلقى مبلغاً يتوجب سداؤه يتمثل في منحة حدد المكتب قيمتها بـ 766 747 دولار أنفقت بشكل غير سليم.

أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خارج الميزانية العامة

اشترى المكتب نيابة عن الأمانة العامة أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المستخدمة في مشاريع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي أصول لم تُرسم ولم يبلغ عنها في بيان المركز المالي، سواء من جانب الأمانة العامة أو من جانب المكتب. وذكر المكتب أن صافي القيمة الدفترية

لأصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام يبلغ 19,5 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 في الملاحظات على البيانات المالية لعام 2021. ولوحظت أيضا أوجه قصور في الإدارة في مجال الإفصاح عن أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والتحقق المادي من هذه الأصول والتخلص منها.

تعريف مبهم للوظائف التي يجب أن يشغلها الموظفون

شكل الموظفون 13 في المائة من أفراد المكتب، في حين كان 87 في المائة منهم من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. ومن بين الأفراد الذين كانت وظائفهم فوق الرتبة ف-4 أو ما يعادلها، كان 58 في المائة منهم من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي؛ وتولى أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي 40 في المائة من "الأدوار الحاسمة في مجال الأعمال"؛ وكان 94 في المائة من موظفي المشتريات من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي؛ ويمكن أن يكون شاغلو نفس الوظائف إما من الموظفين أو أفرادا من غير الموظفين، دون أي إشارة إلى ما إذا كانت هذه الوظائف "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها".

التوصيات الرئيسية

يتضمن هذا التقرير توصيات أكثر تفصيلا، غير أن المجلس يوصي، بإيجاز، بأن يقوم المكتب بما يلي:

عدم الوضوح في إدارة احتياطي النمو والابتكار

(أ) إجراء استعراض لاحتياطي النمو والابتكار واتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك صياغة إطار ومبادئ توجيهية وإجراءات وسياسات، لضمان إدارة الاحتياطي على نحو فعال؛

استخدام أساس عفا عليه الزمن في نموذج التسعير

(ب) '1' إجراء استعراض شامل لنموذج التسعير الحالي المستخدم في المكتب، مع مراعاة آخر أداء مالي؛

'2' إنشاء آلية استعراض منتظمة لضمان إبقاء الرسوم الإدارية المفروضة عند مستوى معقول؛

تحسين تحديد مخصصات الديون المعدومة وضمحلل القيمة

(ج) مواصلة جمع معلومات شاملة عن المركز المالي للمدينين وقيم أصولهم، وتحديد قيم الديون بمعلومات كافية وأساليب متسقة، بما يضمن دقة ومصداقية مخصصات الديون المعدومة وضمحلل القيمة؛

عيوب في إدارة مشروع منظمي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'

(د) إجراء تقييم أو استعراض شامل ومتعمق وكاف لعملية صنع القرار والإدارة والرقابة الداخلية فيما يتعلق بمشروع منظمي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'، وإنشاء آلية لامتثال والمساءلة لتجنب تكرار هذه المسائل؛

أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خارج الميزانية العامة

(هـ) التعجيل بالتفاوض مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لحل المسألة التي طال أمدها والمتعلقة بإدارة أصول المشاريع، من أجل تجنب أي بنود خارج الميزانية العامة والمخاطر المرتبطة بها؛

تعريف مبهم للوظائف التي يجب أن يشغلها الموظفون

(و) تضمين قواعد المكتب قائمة واضحة بالوظائف التي تنطوي على "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" والتي يجب أن يشغلها موظفون لكفالة أن يظل الموظفون هم الموارد البشرية الأساسية للمنظمة.

متابعة التوصيات السابقة

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ومن بين التوصيات المتبقية لغاية السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وعددها 45 توصية، كان قد تم تنفيذ 24 توصية (53 في المائة)، ويجري تنفيذ 19 توصية (42 في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصيتين (5 في المائة). وترد تفاصيل ذلك في مرفق هذا الفصل.

حقائق رئيسية	
مجموع الإيرادات	1 208,73 ملايين دولار
مجموع المصروفات	1 145,20 مليون دولار
صافي الدخل المالي	26,85 مليون دولار
الفائض	90,38 مليون دولار
الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي	138,76 مليون دولار
احتياطي النمو والابتكار	111,12 مليون دولار
صافي الأصول/حقوق الملكية	360,37 مليون دولار
مجموع الأصول	5 172,95 مليون دولار
مجموع الخصوم	4 812,59 مليون دولار

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مساعدة الناس على بناء حياة أفضل ومساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. والمكتب هو منظمة ذاتية التمويل تعمل بناء على طلبات تقدم إليها، دون تلقي أي مساهمات من الدول الأعضاء، وبالاعتماد على الإيرادات التي تحصلها بتنفيذ مشاريع وتقديم خدمات في مجالي المعاملات والاستشارات. ويقدم المكتب خدمات تسهم في عمليات السلام والأمن والعمليات الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويعتمد المكتب في تحصيل إيراداته اعتمادا كاملا على الرسوم المتأتية من تقديم خدمات المشاريع من خلال الخدمات المتعلقة بالاستشارات والتنفيذ والمعاملات في مجالات خبرته الأساسية الخمسة، وهي البنية التحتية، والمشتريات، وإدارة المشاريع، والإدارة المالية، والموارد البشرية.

2 - وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمكتب للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عملا بقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. وتمت المراجعة طبقا للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب ووفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي تلك المعايير أن يمثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأجريت مراجعة الحسابات في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأداءه المالي وتدققاته النقدية في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الإطار، أُجري تقييم لتحديد ما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد استُخدمت للأغراض التي وافق عليها مجلس إدارة المكتب، وما إذا كانت قد صُنِّفت وسُجِّلت بشكل سليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب.

- 4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتأه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.
- 5 - واستعرض المجلس عمليات المكتب بموجب البند 5-7 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ونظرا لجائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة المفروضة على السفر، أجرى المجلس عن بُعد المراجعة المرحلية لمقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في الفترة من 11 تشرين الأول/أكتوبر إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأجرى المجلس المراجعة النهائية للحسابات في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 أيار/مايو 2022 في مقر المكتب في كوبنهاغن.
- 6 - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقش التقرير مع إدارة المكتب، وأدرجت آراؤها فيه على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

- 7 - لاحظ المجلس وجود 45 توصية معلقة حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي وقت مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس، كان قد تم تنفيذ 24 توصية (53 في المائة)، ويجري تنفيذ 19 توصية (42 في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصيتين (5 في المائة)، كما هو مبين في الجدول 1 من الفصل الثاني. وكان معدل تنفيذ التوصيات أعلى من المعدل المحقق في السنة السابقة (33 في المائة).

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات

تقرير مجلس مراجعي الحسابات						الحالة
A/76/5/Add.11	A/75/5/Add.11	A/74/5/Add.11	A/73/5/Add.11	A/72/5/Add.11	المجموع	
45	21	13	5	2	4	التوصيات المفتوحة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
						حالة التنفيذ في عام 2021
24	11	7	3	1	2	(أ) نُقِدَت
19	10	6	2	1	-	(ب) قيد التنفيذ
-	-	-	-	-	-	(ج) لم تنفذ
2	-	-	-	-	2	(د) تجاوزتها الأحداث
19	10	6	2	1	-	التوصيات المفتوحة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

المصدر: التحليل الذي أجره مجلس مراجعي الحسابات.

- 8 - وأجرى المجلس كذلك تحليلا للتوصيات المفتوحة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وعددها 19 توصية، ولاحظ ما يلي:

(أ) تتعلق سبع توصيات منها بالإدارة المالية وإدارة الميزانية (37 في المائة)؛ وتتعلق أربع توصيات بإدارة المشاريع (21 في المائة)؛ وتشير ثلاث إلى إدارة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار (S3i) (16 في المائة)؛ وتتعلق اثنتان بمركز الخدمات المشتركة في بانكوك (10,5 في المائة)؛ وتشير اثنتان أخريان إلى إدارة المشتريات (10,5 في المائة)؛ وتندرج واحدة ضمن فئة إدارة المخاطر (5 في المائة)؛

(ب) فيما يتعلق بتقديم التوصيات، هناك 10 توصيات قُدمت قبل سنة (53 في المائة)؛ وست توصيات مضت عليها سنتان (32 في المائة)؛ وظلت توصيتان مفتوحتين لمدة ثلاث سنوات (10 في المائة)؛ وظلت واحدة معلقة لمدة أربع سنوات (5 في المائة)؛

(ج) فيما يتعلق بالتدابير التصحيحية الموصى بها، تشير خمس توصيات إلى الحاجة إلى وضع قواعد تنظيمية (26 في المائة)؛ وتتناول ثمان تحسين القواعد التنظيمية (42 في المائة)؛ وتتطلب ست توصيات اتخاذ إجراءات تصحيحية امتثالاً للقواعد التنظيمية (32 في المائة).

9 - وأقر المجلس بأن المكتب قد أحرز تقدماً نحو تنفيذ غالبية التوصيات المعلقة، ولاحظ أنه قد شُرع في اتخاذ إجراءات أولية في عدد من التوصيات، لكن يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل التنفيذ الفعلي. وترد تفاصيل ذلك في مرفق هذا الفصل.

2 - الاستعراض المالي العام

النتائج المالية

10 - أنشأت الجمعية العامة، بموجب مقررها 501/48، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصفته كياناً مستقلاً ذاتي التمويل لتقديم خدمات في مجال بناء القدرات، بما في ذلك إدارة المشاريع، والشراء، وإدارة الموارد المالية. ولكي يغطي المكتب مصروفاته، يفرض على عملائه رسوماً مقابل ما يقدمه لهم من خدمات. ويواصل المكتب تحقيق فائض عام فيما يتعلق بعملياته. فقد سجل فائضاً قدره 90,38 مليون دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 39,5 مليون دولار في عام 2020. ويمثل الفائض نسبة 7,9 في المائة من النفقات التي تكبدها المكتب والبالغة 1 145,2 مليون دولار.

11 - ويُستخدم صافي الإيرادات الذي يحققه المكتب من أنشطته المنجزة في إطار المشاريع لتغطية تكاليف إدارته المركزية. وكما يرد في الجدول 2 من الفصل الثاني، تراوح صافي الإيرادات الذي حققه المكتب منذ عام 2017 من أنشطته المنجزة في إطار المشاريع بين 89,73 مليون دولار في عام 2017 و 139,70 ملايين دولار في عام 2021. وخلال تلك الفترة، شمل صافي الفائض الذي حققه المكتب سنوياً صافي الدخل المالي.

الجدول 2 من الفصل الثاني
تحليل الفوائض التي أبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2017	2018	2019	2020	2021	
89 731	88 130	99 247	109 046	139 703	صافي الإيرادات المتأتية من الأنشطة المنجزة في إطار المشاريع ^(أ)
2 374	1 838	4 461	8 591	9 766	الإيرادات المتنوعة وغير التبادلية
(73 956)	(71 160)	(82 202)	(89 168)	(85 933)	المصروفات غير المتصلة بالمشاريع ^(ب)
18 149	18 808	21 506	28 469	63 536	الفائض المتأتي من العمليات
10 817	19 619	25 631	11 031	26 845	صافي الدخل المالي
28 966	38 427	47 137	39 500	90 381	الفائض المبلغ عنه

المصدر: البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(أ) إيرادات المشاريع المباشرة مطروحا منها نفقات المشاريع المباشرة.

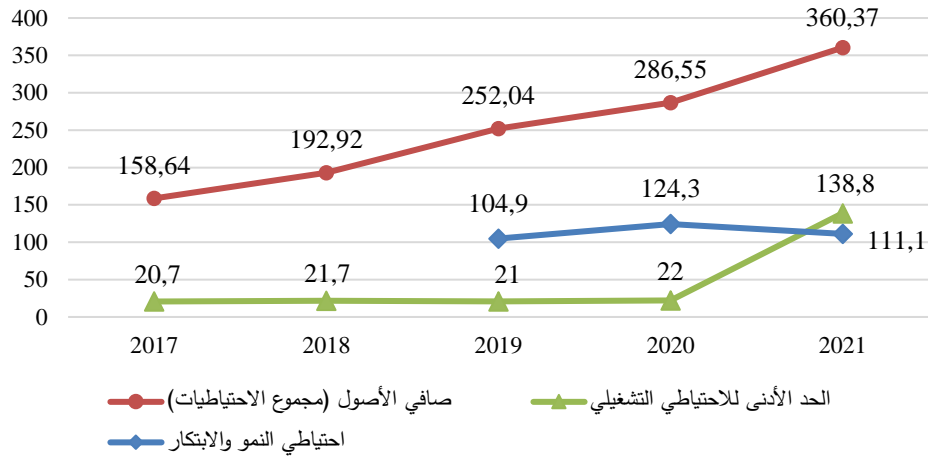
(ب) مجموع النفقات مطروحا منه نفقات المشاريع المباشرة.

صافي الأصول وحصص الملكية

12 - في عام 2021، وضع المجلس التنفيذي حداً أدنى جديداً مطلوباً للاحتياطي التشغيلي (DP/2022/2، القرار 21/2021) لضمان الديمومة المالية للمكتب وسلامته باعتباره مؤسسة مستمرة في أداء أعمالها. ووافق المجلس التنفيذي على تغيير الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي للمكتب ليصبح 25 في المائة من نفقات خطوط خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة من نفقات خطوط الخدمات الأخرى، و 33 في المائة من التكاليف الإدارية، مع تخصيص معامل نسبته 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة، و 20 في المائة للسنة التي قبلها. واستناداً إلى هذه المعادلة، وفيما يتصل بالفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي 138,8 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 116,8 مليون دولار مقارنة بعام 2020. وفي عام 2019، أنشئ احتياطي للنمو والابتكار، حددت قيمته بنسبة 50 في المائة من الاحتياطيات التشغيلية الزائدة. وبلغ احتياطي النمو والابتكار المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قيمته 111,12 مليون دولار (2020: 124,32 مليون دولار). ونتيجة للفائض المعترف به في الفترة، بلغ صافي الأصول حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قدره 360,37 مليون دولار (2020: 286,55 مليون دولار). وترد تفاصيل ذلك في الشكل أدناه.

صافي الأصول وحصص الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

13 - وفي شباط/فبراير 2022، وافق المجلس التنفيذي على تحديد احتياطي مبادرة S3i عند مستوى أولي قدره 105 ملايين دولار، مع خضوع التغييرات المقبلة لموافقة المجلس التنفيذي (DP/2022/14)، القرار 5/2022، الفقرة 4). وسيستخدم احتياطي مبادرة S3i لتمويل وتسجيل تقييم الاستثمارات في إطار المبادرة. ولم يكن لقرار المجلس التنفيذي أي تأثير على البيانات المالية لعام 2021.

تحليل النسب

14 - قام مجلس مراجعي الحسابات بتحليل سلامة المركز المالي للمكتب باستخدام مجموعة من النسب الرئيسية على النحو المبين في الجدول 3 من الفصل الثاني.

الجدول 3 من الفصل الثاني

النسب المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر

النسب المالية	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة النقدية ^(أ)					
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم المتداولة	0,95	0,91	0,81	0,85	0,80
نسبة السيولة السريعة ^(ب)					
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة	1,01	0,95	0,84	0,87	0,82
نسبة التداول ^(ج)					
الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	1,02	0,96	0,85	0,88	0,83
نسبة الملاءة المالية ^(د)					
مجموع الأصول: مجموع الخصوم	1,09	1,09	1,12	1,08	1,07

النسب المالية	2021	2020	2019	2018	2017
فائض المشاريع ^(أ) (النسبة المئوية للهامش) ^(د)	139,7 مليون دولار	109 ملايين دولار	99,2 مليون دولار	88,1 مليون دولار	89,7 مليون دولار
الإيرادات المباشرة للمشاريع - المصروفات المباشرة للمشاريع	(11,7 في المائة)	(9,4 في المائة)	(8,2 في المائة)	(9,4 في المائة)	(10,8 في المائة)
صافي الفائض (النسبة المئوية للهامش) ^(أ)	90,38 مليون دولار	39,5 مليون دولار	47,14 مليون دولار	38,43 مليون دولار	28,97 مليون دولار
الإيرادات - المصروفات	(7,5 في المائة)	(3,4 في المائة)	(3,9 في المائة)	(4,1 في المائة)	(3,5 في المائة)

المصدر: البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

- (أ) تُستخدم نسبة النقدية مؤشراً على ما يملكه الكيان من سيولة، لأنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.
- (ب) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.
- (ج) يدل ارتفاع النسبة على قدرة كيان على سداد خصومه القصيرة الأجل.
- (د) ارتفاع النسبة مؤشر جيد على الملاءة المالية.
- (هـ) تتعلق الإيرادات والمصروفات المباشرة للمشاريع بإيرادات/مصروفات المشاريع المشار إليها في الملاحظة 20 على البيانات المالية.
- (و) تشير النسبة المئوية للهامش إلى إيرادات المشاريع/مجموع الإيرادات.

15 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ مجموع أصول المكتب 5,17 بلايين دولار (2020: 3,91 بلايين دولار)، تتكون أساساً من استثمارات بمبلغ 4,26 بلايين دولار (2020: 2,91 بليون دولار) والنقدية ومكافئات النقدية بمبلغ 782,83 مليون دولار (2020: 883,98 مليون دولار). وبلغ مجموع خصوم المكتب 4,81 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (2020: 3,62 بلايين دولار)، حيث بلغت الخصوم المتعلقة بالسلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع 3,77 بلايين دولار (2020: 3,18 بلايين دولار)، وهو ما يمثل نسبة 78,4 في المائة (2020: 87,9 في المائة) من إجمالي الخصوم. وتعزى الزيادة الكبيرة في مجموع الأصول والخصوم في عام 2021 أساساً إلى زيادة المساهمات التي وردت مقدماً من الشركاء في إطار تنفيذ المشاريع.

16 - وأشار المجلس إلى أنه على الرغم من وجود زيادة في الأصول المتداولة قدرها 815,7 مليون دولار في عام 2021، هناك زيادة قدرها 1 189,9 مليون دولار في الخصوم المتداولة. وتعزى إلى حد بعيد الزيادة في الخصوم المتداولة إلى زيادة السلف النقدية للمشاريع الواردة وقدرها 594,6 مليون دولار. وفي عام 2021، كانت هناك انخفاضات في نسبة التداول والنسبة النقدية ونسبة السيولة السريعة مقارنة بالسنوات الأربع الماضية. وكان السبب الرئيسي للانخفاض في النسب المالية هو الممارسة المعتادة للمكتب، الذي تلقى أموال العملاء قبل بدء المشروع، والتي استثمرت واعترف بها كاستثمارات قصيرة الأجل و/أو طويلة الأجل، بدلاً من الاحتفاظ بها كنقدية.

17 - وارتفع الهامش الإجمالي العام المتعلق بخدمات المشاريع من 9,4 في المائة في عام 2020 إلى 11,7 في المائة في عام 2021 بسبب النمو النسبي في معدل الإنجاز والهوامش المتعلقة بالمشاريع ذات الصلة بالشراء. وإلى جانب الزيادة الكبيرة في صافي إيرادات التمويل، ارتفع صافي الفائض وصافي الهامش تبعاً لذلك، ليصل إلى مستوى تاريخي مرتفع بلغ 90,38 مليون دولار و 7,5 في المائة على التوالي. وظل المركز المالي العام للمكتب سليماً نظراً إلى أن نسبة الملاءة المالية كانت أكبر من واحد.

أثر كوفيد-19

18 - في عام 2021، واصل المكتب تحقيق هدفه المتعلق بالإيرادات على أساس الميزانية، وكان لجائحة كوفيد-19 أثر مالي محدود على عملياته. وأبلغ المكتب المجلس بأنه انتهى من وضع بياناته المالية في وقت كانت فيه الجائحة لا تزال متفشية، وأنه لا يزال من السابق لأوانه تقدير الحجم الدقيق للعواقب الاقتصادية الطويلة الأجل، وبالتالي أي أثر على صافي أصول المكتب وحصص الملكية المتصلة به.

19 - وانخفضت عموماً إيرادات المكتب من الاستثمارات إلى 26,2 مليون دولار في عام 2021 (مقابل 33,6 مليون دولار في عام 2020). ويرجع هذا الانخفاض الحاد إلى إعادة التسعير السريع لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة في أعقاب ارتفاع مستويات التضخم التي تُعزى جزئياً إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد الجائحة. ولا يزال أصل حافظة رأس المال المتداول للمكتب آمناً، ويتسق ذلك مع السياسة الاستثمارية التي يتبناها المكتب بشأن رأس المال المتداول، وتتمثل في الاحتفاظ بأصول عالية الجودة بهدف الحفاظ على أصل المبلغ المستثمر على مدى أفق الاستثمار. وكانت الآثار السلبية في أسواق السندات العالمية هي المحرك الرئيسي لانخفاض إيرادات الاستثمار.

3 - إدارة الشؤون المالية

(أ) إدارة الاحتياطيات

تحديد احتياطي مبادرة S3i مسبقاً في البيانات المالية

20 - يرد في الفقرة 5 من المعيار 14 من المعايير المحاسبية الدولية: الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ ما يلي: "يستخدم البند التالي في هذا المعيار بالمعنى المشار إليه: الأحداث التي تقع بعد تاريخ الإبلاغ هي الأحداث المؤقتة وغير المؤقتة على حد سواء، التي تقع بين تاريخ الإبلاغ وتاريخ الإذن بإصدار البيانات المالية. ويمكن تحديد نوعين من الأحداث ... (ب) تلك التي تدل على الظروف التي نشأت بعد تاريخ الإبلاغ (الأحداث غير المفضية إلى تعديل التي تلي تاريخ الإبلاغ)". ويذكر في الفقرة 3-34 من التعليمات التشغيلية للمكتب بشأن المحاسبة والإبلاغ الماليين (OI. FG.2020.01) ما يلي: "يفصح المكتب بشأن كل من الفئتين الجوهريتين التاليتين من الأحداث غير المفضية إلى تعديل التي تلي تاريخ الإبلاغ (ولكنه لا يجري تعديلاً): (أ) طبيعة الحدث؛ و (ب) تقدير لأثره المالي أو بيان يفيد بعدم إمكانية إجراء مثل هذا التقدير".

21 - وفي تقرير سابق لمراجعة الحسابات (A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 29)، لاحظ المجلس أن الاستثمار في مشاريع الأثر الاجتماعي مباشرة من الاحتياطيات التشغيلية، من دون فصل الموارد عن طريق إنشاء احتياطي محدد للنمو والابتكار، لا يتماشى مع النظام المالي للمكتب، وأوصى بأن ينشئ المكتب هذا الاحتياطي وأن يوثق إجراءات مفصلة لاستخدام أموال هذا الاحتياطي وإدارتها وإجراء العمليات المحاسبية بشأنها.

22 - وفي عام 2019، أنشأ المكتب احتياطياً للنمو والابتكار. وقدم الاحتياطي تمويلاً لجملة أمور منها الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة S3i. وقد حُدِّت قيمة الاحتياطي بنسبة 50 في المائة من فائض الاحتياطيات التشغيلية. وفي نهاية عام 2021، خصص المكتب 63 مليون دولار لمشاريع مبادرة S3i.

23 - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه في عام 2021، وفي مسعى لمعالجة مخاطر التقلبات في الاستثمارات المتعلقة بمبادرة S3i، قدم المكتب إلى المجلس التنفيذي اقتراحا بالموافقة على إنشاء احتياطي مخصص لتمويل وتسجيل تقييم هذه الاستثمارات. وأفاد المكتب بأنه إضافة إلى تمكنه من استيفاء المتطلبات، سيؤدي فصل احتياطي مبادرة S3i عن احتياطي النمو والابتكار إلى تحسين شفافية برنامج عمل المبادرة والإشراف عليه، وذلك من خلال إدراج جميع الآثار المالية في احتياطي مخصص واحد، مع دقة وصحة المعلومات المؤكدة باستعراض خارجي.

24 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، طلب المجلس التنفيذي، في قراره 21/2021، أن يقدم المكتب تقييما وأساسا منطقيًا للاقتراح الداعي إلى إنشاء احتياطي منفصل لمبادرة S3i وأن يقدم تقريرًا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام 2022. وبعد أن قدم المكتب تقييما إضافيا وأساسا منطقيًا، وافق المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى في عام 2022 (31 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022)، في قراره 5/2022، على إنشاء احتياطي مخصص لمبادرة S3i وعلى تحديد مستواه الأولي بمبلغ 105 ملايين دولار على أن تكون التغييرات المقبلة رهنا بموافقة المجلس التنفيذي.

25 - وأشار مجلس مراجعي الحسابات كذلك إلى أنه على الرغم من أن القرار اتخذته المجلس التنفيذي في شباط/فبراير 2022، فقد أبلغ المكتب عن احتياطي المبادرة في مشروع بياناته المالية لعام 2021 بقيمة 105 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتم تعديل قيمة احتياطي النمو والابتكار لتصبح 58,6 مليون دولار وفقا لذلك.

26 - وأوضح المكتب أنه على الرغم من أن القرار النهائي صدر في عام 2022، فإن احتياطي المبادرة أنشئ في عام 2021.

27 - وبالإضافة إلى ذلك، ينص النظام المالي والقواعد المالية للمكتب على أنه يجوز للمدير التنفيذي أن ينشئ، إلى جانب الاحتياطي التشغيلي واحتياطي النمو والابتكار، احتياطيات أخرى يوافق عليها المجلس التنفيذي. ويجوز إنشاء احتياطيات من أجل ما يلي: (أ) التعويض فيما يتعلق بإصابة أفراد المكتب أو مرضهم أو وفاتهم؛ و (ب) أنشطة التعلم لفائدة أفراد المكتب. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الغرض من احتياطي مبادرة S3i الذي تم إنشاؤه لا يتماشى مع النظام والقواعد المذكورة أعلاه.

28 - ويرى مجلس مراجعي الحسابات أن قرار المجلس التنفيذي الذي اتُخذ في عام 2022 كان حدثًا غير مفض إلى تعديل أعقب تاريخ الإبلاغ. ويوصي مجلس مراجعي الحسابات بأن يفصح المكتب عن طبيعة الحدث وتقدير أثره المالي في الملاحظات على البيانات المالية بدلا من الإبلاغ عنه في البيانات المالية.

29 - وبناء على توصيات المجلس، أجرى المكتب تعديلات مقابلة للبيانات المالية للمؤسسة وأفصح عن الأحداث التي وقعت بعد تاريخ الإبلاغ والمتعلقة باحتياطي مبادرة S3i في الملاحظات على البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

30 - ويوصي المجلس بأن يقيم المكتب العملية المتعلقة بالاعتراف بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الإبلاغ وأن يواصل تطويرها، تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

31 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

عدم الوضوح في إدارة احتياطي النمو والابتكار

32 - ينص البند 22-02 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب على أنه "يجوز إنشاء الاحتياطيات التالية في حسابات المكتب ... (ب) احتياطي للنمو والابتكار للاستثمار في قدرة المكتب على توليد الإيرادات في المستقبل".

33 - وفي عام 2019، أنشأت المديرية التنفيذية للمكتب بشكل رسمي احتياطيا للنمو والابتكار يسهم في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاريع ذات إمكانات كبيرة لتحقيق أثر اجتماعي وبيئي، إلى جانب عائد مالي. وبلغ مستوى احتياطي النمو والابتكار 111 مليون دولار في نهاية عام 2021.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المجلس، في تقرير سابق لمراجعة الحسابات (A/75/5/Add.11)، الفصل الثاني، الفقرة 46)، بأن يصدر المكتب تعليمات محددة لمتابعة مسألة إصدار الإطار والمبادئ التوجيهية والإجراءات والسياسات، من أجل تعزيز تجهيز وتوثيق المشاريع الممولة من احتياطي النمو والابتكار وإضفاء الطابع الرسمي عليهما. واستجابة لتوصية المجلس، كلف المكتب خبيراً استشارياً مستقلاً بتقديم مشورة بشأن مبادرة S3i والمشاريع الممولة من احتياطي النمو والابتكار. وأدت المراجعة إلى صياغة مبادئ توجيهية لعمليات مبادرة S3i في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

35 - ولاحظ المجلس أن الإطار الحالي والمبادئ التوجيهية والإجراءات والسياسات التي أصدرها المكتب تخص مبادرة S3i بدلا من احتياطي النمو والابتكار ككل. ومع ذلك، أُبلغ المجلس بأن احتياطي النمو والابتكار سيوفر تمويلا لا يقتصر على أنشطة مبادرة S3i. وعلى وجه الخصوص، يحدد المكتب في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي صدرت في عام 2021، استراتيجية النمو والابتكار. والنمو والابتكار مدمجان في جميع مراحل الخطة الاستراتيجية، مما يعكس طموح المكتب، على النحو المبين في أهدافه الاستراتيجية، التي تشمل الأهداف المتعلقة بالمساهمة والإدارة على حد سواء.

36 - وأشار مجلس مراجعي الحسابات كذلك إلى أنه على الرغم من أن المكتب اقترح إنشاء احتياطي مبادرة S3i في تموز/يوليه 2021، فإنه لم يوضح بشكل متزامن الخطة فيما يتعلق ببقية احتياطي النمو والابتكار. ووافق المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى في عام 2022، على إنشاء احتياطي مبادرة S3i. ومع ذلك، ليس هناك مبدأ توجيهي محدد لاحتياطي النمو والابتكار، وبعد فصل الاحتياطيين، لا يزال احتياطي النمو والابتكار يفتقر إلى إطار جديد وتخطيط محدد.

37 - ويرى مجلس مراجعي الحسابات أنه قد يلزم وضع إطار وتوجيهات أكثر تحديدا فيما يتعلق باحتياطي النمو والابتكار لتحقيق الغرض من إنشاء الاحتياطي، أي الاستثمار في قدرة المكتب على توليد الإيرادات في المستقبل. ويساور المجلس القلق من أن عدم الوضوح قد يؤدي إلى ترك الأموال في حالة خاملة أو استخدامها على نحو غير ملائم.

38 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضا لاحتياطي النمو والابتكار وأن يتخذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك صياغة إطار ومبادئ توجيهية وإجراءات وسياسات، لكفالة إدارة الاحتياطي على نحو فعال.

39 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

(ب) إدارة الاستثمارات المتصلة بمبادرة S3i

40 - في المراجعة السابقة للحسابات، لاحظ المجلس أنه في الفترة من 2018 إلى 2020، استثمر المكتب 58,80 مليون دولار في سبعة من مشاريع مبادرة S3i عن طريق إبرام اتفاقات قروض مع سبعة كيانات منفصلة منشأة لأغراض خاصة، وجميعها تابعة لمجموعة قابضة خاصة واحدة. وفي عام 2020، سحب المكتب استثماراته من اثنين من المشاريع السبعة، وهما مشروع للطاقة المتجددة ومشروع للطاقة التي تولدها الطواحين الهوائية، واعترف بمخصصات لديون معدومة قدرها 22,19 مليون دولار متصلة بهذين المشروعين. وبالنسبة لمشروع الطاقة المتجددة، حددت المخصصات بنسبة 100 في المائة من القيمة الدفترية المستحقة في عام 2020، مما يشير إلى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل يُتوقع أن تقترب من الصفر. وبالنسبة لمشروع الطاقة التي تولدها الطواحين الهوائية، حدد المكتب مخصصات للديون المعدومة بنسبة 50 في المائة من القيمة الدفترية، على أساس تقييم قائم على الخبرة.

41 - وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات بأن المدينين لم يفوا في عام 2021 بالتزامات السداد فيما يتعلق بالمشروعين اللذين سحب المكتب استثماراته منهما وأنه لم يحرز تقدم كبير على صعيد الاستثمارات الخمسة الأخرى في خمسة مشاريع للإسكان الميسور التكلفة تقع بشكل منفصل في أنتيغوا وبربودا وباكستان وغانا وكينيا والهند. وبالنسبة للمشروعين اللذين سحب المكتب استثماراته منهما في تشرين الأول/أكتوبر 2020، سدد المدينون 1,68 مليون دولار من فوائد القروض والرسوم المرتبطة بالمشروعين في نيسان/أبريل 2021، وتركوا 23,80 مليون دولار في شكل مدفوعات متأخرة مستحقة، وهو نفس المبلغ الأساسي للاستثمارات. وفيما يتعلق بمشاريع الإسكان الخمسة الميسورة التكلفة، ذكر المكتب أن هناك خطراً كبيراً على إمكانية السداد في الوقت المناسب لأن المكتب لم يتلق الأقساط المستحقة في الربع الأول من عام 2022. وحث المجلس التنفيذي، في قراره 5/2022، المكتب على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاسترداد المبالغ المتأخرة من عمليات تصفية الاستثمارات في مشاريع مبادرة S3i. وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات بأن المكتب استعان بمكتب محاماة للمساعدة في استرداد المبالغ، وقد كتب مكتب المحاماة إلى المدينين التماساً للتوضيح بشأن الأصول. ومع ذلك، لم يقدم أي دليل أثناء مراجعة الحسابات يبين إحراز تقدم كبير في استرداد الأموال.

42 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، سجل المكتب إجمالي مخصصات للديون المعدومة قدره 23,80 مليون دولار فيما يتعلق بالمشروعين اللذين سحب استثماراته منهما واعترف باضمحلال للقيمة قدره 15,22 مليون دولار فيما يتعلق بالمشاريع الخمسة للإسكان الميسور التكلفة، على النحو المبين في الفقرة 123 من الملاحظات على البيانات المالية (الملاحظة 11). وبلغ إجمالي مخصصات الديون المعدومة واطمئنان القيمة في المشاريع السبعة ما قدره 39,02 مليون دولار، وهو ما يمثل 66 في المائة من المبلغ الأساسي للاستثمارات السبعة.

43 - وفي ضوء ما تقدم، قام المكتب في عام 2021 بما يلي: (أ) سجّل عكسا لمخصصات للديون المعدومة فيما يتعلق بمشروع الطاقة المتجددة نتيجة لسداد مبلغ 0,62 مليون دولار؛ و (ب) شطّب مبلغاً مستحق القبض قدره 1,65 مليون دولار فيما يتعلق بمشروع الطاقة المتجددة ناتجاً عن الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والسداد المتفق عليه في اتفاق سحب الاستثمارات الموقع مع المدين في عام 2020؛ و (ج) أنشأ مخصصات أخرى للديون المعدومة بقيمة 3,89 ملايين دولار فيما يتعلق بمشروع الطاقة التي

تولدها الطواحين الهوائية؛ و (د) اعترف باضمحلال للقيمة قدره 15,22 مليون دولار فيما يتعلق بالمشاريع الخمسة للإسكان الميسور التكلفة.

تحسين تحديد مخصصات الديون المدومة وضمحلال القيمة

44 - تنص القاعدة 3-1 من التعليمات التشغيلية للمكتب بشأن المحاسبة والإبلاغ الماليين على أن "تمتثل إجراءات المحاسبة والإبلاغ التي يقوم بها المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام". ويرد في الفقرة 72 من المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ما يلي: "إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة في قروض وحسابات مستحقة القبض أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مقيدة بالتكلفة المهلكة، تقاس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ... المقدرة بعد تخفيضها وفق سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي".

45 - ولاحظ المجلس أنه في عام 2022، طلب المكتب من مستشار مالي تابع لطرف ثالث إجراء تحليل للتقييم فيما يتعلق باختبار اضمحلال القيمة والاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمارات السبعة المذكورة أعلاه المتعلقة بالمبادرة والتي كان يحتفظ بها المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. واستنادا إلى نتائج التقييم، حدد المكتب في بياناته المالية لعام 2021، مخصصات أخرى للديون المدومة قدرها 3,89 ملايين دولار أمريكي فيما يتعلق بمشروع الطاقة التي تولدها الطواحين الهوائية، أو 100 في المائة من القيمة الدفترية، واعترف باضمحلال للقيمة قدره 15,22 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بقروض المشاريع الخمسة للإسكان الميسور التكلفة، مع تحديد مخصصات الديون المدومة وضمحلال القيمة بما قدره 19,11 مليون دولار في البيانات المالية لعام 2021 فيما يتعلق باستثمارات مبادرة S3i.

46 - وأبدى المجلس الملاحظات التالية بشأن تحديد مخصصات الديون المدومة وضمحلال القيمة:

(أ) بعد أن أصدر الطرف الثالث تقرير التقييم المتعلق باستثمارات مبادرة S3i في 14 آذار/مارس 2022، زودت المجموعة القابضة الخاصة المذكورة أعلاه المكتب في 31 آذار/مارس 2022 بمعلومات عن الأصول الثابتة للكيانات المنشأة لأغراض خاصة وذكرت أن القروض مدعومة بأصول ثابتة بقيمة إجمالية قدرها 38,17 مليون دولار مملوكة للكيانات المنشأة، بما في ذلك أراضٍ في غانا ومنطقة البحر الكاريبي بقيمة إجمالية مقدرة تبلغ 24,60 مليون دولار ومعدات ومصنع بقيمة إجمالية قدرها 13,57 مليون دولار. وأرقت أيضا بالاقتراح المقدم إلى المكتب تقارير التقييم المتعلقة بالأراضي. ولم يأخذ تقييم استثمارات مبادرة S3i المعلومات المتعلقة بالأصول في الاعتبار لأن التقييم أنجز قبل تقديم الاقتراح. وقد حدد المكتب اضمحلال القيمة على أساس خلاصة تقرير التقييم المتعلق باستثمارات مبادرة S3i في 14 آذار/مارس 2022؛

(ب) ذُكر في تقرير التقييم المقدم من طرف ثالث أنه بعد أن طلب الطرف الثالث من المكتب تقديم مزيد من الأدلة بشأن القرضين اللذين سحبت منهما الاستثمارات، بما في ذلك البيانات المالية لكيانين منشأين لأغراض خاصة، ادعى فريق مبادرة S3i التابع للمكتب أنه لا توجد أدلة من هذا القبيل لأن المسألة قد سلمت إلى الفريق القانوني التابع للمكتب؛

(ج) أبلغ المكتب الطرف الثالث بأنه لم يتلق أي مدفوعات في عام 2021 على الرغم من الودع المتكررة من المدينين. ومع ذلك، لاحظ المجلس أن المدينين سددوا 1,68 مليون دولار في نيسان/أبريل 2021؛

(د) أبرزت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن المجموعة القابضة الخاصة لعامي 2019 و 2020 وجود حالة من الغموض الجوهرى تلقي بظلال من الشك على قدرتها على مواصلة العمل كمؤسسة مستمرة، وهو ما يتضح من خسائرها المتراكمة الكبيرة وانكشافها السلبي فيما يتعلق بالسيولة، التي تدهورت خلال عام 2021. وعلى النقيض من ذلك، افتُرض في التقييم أن المدفوعات المتصلة باستثمارات الديون تتبع خطة الاسترداد التعاقدية الأصلية. وبذلك تم خفض التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من عام 2022 إلى عام 2036 لتقدير قيمة الاستثمارات؛

(هـ) قدم المكتب البيانات المالية غير المراجعة لعام 2021 المتعلقة بالمدينين إلى الطرف الثالث كأساس للتقييم، بدلا من المعلومات المالية الأكثر مصداقية التي تم الحصول عليها من خلال أنشطة الضمان؛

(و) في عام 2020، وفيما يتعلق بتحديد مخصصات الديون المعدومة بشأن مشروع الطاقة التي تولدها الطواحين الهوائية بنسبة 50 في المائة من القيمة الدفترية، كان تبرير المكتب هو وجود أصل أساسي (وليس أصول رهن عقاري) يتمثل في محطة توليد الكهرباء. وفي حين نظر المكتب في قيمة الأصول الأساسية أثناء قياس اضمحلال القيمة في العام السابق، فإن المكتب حدد اضمحلال القيمة في عام 2021 دون أخذ قيم الأراضي في الاعتبار.

47 - وعلاوة على ذلك، لم يُجرَ تحليل التقييم إلا بالنسبة للكيانات المنشأة لأغراض خاصة، واستثنى من ذلك شركاتها الأم، والمجموعة القابضة الخاصة، والشركات الأخرى التابعة لها لأن الكيانات المنشأة هي وحدها التي يقع على عاتقها الالتزام التعاقدى بسداد القروض. ومع ذلك، لم يكن هناك دليل يذكر على أن الكيانات المنشأة لأغراض خاصة هي وحدها التي استخدمت تسهيلات القروض. وقد ذُكر في اتفاقات مشاريع الإسكان الميسور التكلفة في أنتيغوا وبربودا وغانا وكينيا والهند أن المكتب يدفع تسهيلات القروض إلى المجموعة الخاصة القابضة، التي تسدد المدفوعات إلى الكيانات المنشأة لأغراض خاصة، وأن المكتب ليس ملزما بتسديد أي مدفوعات أخرى في إطار مخصصات التسهيلات الإجمالية ولا يتحمل أي مسؤولية عن عدم قيام المجموعة القابضة الخاصة الوحيدة بتسديد المدفوعات إلى الكيانات المنشأة. وأظهرت البيانات المالية التي قدمها المدينون أيضا أن نسبة عالية من أموال القروض قد تدفقت من الكيانات المنشأة لأغراض خاصة.

48 - وأوضح المكتب ما يلي:

(أ) أجرى المكتب حوارا مع المدينين من أجل الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في المشاريع، وبدأ مكتبه القانوني الخارجي في تعقب الأصول بشكل مستقل، وكتب إلى المدينين التماسا للتوضيح بشأن الأصول، وهو ما لم يقدمه المدينون؛

(ب) وحدها نقدية المدينين، وهي الأصول الأكثر سيولة، يفترض أنها متاحة بسهولة لسداد الديون. وبناء على ذلك، فإن قيم الأراضي لا تشكل جزءا من التقييم الذي يندرج في تحليل التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأراضي التي خصصتها الحكومات كان الهدف منها تحديدا هو بناء مساكن

ميسورة التكلفة، وهذه الأراضي لا يمكن نقلها أو بيعها، ويمكن استعادتها، رهنا بقرار الحكومات، إذا لم يحرز تقدم كاف؛

(ج) أبلغ المكتبُ الطرفَ الثالثَ بالمدفوعات التي بلغت قيمتها 1,68 مليون دولار من الفوائد والرسوم، وأبلغ الطرف الثالث أيضاً بأن المدفوعات لم يتم تلقيها فيما يتعلق بالرصيد المستحق لسداد أصل الدين على الرغم من الوعود المتكررة من المدينين.

49 - ويرى المجلس أن صدق ودقة واكتمال المعلومات المقدمة إلى الطرف الثالث أمر بالغ الأهمية لتقييمه للاستثمارات، التي تستخدم كأساس لمخصصات الديون المدعومة واضمحلال القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير أكثر فعالية لاسترداد الأموال، بما في ذلك جمع معلومات أكثر شمولاً عن مكان وكيفية استخدام أموال القروض.

50 - ويوصي المجلس بأن يواصل المكتب جمع معلومات شاملة عن المركز المالي للمدينين وقيم أصولهم، وتحديد قيم الديون بمعلومات كافية وأساليب متسقة، بما يضمن دقة ومصداقية مخصصات الديون المدعومة واضمحلال القيمة.

51 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

(ج) إدارة نفقات الإدارة

عيوب في إدارة مشروعتي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'

52 - في المادة 22-01 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، يرد أن "المديرة التنفيذية، بموجب السلطة المفوضة من الأمين العام بوصفه القيم على جميع الأصول المالية للمكتب، مسؤولة وتخضع للمساءلة عن الإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة للنقدية ومكافئات النقدية لدى المكتب".

53 - وفي شباط/فبراير 2017، وقّع المكتب مذكرة اتفاق مع منظمة غير ربحية، هي منظمة "نحن المحيطات"، التزم المكتب بموجبها بالإسهام بمبلغ إجمالي قدره 5 ملايين دولار في هذه المنظمة وفقاً للشروط والأحكام. وبموجب اتفاق المنحة، وافقت المنظمة على الاضطلاع بعدد من الأنشطة، بما في ذلك نشر أغنية وإنشاء محتوى للألعاب، للمساعدة في زيادة الوعي بشأن حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وأثناء تنفيذ الأنشطة، اضطرت المنظمة إلى إنشاء كيان جديد، هو "جيل المحيطات"، نتيجة لنزاع مزعوم بشأن حقوق المؤلف يتعلق باسم المنظمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قدم المكتب منحة قدرها مليوني دولار لمنظمة 'جيل المحيطات' في اتفاق تم تنفيذه حديثاً مع الكيان. وفي أيلول/سبتمبر 2019، وافق المكتب، بناء على طلب من منظمة 'جيل المحيطات'، على إنهاء اتفاق المنحة.

54 - وقد صرف المكتب ما مجموعه 3 313 840,45 دولاراً لمنظمة "نحن المحيطات" ومنظمة "جيل المحيطات". وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 6 كانون الثاني/يناير 2020، أعادت منظمة "جيل المحيطات" مبلغ 192 324,97 دولاراً و 284,16 دولاراً من الأموال غير المستخدمة إلى المكتب. وبذلك تكون منظمتا "نحن المحيطات" و "جيل المحيطات" قد أنفقتا 3 121 231,32 دولاراً من المنحة. وأبلغ المجلس بأن المشروعين ممولان من ميزانية نفقات الإدارة الخاصة بالمكتب.

55 - وبعد استعراض كامل العملية المتعلقة بالمشروعين، حدد المجلس بعض المسائل المتصلة بإدارة المنح لمشروع منظمة 'نحن المحيطات' ومنظمة 'جيل المحيطات'.

'1' بدء الشراكة

56 - استعرض المجلس الاقتراح الأولي للشراكة بين المكتب ومنظمة "نحن المحيطات" إلى جانب عملية اتخاذ القرار بشأن المنح، ولاحظ أن المكتب اختار الشريك المحدد دون الشروع في أي التماس عروض رسمي يدعو فيه الأطراف المهتمة إلى تقديم العروض. ولم تكن هناك أدلة داعمة على أن المكتب قد أجرى عملية اختيار والتماس عروض تنافسية.

57 - واستعرض المجلس كذلك عملية اتخاذ القرار بشأن الشراكة، وأشار إلى أنه في محضر اجتماع لفريق العمليات المؤسسية عقد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، ادعت المديرية التنفيذية ومدير الفريق المالي أن المكتب قد يغطي تكلفة تقديرية قدرها 5 ملايين دولار لبدء نشاط لفائدة منظمة "نحن المحيطات" في عام 2017، متوقعين أن يحقق ذلك قيمة كبيرة في مجال العلاقات العامة، وأن يتيح للمكتب فرص الرعاية والمشاركة في الأحداث من خلال هذا التعاون. وحدد فريق العمليات المؤسسية أيضا شرط إجراء فحص مسبق بشأن الشراكة مع منظمة "نحن المحيطات" وتقييم مدى بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمخصصات المالية البالغة 5 ملايين دولار. ومع ذلك، لا يوجد دليل يثبت أن المكتب قد أجرى هذه العملية.

'2' المدفوعات المسبقة

58 - يرد في القاعدة 122-20 من النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع السارية قبل آذار/مارس 2017 (DP/2009/4) ما يلي: كلما اتفق على مدفوعات مسبقة وفقا لسياسات المكتب وإجراءاته، يجوز ذكر أسباب ذلك كتابة... ويجب ألا تتجاوز المدفوعات المسبقة 500 000 دولار أو 20 في المائة من إجمالي سعر الشراء بموجب العقد ذي الصلة، أيهما أقل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز تسديد مدفوعات مسبقة تتجاوز مبلغ 100 000 دولار دون تلقي مسبق لكفالة لا رجعة فيها تقدم لفائدة المكتب من مصرف أو كفيل آخر مقبول لدى المكتب. ويجوز للرئيس التنفيذي للمشتريات أن يأذن خطيا بأي استثناءات من هذه القاعدة.

59 - واستعرض المجلس الدفعة المسبقة الأولى البالغة 3 ملايين دولار التي قدمها المكتب إلى منظمة "نحن المحيطات" في شباط/فبراير 2017، ولاحظ أنه امتثالا للقاعدة 122-20 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، طلبت رئيسة حسابات الحافظة من الرئيس التنفيذي للمشتريات الموافقة على الصرف، إلى جانب استثناء من شرط تقديم كفالة مصرفية بشكل مكتوب. ومع ذلك، لم يمثل الرئيس التنفيذي للمشتريات للطلب وذكر أنه ليست هناك حاجة إلى الموافقة لأن شرط الدفع المسبق مدرج في العقد الذي وقعه المديرية التنفيذية التي تتمتع بسلطة أعلى.

60 - واستعرض المجلس كذلك السلفة الثانية البالغة 313 840,45 دولارا التي قدمها المكتب إلى منظمة "جيل المحيطات" في كانون الثاني/يناير 2019، ولاحظ أن المدفوعات قد صرفت دون أسباب مبررة أو كفالة لا رجعة فيها من جانب المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقدم أي دليل يثبت أن الرئيس التنفيذي للمشتريات قد أذن بالمدفوعات المسبقة.

‘3’ المنح غير المستخدمة

61 - تنص المادة الخامسة من مذكرة الاتفاق الموقعة بين المكتب ومنظمة “نحن المحيطات” على أن يبدأ الاتفاق في 1 شباط/فبراير 2017 ويستمر لفترة تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. ويذكر في البند 6 من المرفق الثالث لمذكرة الاتفاق أن أي رصيد من الأموال لم يصرف وقت انتهاء الاتفاق أو إنهائه يعاد فورا إلى المكتب.

62 - وأشار المجلس إلى أن المنظمة واصلت استخدام الأموال المتبقية في عام 2018، وذلك خارج الإطار الزمني للاتفاق، كما هو مبين في رسالة إلكترونية وجهتها في 1 آب/أغسطس 2018 رئيسة التخطيط والتحليل المالي، التي طلبت من مدير المشروع إخطار المنظمة بوقف صرف المزيد من النفقات وإعادة الأموال غير المستخدمة. ومع ذلك، لم تطالب إدارة المكتب بالأموال غير المستخدمة وقررت نقل المسؤولية عن الدفع المسبق لمبلغ 320 212 دولار الذي تلقتة منظمة “نحن المحيطات” إلى منظمة “جيل المحيطات” في آذار/مارس 2019.

‘4’ إنجاز المشاريع

63 - يتضمن المرفق الثاني لمذكرة الاتفاق الموقعة بين المكتب ومنظمة “نحن المحيطات” قائمة بـ 11 نشاطا من أنشطة المشاريع التي يتعين إنجازها لقاء دفع مبلغ قدره 3 ملايين دولار، منها نشر وإصدار أغنية عن المحيطات، وإنشاء محتوى ألعاب، وإطلاق حملات توعية بالمحيطات. وينص البند 1-5 من المرفق الثالث لمذكرة الاتفاق على أن جودة عمل منظمة “نحن المحيطات” والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف هذه الأنشطة بنجاح يخضعان لاستعراض المكتب.

64 - ووفقا لمذكرة الاتفاق الموقعة بين المكتب ومنظمة “جيل المحيطات”، فإن السلفة البالغة 313 840,45 دولارا ستُدفع لقاء إنجاز خمس مبادرات. وينص البند 1-5 من المرفق الثالث للاتفاق على أن تقييم المكتب لجودة العمل الجاري إنجازه وللتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف سيكون ملزما لمنظمة “جيل المحيطات” وقاطعا فيما يتصل بدفع مدفوعات إضافية من المكتب.

65 - وتنص مذكرة الاتفاق على أنه متى ما اعتبر المكتب أن منظمة “جيل المحيطات” لا تؤدي عملا يرقى إلى مستوى مرضٍ، جاز له أن يعلق كليا أو جزئيا النشاط المضطلع به بموجب الاتفاق من أجل إعادة التفاوض على الاتفاق و/أو اقتراح إدخال التعديلات اللازمة عليه لتصحيح الوضع.

66 - واستعرض المجلس النواتج التي حققتها منظمتا “نحن المحيطات” و “جيل المحيطات” في تنفيذهما لاتفاق المنحة، ولاحظ أنه لم يُقدّم أي تقرير مرحلي مفصل أو ما يعادله، وأن المادة الوحيدة المقدّمة هي ملف عرض تقديمي كان يتضمن نصوصا بحتة من دون أي صور فوتوغرافية. والنتائج الآخر الذي لاحظته المجلس أغنية بعنوان “نحن المحيطات”. ومع ذلك، لم يُقدّم أي دليل على ملكية المكتب للأغنية أو لحقوق التأليف والنشر المتعلقة بها.

67 - ولاحظ المجلس أيضا أن المكتب لم يجر أي عمليات تحقق من الجودة أو أي تقييمات أداء أو أي عمليات استعراض أخرى. وعلاوة على ذلك، رغم أن منظمة “نحن المحيطات” لم تقدم تقارير مرحلية،

مضى المكتب قدما في توقيع عقد جديد مع منظمة 'جيل المحيطات' وحول الأموال غير المستخدمة البالغة 320 212 دولارا من منظمة 'نحن المحيطات' إلى عهدة منظمة 'جيل المحيطات'.

'5' الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة

- 68 - ينص المرفق الثالث لكل من مذكريتي الاتفاق اللتين وقعهما المكتب مع منظمتي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات' على أنه متى ما لم يكن المكتب راضيا عن جودة العمل أو عن التقدم المحرز نحو بلوغ هذه الأهداف، جاز له أن يلتزم، بناء على سلطته التقديرية، أي سبيل انتصاف آخر حسب الاقتضاء.
- 69 - ولاحظ المجلس أن المكتب قد حدد ما مجموعه 916 747 دولارا على أنه قيمة معاملات الأطراف ذات العلاقة (منها قرض بقيمة 150 000 دولار سُدد بفائدة إلى طرف ثالث لحساب منظمة 'نحن المحيطات') واكتشف مجموعة من مؤشرات وقوع الغش من منظمتي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'. وادعى المكتب أنه سيتخذ مزيدا من الإجراءات، مثل السعي إلى استرداد الأموال.
- 70 - واستعرض المجلس الإجراءات التي اتخذتها الإدارة ولاحظ أنه على الرغم من أن المستشار القانوني بدأ في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 السعي إلى استرداد الأموال، لم تكن أي أموال قد رُدت إلى المكتب، في 31 آذار/مارس 2022.
- 71 - ويرى المجلس أن الآثار السلبية التي ترتبت على المشروعين تدل على ضرورة تحسين آليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمساءلة فيما يتعلق بهذين المشروعين وبالمنج.
- 72 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب تقييما أو استعراضا شاملا ومتعمقا وملائما لعملية صنع القرار والإدارة والرقابة الداخلية فيما يتعلق بمشروع منظمتي 'نحن المحيطات' و 'جيل المحيطات'، وبأن ينشئ آلية للامتثال والمساءلة لتجنب تكرار هذه المشاكل.
- 73 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

(د) الرسوم الإدارية وزيادة الرسوم

استخدام أساس عفا عليه الزمن في نموذج التسعير

- 74 - وفقا للبند 9-01 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، "يعمل المكتب، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، على أساس استرداد التكلفة الكاملة، ويحدد رسومه الإدارية وفقا لذلك. وعلى المكتب أن يحقق، من أنشطته العادية خلال كل فترة مالية، فائضا صافيا كافيا للحفاظ على الاحتياطات التشغيلية عند المستوى الذي يحدده المجلس التنفيذي".
- 75 - وتُعَرَّف الرسوم الإدارية للمكتب بأنها المبلغ الذي يتعين دفعه للمكتب إضافة إلى التكاليف المباشرة لتنفيذ الالتزامات. وتهدف إلى تغطية التكاليف غير المباشرة للمكتب، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بإعداد اتفاق الالتزام والتفاوض عليه وإبرامه. وتُسْتَرَد الرسوم الإدارية الخاصة بالمكتب على النحو المنصوص عليه في اتفاق الالتزام. وبدأ العمل في عام 2013 بنموذج التسعير الحالي الرامي إلى توزيع واسترداد التكاليف غير المباشرة عبر مختلف المشاريع على نحو أكثر إنصافا. وتُخَدَّد التكاليف غير المباشرة على أساس درجة التعقيد والحجم والمخاطر المرتبطة باتفاق الالتزام. وتُسْتَرَد في الالتزامات على شكل رسوم إدارية تُفْرَض في صورة مبالغ مطلقة و/أو كنسبة مئوية من الرسوم.

76 - وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات بأن نموذج التسعير الحالي للمكتب قد وُضع على أساس البيانات المالية لعام 2010، مع مراعاة مصروفات الإنجاز والإدارة. واستعرض المجلس اتجاه المؤشرات المالية منذ بدء العمل بنموذج التسعير الحالي، ولاحظ أن الإنجاز السنوي لعمليات المكتب قد بلغ 3 432 مليون دولار في عام 2021، ومثل ذلك زيادة بنسبة 206 في المائة مقارنة بمبلغ 1 122 مليون دولار المسجل في عام 2013. غير أن مصروفات الإدارة بلغت 74,7 مليون دولار في عام 2021، ومثل ذلك زيادة لا تتجاوز نسبة 32,2 في المائة مقارنة بمبلغ 56,5 مليون دولار المسجل في عام 2013. وفي الوقت نفسه، زاد الفائض المتأتي من العمليات بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، محققاً مستوى تاريخياً بلغ 63,5 مليون دولار في عام 2021، وهو ما أسهم كذلك في النمو السريع لإجمالي الفائض. وترد المؤشرات المالية الرئيسية المتعلقة بأداء المكتب على مدى السنوات التسع الماضية في الجدول 4 من الفصل الثاني.

الجدول 4 من الفصل الثاني

المؤشرات المالية الرئيسية لأداء المكتب

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسب المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنجاز	1 122	1 215	1 413	1 434	1 827	1 857	2 253	2 243	3 432
مصروفات الإدارة	56,5	58,9	65,4	62,3	67,8	59,1	71,0	83,0	74,7
الفائض المتأتي من العمليات	13,5	7,1	11,8	20,1	18,1	18,8	21,5	28,5	63,5
الفائض للفترة	14,7	9,9	14,3	31,3	29,0	38,4	47,1	39,5	90,4

المصدر: البيانات المالية المراجعة للمكتب، باستثناء ما يتعلق بالإنجاز، حيث قدمه المكتب.

77 - وأوضح المكتب أنه شرع، بالنظر إلى مستوى الفائض الحالي، في عملية تحديث أساس نموذج التسعير باستخدام أرقام مالية أحدث عهداً.

78 - ويرى المجلس أن النمو السريع الذي تشهده عمليات الإنجاز يؤدي إلى زيادة في مجموع إيرادات الرسوم الإدارية، وهي زيادة تفوق إلى حد كبير نمو مصروفات الإدارة وتفقو احتياجات الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي. وقد لا يكون أساس نموذج التسعير الحالي، الذي لم يعدل منذ عام 2013، قابلاً للتطبيق بعد الآن.

79 - ويساور المجلس القلق لأن عدم وجود آلية منتظمة لاستعراض نموذج التسعير قد يؤدي إلى استخدام أساس عفا عليه الزمن وقد يعرض المكتب لظهور فوائض أو تكبد خسائر.

80 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضاً شاملاً لنموذجه الحالي للتسعير، مع مراعاة آخر أداء مالي.

81 - ويوصي المجلس كذلك بأن ينشئ المكتب آلية استعراض منتظمة لضمان إبقاء الرسوم الإدارية المفروضة عند مستوى معقول.

82 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين.

تحصيل رسوم مفرطة فيما يتعلق برسوم بدل المخاطر لدى الوفاء بالحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي

83 - تنص الفقرتان 1-3 و 2-3 من التوجيه التشغيلي للمكتب بشأن عرض القيمة ونموذج استرداد التكاليف (OD.EO.2018,01) على أنه تمشيا مع مبدأ استرداد التكلفة الكاملة، ينبغي أن يغطي كل انتقال التزام يبرمه المكتب التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يتكبدها المكتب عن تنفيذ الالتزام، ويجب تحديد التكاليف المتعلقة بتنفيذ وإنجاز الالتزام بأقصى قدر ممكن من الدقة، مع الحرص على أن يكون الجهد المبذول والتكلفة المتكبدة في تحديد هذه التكاليف واستردادها معقولين.

84 - ولاحظ المجلس أن المكتب يحتسب عموماً مع العملاء رسوماً إدارية تعادل الحد الأدنى لرسوم استرداد التكاليف، وذلك من خلال الأخذ بأقل ناتج لنموذج التسعير مضافاً إليه بدل المخاطر (إن وجد)، وكانت تلك هي سياسة التسعير المطبقة على جميع الالتزامات.

85 - وأبلغ المجلس بأن رسم بدل المخاطر يهدف إلى ضمان تحصيل المكتب لرسوم كافية تتجاوز الحد الأدنى للرسوم حتى يتسنى الوفاء بالحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي. ويهدف الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي إلى تغطية تجاوزات التكاليف المرتبطة بمصروفات الإدارة. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الاحتياطي التشغيلي للمكتب ظل، منذ عام 2009، أعلى من الحد الأدنى الذي حدده المجلس التنفيذي، وفي الوقت نفسه، ظلت الفوائض تسهم في الاحتياطي التشغيلي. وكان المكتب قد أوضح، في تقرير سابق لمجلس مراجعي الحسابات ((A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرات 18-24))، أن الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي الذي كان متوافراً في ذلك الوقت لم يكن كافياً للتصدي للمخاطر المتبقية التي كان يواجهها المكتب بشأن حافظة المشاريع الكبيرة جداً التي كان يديرها. وأوصى المجلس بأن يقوم المكتب باستعراض الحد الأدنى المطلوب من الاحتياطيات التشغيلية والتقيد بسياسة استرداد التكلفة الكاملة، من أجل التصدي بفعالية للمخاطر التي تنشأ خلال قيامه بعملياته، وعدم تراكم الفوائض فوق الاحتياطيات التشغيلية المقدره تقديراً واقعياً.

86 - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن المكتب قد تعاقد مع شركة استشارية، لكي تتولى إجراء الاستعراض في عام 2021، وقدم إلى المجلس التنفيذي مقترح تغيير الحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي. ووافق المجلس التنفيذي، في مقرره 21/2021، على تغيير الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي للمكتب ليصبح 25 في المائة من نفقات خطوط خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة من نفقات خطوط الخدمات الأخرى، و 33 في المائة من التكاليف الإدارية، مع تطبيق معامل نسبته 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة و 20 في المائة للسنة التي قبلها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان المكتب قد وفى بالحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي، أي ما يعادل 138,76 مليون دولار، وحقق فوائض متراكمة قدرها 111,12 مليون دولار.

87 - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات كذلك أنه رغم الموافقة في أيلول/سبتمبر 2021 على الصيغة الجديدة للحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي واستيفاء الحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي في نهاية عام 2021، لا يزال المكتب يفرض على عملائه رسم بدل المخاطر. وعلى سبيل المثال، استعرض مجلس الإدارة الرسوم الإدارية المفروضة في 24 التزاماً موقعا في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آذار/مارس 2022 ولاحظ وجود 12 التزاماً أُدرجت في ميزانياتها رسوم إدارية تبلغ 4,36 ملايين دولار

ورسم بدل مخاطر يبلغ مجموعه 0,67 مليون دولار. وتراوح المبلغ المضاف في الالتزامات الائتمانية عشرة
المذكورة أعلاه بين 57 380 دولارا و 50 مليون دولار.

88 - وأوضح المكتب أن قيادته العليا قررت ألا تقترض في الالتزامات الجديدة رسم بدل مخاطر زيادة
على الحد الأدنى لرسم المكتب، وذلك نظرا إلى أن المكتب قد استوفى بالفعل في شباط/فبراير 2022 الحد
الأدنى الجديد للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية للسياسة
ذات الصلة. غير أنه في الالتزامات الفردية التي قد تؤدي بمفردها إلى رفع مستوى الحد الأدنى اللازم من
الاحتياطي التشغيلي، يجوز لكبيرة الموظفين الماليين ومديرة شؤون الإدارة، أو من تفوضه، أن تقرر فرض
رسم بدل مخاطر على أساس استثنائي.

89 - وسأل المجلس عما إذا كان رسم بدل المخاطر يُرد في حال عدم تحقق المخاطر. وذكر المكتب
أن بدل المخاطر يعتبر "قسط تأمين" ولا يعاد إلى الشرك، حتى وإن لم تتحقق المخاطر التي تم تقييمها.
وقد قرر المكتب التوقف عن فرض رسم بدل المخاطر في الالتزامات الجديدة، مع إبقائها في نفس الوقت
أيضا في الاتفاقات الموقعة القائمة بالفعل. وبالنظر إلى أن نفقات خط خدمات البنى التحتية قد حُددت عند
نسبة 25 في المائة في طريقة حساب الحد الأدنى للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي، هناك احتمال كبير
لأن يفوق الاحتياطي الإلزامي ما كان عليه في عام 2021 بحلول نهاية عام 2022 وأن يواصل زيادته التي
تواكب أي نمو مستقبلي في نفقات خط خدمات البنى التحتية. وبالتالي، سيتعين على العملاء الحاليين الذين
وافقوا على دفع رسم بدل المخاطر أن يدفعوا أيضا ثمن هذه الزيادة.

90 - وبالنظر إلى أن المكتب ظل يتجاوز الحد الأدنى لاحتياجاته من الاحتياطي التشغيلي، يرى
المجلس أن قواعد جديدة بشأن مبدأ تحصيل رسم بدل المخاطر ينبغي أن تُصدر في الوقت المناسب لتقادي
التراكم المفرط للاحتياطي التشغيلي.

91 - وأشار المجلس إلى ما لاحظته سابقا (A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرات 67-74) من
أن عملية حساب بدل المخاطر تقتصر إلى معايير واضحة وليست لها مبررات كافية، وأن تطبيق حساب بدل
المخاطر غير متسق، وأن الرسوم الإدارية تُعدّل يدويا. ورغم أن المكتب يعترف بالتوقف عن فرض رسم بدل
المخاطر زيادةً على الحد الأدنى لرسم المكتب في الالتزامات الجديدة، يساور المجلس القلق لأن عدم وجود
معايير واضحة وطريقة التقييم الصارمة قد يؤديان إلى المغالاة في المبالغ المفروضة وإلى إساءة استخدام
الاستثناءات في بعض الالتزامات.

92 - ويوصي المجلس بأن يصدر المكتب في الوقت المناسب سياسته المستكملة بشأن رسم بدل
المخاطر بالاستناد إلى الحد الأدنى الأخير للاحتياجات من الاحتياطي التشغيلي وأن يوضح معايير تحصيل
رسوم بدل المخاطر في الظروف المختلفة لضمان تحصيل الرسوم على نحو معقول.

93 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

(هـ) الرقابة الداخلية

عدم توافر تقارير فصلية عن إجراءات الرقابة الرئيسية

94 - تنص الفقرة 5-14 من التوجيه التشغيلي للمكتب بشأن إطار الرقابة الداخلية (OD.FG.2020.01) على أنه "تُقَدَّم في إطار الرقابة الداخلية إلى الإدارة تقارير عن حالة إجراءات الرقابة الرئيسية على أساس فصلي".

95 - وأبلغ المجلس بأن إجراءات الرقابة الرئيسية هي أنشطة الرقابة الوقائية والتحققية والتصحيحية التي تهدف في المقام الأول إلى معالجة المخاطر الهامة التي تهدد موثوقية الإبلاغ و/أو امتثال المكتب و/أو فعالية وكفاءة عملياته. وإذا كانت هناك ثغرات في الرقابة، سواء في تصميمها أو في تنفيذها، يُنبَّه إليها في التقارير وتتولى الإدارة مسؤولية تحديد وتنفيذ الإجراءات التصحيحية حسب الحاجة.

96 - ولاحظ المجلس أن المكتب لم يتَّبع التوجيه التشغيلي المذكور أعلاه، حيث لم تُقَدَّم إلى الإدارة حتى الآن تقارير رسمية عن إجراءات الرقابة الرئيسية على أساس فصلي، وذلك بسبب حدوث تأخيرات في وضع الصيغة النهائية لإجراءات الرقابة الرئيسية.

97 - وأوضح المكتب أن لديه طائفة واسعة من إجراءات الرقابة الداخلية وممارسات الإبلاغ المتصلة بها، التي هي مدمجة إلى حد كبير في طرق أداء العمل الرئيسية وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات ونظم تكنولوجيا المعلومات الداعمة. ومع ذلك، تُواجه في الوقت الراهن تحديات في وضع الصيغة النهائية لأفضل نهج إزاء إجراءات الرقابة.

98 - ويرى المجلس أن الإبلاغ عن إجراءات الرقابة الرئيسية يمكن أن يزود الإدارة بلمحة عامة في الوقت المناسب عن فعالية إجراءات الرقابة الرئيسية. ويساور المجلس القلق لأن المكتب قد لا يتمكن من تحديد مواطن الضعف في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب في ظل غياب تقديم تقارير منتظمة.

99 - ويوصي المجلس بأن يتخذ المكتب تدابير لوضع الصيغة النهائية لإجراءات الرقابة الرئيسية، وذلك بغية كفاءة تقديم تقارير فصلية عن فعالية الرقابة الداخلية.

100 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

4 - إدارة المشاريع**(أ) إدارة خدمات الموارد البشرية**

عدم الاتساق في إدارة فرادى المتعاقدين مع الشركاء من الأمم المتحدة

101 - يقدم المكتب خدمات موارد بشرية لشركائه، بمن فيهم الشركاء في الأمم المتحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تعاقد المكتب، في إطار خدماته في مجال الموارد البشرية، مع 29 موظفاً ومع 453 7 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. ووفقاً للقاعدة 118-01 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، يضع المكتب سياسات وإجراءات بشأن إدارة فرادى المتعاقدين معه.

102 - وقد أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة أمرها الإداري الخاص بشأن الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين (ST/AI/2013/4). ووفقاً لنشرة الأمين العام بشأن إجراءات إصدار المنشورات الإدارية

(ST/SGB/2009/4)، تنطبق الأوامر الإدارية على جميع كيانات الأمم المتحدة باستثناء صناديق الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها التي تدار بشكل مستقل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تعاقد المكتب مع 2 342 من فرادى المتعاقدين لحساب 16 شريكا من الأمم المتحدة.

103 - واستعرض المجلس خدمات إدارة فرادى المتعاقدين التي يقدمها المكتب إلى الشركاء من الأمم المتحدة، ولاحظ أن خدمات إدارة فرادى المتعاقدين التي يقدمها المكتب لا تتماشى تماما مع الأمر الإداري ST/AI/2013/4.

'1' مدة العقود

104 - تنص الفقرتان 5-8 و 5-9 من الأمر الإداري ST/AI/2013/4 على أنه لا يجوز لأي خبير استشاري أن يقدم خدمات لأكثر من 24 شهرا في فترة 36 شهرا، وأنه ينبغي ألا تتجاوز خدمات المتعاقد الفرد 6 أشهر، أو في ظروف استثنائية 9 أشهر، في أي فترة تتألف من 12 شهرا متتاليا.

105 - ولاحظ المجلس أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، من بين 2 342 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي مع شركاء من الأمم المتحدة، باستثناء أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي العاملين بموجب عقود استبقاء أو الذين تُدفع لهم مبالغ مقطوعة، ظل 1 176 (50 في المائة) يعملون بموجب العقد الأساسي نفسه لأكثر من 24 شهرا متتاليا، وظل 436 (19 في المائة) يعملون لفترة تتراوح بين 9 أشهر و 24 شهرا، في حين لم يوقع العقد الأساسي قبل أقل من 6 أشهر سوى 368 (16 في المائة) من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. وكانت المدة الأطول التي استغرقها عقد ما 107 أشهر.

'2' أتعاب فرادى المتعاقدين

106 - تنص الفقرة 2 من المادة الرابعة من مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمانة العامة والمكتب على أن المدفوعات المقدمة لجميع أفراد المكتب، من غير الموظفين، المتعاقد معهم لتقديم خدمات إلى الأمانة العامة "يجب أن تتم وفقا ل... أي إصدارات وقرارات إدارية منطبقة صادرة عن الأمانة العامة، وأي أوامر توجيهية تنظيمية وأوامر إدارية صادرة عن المكتب".

107 - ويحدد المرفق الثالث للأمر الإداري ST/AI/2013/4 نطاقات أتعاب الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الدوليين من المستويات ألف إلى هاء، ويبلغ أدنى مستوى فيها 3 867 دولارا في الشهر وأعلىها 15 779 دولارا في الشهر. وينص المكتب أيضا على أن نطاقات أتعاب أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي الدوليين من المستويات م ف د-1 إلى م ف د-5 تتراوح بين 4 000 دولار و 18 000 دولار شهريا.

108 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تعاقد المكتب لحساب شركاء من الأمم المتحدة مع 199 من فرادى المتعاقدين الدوليين، تتراوح رتبهم بين م ف د-1 إلى م ف د-3. ولاحظ المجلس أن أتعاب 11 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي الدوليين كانت أقل من الحد الأدنى البالغ 3 867 دولارا المدفوع شهريا لفرادى المتعاقدين من الرتبة ألف، وأن الأتعاب الشهرية لاثنتين من فرادى المتعاقدين، على الرغم من كونهما من الرتبة م ف د-3، حُددت بمبلغ 18 000 دولار، وهو مبلغ يفوق حتى الحد الأعلى البالغ 15 779 دولارا شهريا المدفوع لفرادى المتعاقدين من الرتبة هاء.

109 - ويلاحظ أيضا أن أتعاب أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي الدوليين الأحد عشر المذكورين أنفا تتجاوز حتى نطاق الأتعاب الذي حدده المكتب نفسه.

'3' استحقاقات فرادى المتعاقدين

110 - تنص الفقرة 5-16 من الأمر الإداري ST/AI/2013/4 على أنه لا يحق للخبراء الاستشاريين ولا لفرادى المتعاقدين الحصول على أي إجازة مدفوعة الأجر، بما في ذلك الإجازة السنوية أو الإجازة المرضية أو الإجازة الخاصة أو العطلات الرسمية. وتنص الفقرتان 5-22 و 5-23 على أن الأمم المتحدة لا توفر التأمين على الحياة أو التأمين الصحي، ولا تتخذ ترتيبات لتوفيرهما، للخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وأن الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين يتولون المسؤولية الكاملة عن اتخاذ الترتيبات، على نفقتهم الخاصة، لتوفير التأمين على الحياة أو التأمين الصحي وأشكال التأمين الأخرى طيلة فترة خدمتهم، وذلك حسبما يروونه مناسبا.

111 - ولاحظ المجلس أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان المكتب يوفر إجازة مدفوعة الأجر، بما في ذلك الإجازة السنوية وإجازة الأمومة/الأبوة والإجازة المرضية لما عدده 1 332 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي (56 في المائة من أصحاب هذه الاتفاقات) المتعاقد معهم لحساب شركاء من الأمم المتحدة. وكان ما مجموعه 1 042 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي (44 في المائة من أصحاب هذه الاتفاقات) ومعالوهم مشمولين بالتأمين الطبي الذي يوفره المكتب.

112 - وأوضح المكتب أنه عندما يقدم خدمات الموارد البشرية إلى الشركاء، يكفل الامتثال لقواعده وأنظمتها وللاتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات القانونية ذات الصلة المبرمة مع هؤلاء الشركاء. وقد فوض الأمين العام إلى المديرية التنفيذية للمكتب سلطة واسعة في مسائل الموارد البشرية، وتختلف سياسات الموارد البشرية وإدارتها في المكتب في مجال فرادى المتعاقدين عن تلك المعمول بها في الأمانة العامة. وأعرب المكتب عن اعتقاده بأن القيود الواردة في الأمر الإداري ST/AI/2013/4، الذي يحكم استخدام الأمانة العامة لفرادى المتعاقدين، لا تنطبق على مشاريع المكتب، حتى عندما تُنفَّذ تلك المشاريع لصالح الأمانة العامة.

113 - ويرى المجلس أن على المكتب عندما يقدم خدمات الموارد البشرية إلى شركاء من الأمم المتحدة أن يكفل، بوصفه كيانا تابعا للأمم المتحدة، مراعاة الشركاء من الأمم المتحدة لقواعد الأمم المتحدة وسياساتها المنطبقة.

114 - ويساور المجلس القلق لأن المكتب عندما يقدم خدمات الموارد البشرية لا يلجأ إلا إلى قواعده الخاصة واتفاقاته القانونية المبرمة مع الشركاء وهو يزودهم بخدمات موارد بشرية انتهكت الحدود المفروضة على مدة عقود فرادى المتعاقدين وأتعابهم واستحقاقاتهم المنصوص عليها في القواعد المنطبقة، مما يؤدي إلى احتمال نشوء مخاطر قانونية في تعاقد المكتب مع فرادى المتعاقدين.

115 - ويوصي المجلس بأن يستعرض المكتب خدمات الموارد البشرية التي يقدمها إلى الشركاء من الأمم المتحدة وأن يبذل قصارى جهده لمواءمة خدماته المتعلقة بفرادى المتعاقدين مع قواعد الشركاء المنطبقة على إدارة فرادى المتعاقدين.

116 - ولم يوافق المكتب على هذه التوصية، وأعرب عن اعتقاده بأن القيود الواردة في السياسات التي تحكم استخدام الأمانة العامة لعقود الأفراد من غير الموظفين، لا تنطبق على مشاريع المكتب، حتى عندما تُنفَّذ تلك المشاريع لصالح الأمانة العامة.

117 - ويرى المجلس أنه من بين القيود المفروضة على استخدام الأفراد من غير الموظفين، يلزم التقيد في مستوى الأتعاب بالإصدارات والقرارات الإدارية للأمانة العامة، على النحو المنصوص عليه صراحة في مذكرة التفاهم المبرمة بين المكتب والأمانة العامة. أما القيود الأخرى، فعلى الرغم من عدم انطباق سياسات الأمانة العامة على مشاريع المكتب، يواصل المجلس التوصية بأن يبذل المكتب قصارى جهده لمواءمة خدماته المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين مع سياسات الأمانة العامة المتعلقة بإدارة الأفراد من غير الموظفين.

118 - وأبلغ المجلس كذلك بأن المكتب يعكف حالياً على تنقيح مذكرة التفاهم التي أبرمها مع الأمانة العامة. وقد أشار الجانبان كلاهما إلى وجود تناقض واضح فيما يتعلق بمعرفة الجهة التي ينبغي اتباع قواعدها وسياساتها، وذكر أنه ستُولى العناية الواجبة لتوفير تفاصيل تيسر اتضاح ذلك لدى تطبيقه في المستقبل.

(ب) إدارة أصول المشاريع

عدم تحري الدقة في الإفصاح عن أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

119 - تنص الفقرة 3 من المادة الثامنة من مذكرة التفاهم الموقعة في عام 2014 بين الأمانة العامة والمكتب على أن "يحتفظ المكتب بسجلات معلومات متعلقة بالرقابة على جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات، بما في ذلك الملكية الفكرية، ويحفظها والعناية بها واستخدامها وتعهدتها وإصدارها ومعاملتها المحاسبية"، وأن يزود المكتب مديري البرامج في الأمانة العامة "في نهاية كل سنة تقويمية وعند إنجاز المشاريع، بنسخة من سجل أصول المشاريع يتضمن الموقع وصلاحيّة التشغيل والأرقام التسلسلية وغير ذلك من التفاصيل ذات الصلة". وتتص الاتفاقات المالية المبرمة بين الأمانة العامة والمكتب بشأن مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام على أن يقدم المكتب، بصورة دورية، تقريراً يتضمن قائمة بالأصول المعمرة. وينص الفرع 4-6 من النسخة 2 (كانون الأول/ديسمبر 2016) من إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة أصول مجموعة السلم والأمن في المكتب على أن جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات وجميع الأصول الملموسة المتصلة بمجموعة السلم والأمن في المكتب التي يتم شراؤها من خلال تمويل المشاريع تُسجّل وتُنتج وتُستهلك باعتبارها أصولاً "مسجلة" في نظام oneUNOPS (النظام المركزي لتخطيط الموارد في المكتب)، وأن هذه الأصول يبلغ مجموع تكلفتها 2 500 دولار، بما في ذلك تكلفة جعلها جاهزة من الناحية التشغيلية.

120 - وفي الملاحظة 6 على البيانات المالية لعام 2021، ذكر المكتب أنه يحتفظ، بصفته الجهة الوديعية بموجب ترتيبات الخدمة، بأصول تبلغ قيمتها 19,50 مليون دولار. وأبلغ المجلس بأن تلك الأصول، التي يشار إليها عادة باسم "أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام"، قد اشترت من خلال تمويل مشاريع خاص بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن المكتب يحتفظ بها لحساب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

- 121 - واستعرض المجلس قائمة أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي شكلت هي الأساس الذي استُند إليه في إعداد الملاحظات على البيانات المالية، ولاحظ أن هذه الأصول تتألف من 171 4 بندا تبلغ تكلفة اقتنائها 134,77 مليون دولار وتبلغ تكلفتها المستهلكة 19,50 مليون دولار.
- 122 - كما استعرض المجلس تقارير الأصول المقدمة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ولاحظ أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 كانت هناك 572 4 بندا تزيد تكلفة اقتناء الوحدة منها عن 2 500 دولار ويبلغ مجموع تكلفة اقتنائها 146,58 مليون دولار. ولم تكن المعلومات عن أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المفصّل عنها في الملاحظات على البيانات المالية متسقة مع البيانات الواردة في تقارير الأصول المقدمة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وعلاوة على ذلك، لم تُقدّم أي معلومات توضح العلاقة بين سجلات الأصول الواردة في البيانات المالية وسجلات الأصول الواردة في تقارير الأصول.
- 123 - وأوضح المكتب أن هناك نظامين يُحتفظ فيهما بيانات أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. أحدهما هو نظام oneUNOPS، الذي يُستخدم لتلبية الاحتياجات التنظيمية وتعهّد البيانات المالية. وقد استُخرجت المعلومات المفصّل عنها في الملاحظة المالية من هذا النظام. والآخر هو نظام WASP (الأداة البرمجية لإدارة الأصول الخاصة بمجموعة السلم والأمن في المكتب)، الذي يُستخدم لتلبية الاحتياجات التشغيلية لمشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتُعزى تباينات الكمية والقيمة بين نظامي oneUNOPS و WASP إلى اختلاف فترات الإبلاغ الزمنية واختلاف العتبات. وذكر المكتب كذلك أن إجراء تسوية بين النظامين أمر غير قابل للتطبيق لأنهما يؤديان أغراضاً مختلفة.
- 124 - ويرى المجلس أن التبرير الذي قدمه المكتب غير كاف. ففي تاريخ الإبلاغ نفسه، وهو 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ينبغي أن تتطابق في النظامين كمية وتكلفة شراء الأصناف التي تزيد تكلفة الوحدة منها عن 2 500 دولار.
- 125 - ولاحظ المجلس كذلك أنه تمت الموافقة على شطب ثمانية بنود تبلغ قيمتها الدفترية الصافية 97 258,79 دولاراً في شباط/فبراير 2021، دون أن يُفصّل عن ذلك حتى الآن في إطار أصول المشاريع في الملاحظات على البيانات المالية.
- 126 - وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس قائمة أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ولاحظ أن 536 بندا لا تزال لها قيم دفترية صافية مع أنه لم يتبق من عمرها النافع شيء. وفي حالة 528 من تلك الأصول، سُجل العمر النافع بشكل خاطئ. أما الأصول الثمانية المتبقية التي تبلغ قيمتها الدفترية الصافية الفعلية صفراً فقد ذُكر خطأً أن قيمتها تبلغ 103 934,68 دولاراً.
- 127 - ويساور المجلس القلق لأنه على الرغم من أن أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لم تُرسمَل ولم يُبلغ عنها في بيان المركز المالي للمكتب، فإن التباينات المذكورة أعلاه تدل على وجود خطأ في الملاحظات على البيانات المالية.
- 128 - ويوصي المجلس بأن يستعرض المكتب البيانات المتعلقة بأصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في نظامي oneUNOPS و WASP وأن ينشئ آلية للتحقق من وجود اتساق بين أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والسجلات المتعلقة بها في نظام oneUNOPS.

129 - وقبل المكتب هذه التوصية وذكر أنه، رهنا بنتيجة المفاوضات مع الأمانة العامة على مذكرة التفاهم الجديدة بشأن إدارة الأصول، سيقوم بتعزيز عملية التسوية بين النظامين.

وضع أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خارج الميزانية العمومية

130 - تنص الفقرة 14 من المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الممتلكات والمنشآت والمعدات على أنه لا يُعترف بتكلفة أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات باعتبارها أصلاً إلا فيما يلي: (أ) إذا كان من المحتمل أن تتدفق إلى الكيان في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمات مرتبطة بالبند؛ و (ب) إذا كان من الممكن قياس تكلفة البند أو قيمته العادلة بطريقة موثوقة.

131 - ولاحظ المجلس أن المكتب قد اشترى أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المستخدمة في مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال تمويل قدمته دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولم تُرسل أصول المشاريع تلك ولم يبلغ عنها في بيان المركز المالي، لا من جانب الأمانة العامة ولا من جانب المكتب.

132 - وذكر المكتب في الملاحظات على البيانات المالية لعام 2021 أنه يحتفظ لحساب الأمانة العامة بأصول قيمتها 19,5 مليون دولار. ووفقاً لبيانات الأصول التي قدمها المكتب، تتألف تلك الأصول من 171 4 بنداً تبلغ تكلفتها اقتنائها 134,77 مليون دولار وتبلغ تكلفتها المستهلكة 19,50 مليون دولار.

133 - وذكر المكتب أنه أدى دور جهة مشغلة خلال فترة العقد وأنه لم يتحكم في الأصول. وبعد تحليل مسألة التحكم في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، خلص المكتب في ورقة موقف في عام 2015 إلى أن الاستنتاج العام، بالنظر إلى عنصر التحكم وإمكانات الخدمة، هو أن الأمانة العامة ينبغي أن تعترف بالأصول.

134 - وذكر مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بالأمانة العامة أن الأمانة العامة لم ترسل أثناء تنفيذ المشاريع أصول المشاريع التي كان يتحكم فيها الشرك المنفذ. وذكر مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية كذلك أن المكتب يمتلك الحق الحصري في استخدام أصول المشاريع أثناء التنفيذ، في حين تمتلك الأمانة العامة الحق القانوني في استعادة حياة أصول المشاريع بعد إنجاز المشاريع.

135 - وتنص الفقرة 3 من المادة الثامنة من مذكرة التفاهم الموقعة في عام 2014 بين الأمانة العامة والمكتب على أن يتولى المكتب رصد هذه الأصول طوال دورة حياة البنود وفقاً للإطار التنظيمي للمكتب.

136 - ولاحظ المجلس من الناحية العملية ما يلي: (أ) فيما يتعلق بعملية شراء أصول المشاريع، اتخذ المكتب جميع خطوات الشراء، مثل تحديد احتياجات الشراء المفصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المواصفات التقنية، والاختصاصات، وبيان الأعمال)، والتوريد، وطلب تقديم العطاءات، وأوامر الشراء/إرساء العقود، وتحديد الاحتياجات من السلع والخدمات؛ (ب) أجرى أفراد المكتب التحقق المادي.

137 - وأوضح المكتب ما يلي: (أ) دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تتحكم في عملية الشراء للمشاريع، التي جرى تعزيزها من خلال بدء العمل منذ عام 2021 بخطة عمل في كل بلد من البلدان المستفيدة من البرنامج؛ (ب) المسؤولية العامة عن التحقق المادي من أصول دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في موقع ما تُسند إلى أفرقة التحقق من الأصول.

138 - ولاحظ المجلس أن إدارة أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام طوال دورة حياة البنود، بما في ذلك الشراء والتسجيل والتحقق المادي والقياس والإبلاغ، يضطلع بها المكتب فعليا. ويمكن للأمانة العامة أن تتلقى معلومات عن أصول المشاريع أساسا من المكتب أثناء تنفيذ المشاريع.

139 - وقد سلط المجلس، في تقريره عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/5 (Vol.II)، الفصل الثاني، الفقرات 55-57)، الضوء على مسألة أن الأصول التي اشترها المكتب لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام باستخدام تمويل من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لم تُرسمَل ولم يبلغ عنها في بيان المركز المالي، لا من جانب الأمانة العامة ولا من جانب المكتب. ويرى المجلس أن مسؤوليات المكتب والأمانة العامة في إدارة أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أثناء تنفيذ المشاريع لم تُحدّد بوضوح في الاتفاقات، وهو ما أدى إلى اختلاف الآراء بشأن الطرف الذي يتحكم في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مما أدى بدوره إلى عدم رسملة أصول المشاريع.

140 - وأبلغ المجلس كذلك بأن المكتب والأمانة العامة يتفاوضان حاليا على التحكم في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن الإبلاغ عن أصول المشاريع سيُنقل، بعد اختتام المفاوضات، من الملاحظات على البيانات المالية إلى البيانات المالية للمكتب أو إلى البيانات المالية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

141 - ويوصي المجلس بأن يعجل المكتب وتيرة التفاوض مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لحل مسألة إدارة أصول المشاريع التي طال أمدها، وذلك بغية تجنب وضع أي بنود خارج الميزانية العمومية وتجنب ما يرتبط بذلك من مخاطر.

142 - وقد قبل هذه المكتب التوصية وأفاد بأنه سيواصل السعي إلى تعجيل وتيرة المفاوضات مع الأمانة العامة، مشيرا مع ذلك إلى أن المكتب ليس سوى أحد الطرفين في المفاوضات.

عدم فرض رقابة كافية على التحقق المادي من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

143 - ينص الفرع 11-2 من النسخة 2 (كانون الأول/ديسمبر 2016) من إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة أصول مجموعة السلم والأمن في المكتب على أن عملية التحقق السنوية من الأصول يضطلع بها المكتب لضمان أن تكون جميع الأصول المسجلة في وحدة الأصول موجودة على أرض الواقع، كما ينص على أن مسؤوليات فريق التحقق المادي تشمل تسجيل ما إذا كان الأصل في حالة جيدة أو تالفا أو مضمحل القيمة أو معيبا أو منقولاً من مكانه أو متعلّقا وقيّد التصليح أو غير مستخدم أو غير محدد أو مفقوداً أو ضائعا أو مسروقا.

144 - وأبلغ المجلس بأن عملية التحقق المادي سُجلت في نظام UNOPS.one. وليس إلزاميا تحميل صور فوتوغرافية للأصول أو تحميل غيرها من الوثائق الداعمة التي تقوم مقامها.

145 - ونظر المجلس في عينة مكونة من 35 بندا يبلغ مجموع قيمة اقتنائها 5,99 ملايين دولار استُخرجت من تقارير الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 المقدمة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولاحظ 10 قيود غير سوية. فمن بين البنود العشرة التي يبلغ مجموع قيمة اقتنائها 0,31 مليون دولار، أبلغ عن فقدان 3 منها في الأعوام 2013 و 2015 و 2016 على التوالي، في حين يرد في تقرير

الأصول أن 15 كانون الأول/ديسمبر 2018 كان آخر تاريخ جرى فيه التحقق المادي من هذه البنود. أما المواد السبعة المتبقية، التي أُعيرت للجيش الوطني الصومالي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في انتظار التبرع بها رسمياً، فلم يُتحقق منها مادياً.

146 - ويرى المجلس أن عدم اتساق السجلات المادية تدل على عدم فرض رقابة كافية على التحقق المادي، وهو ما قد يعطي انطباعاً خاطئاً للجهات المانحة عن الظروف الحقيقية للأصول.

147 - ويوصي المجلس بأن يعزز المكتب التحقق المادي من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

148 - ولم يوافق المكتب على هذه التوصية، مشيراً إلى أن هذه الحالات لا تثبت أن التحقق المادي يتسم بعدم الكفاية بصورة منهجية.

149 - ويشدد المجلس على أن القيود العشرة غير السوية تمثل نسبة 29 في المائة من بنود العينة البالغة 35 بنداً. ويشير ارتفاع النسبة إلى وجود احتمال كبير لعدم الكفاية.

عدم الرصد الكافي للأصول المعارة من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

150 - ينص الفرع 9-4-2 من النسخة 2 (كانون الأول/ديسمبر 2016) من إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة أصول مجموعة السلم والأمن في المكتب على أنه بعد منح الموافقة، يتعين إتمام اتفاق حق الاستخدام وتوقيعه من قبل مدير المشروع والأفراد الذين يستلمون المعدات، وأنه في تاريخ متفق عليه، يجب إعادة الأصول وهي في حالة تشغيلية جيدة عدا ما تتعرض له من البلى والاستعمال العاديين، وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية حق الاستخدام.

151 - ونظر المجلس في عينة مكونة من 10 حالات أصول معارة من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة، ولاحظ أوجه القصور التالية في عملية الإدارة.

'1' اتفاقات حق الاستخدام الخالية من توقيع ملزم قانوناً

152 - أثناء إجراء بعثة لحفظ السلام في عام 2016، لم يتسن تتبع العديد من قطع المعدات التي أُعيرت إلى شريك منفذ تابع للمكتب في مراكز العمل الميدانية. ولم يطالب المكتب بأي تعويض، ويعزى ذلك جزئياً إلى بطلان اتفاقات حق الاستخدام، التي لم تكن تحمل توقيعاً ملزماً قانوناً من الشريك المنفذ.

'2' عدم جمع أي تقارير من الشركاء المنفذين عن حالة الأصول المعارة

153 - في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وقع المكتب اتفاق حق استخدام مع شريك منفذ لإعارته 98 بنداً ريثما يوافق مجلس حصر الممتلكات في المقر على التبرع بهذه البنود. بيد أنه في الوقت الذي كانت فيه البنود في حالة إعاره، لم يجمع المكتب من ذلك الشريك المنفذ أي تقارير عن حالة الأصول على النحو المنصوص عليه في اتفاق حق الاستخدام. وأوضح المكتب أن التأخير يُعزى إلى شهر رمضان.

3' تسجيل أصول معارة غير مردودة على أنها في حالة فقدان

154 - أصلان أُبلغ عن فقدانهما في نهاية عام 2021 ويبلغ مجموع قيمتهما 180 420 دولارا هما أصلان أعيرا إلى شريكين منقذين بموجب اتفاقي حق استخدام في عامي 2013 و 2016 على التوالي. وكان يتعين أن يُرد أحدهما بعد شهر والآخر بعد ستة أشهر. وسجل المكتب الصنفين على أنهما أصلان مفقودان بعد أن تقاعس عن استردادهما. وأوضح المكتب أنه استنفد كل الجهود الرامية لاستعادة المركبتين، ولكن الشريكين المنقذين رفضا إعادتهما أو تقديم تعويضات.

155 - واستعرض المجلس كذلك عملية رصد الأصول المعارة من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة ولاحظ أن المكتب يتتبع ويدير عملية الإعارة والسجلات ذات الصلة على مستوى المكاتب الميدانية من خلال نظام WASP. وأبلغ المجلس بأنه لم يتسن تحديد قائمة بجميع الأصول المعارة من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة التي لم تُرد في الوقت المناسب.

156 - ويرى المجلس أن إجراء رصد كاف للأصول المعارة، يتم من خلاله تحديد المخاطر في عملية إعارة الأصول والإبلاغ عن المشاكل، جزء أساسي من الإدارة السليمة لأصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

157 - ويوصي المجلس بأن يستحدث المكتب أداة لرصد لاستخدامها في أداء كامل عملية تتبع الأصول المعارة من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة من أجل تحديد المخاطر والإبلاغ عن المشاكل، وذلك بغية تحسين شفافية وكفاءة إدارة الأصول المعارة.

158 - وقد قبل المكتب هذه التوصية وأفاد بأنه سيضع أداة لرصد الأصول المعارة إلى الحكومات من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

حالات تأخير في التصرف في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وفي شطبها

159 - ينص الفرع 10 من النسخة 2 (كانون الأول/ديسمبر 2016) من إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة أصول مجموعة السلم والأمن في المكتب على أنه بعد اكتمال الطلب، يُرسل إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لاستعراضه ويوقعه مدير دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ويُسلم إلى مجلس حصر الممتلكات في المقر، الذي يعقد جلسة لاستعراضه عموما ويراجع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لكي توافيه بأجوبة عن أي أسئلة لديه. وبعد الموافقة عليه، يعرضه مجلس حصر الممتلكات في المقر على الأمين العام المساعد للموافقة النهائية عليه ويُعاد إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي أعقاب ذلك، ترسل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى المكتب رسالة إحالة مشفوعة بنسخة من المحضر الموقع لجلسة مجلس حصر الممتلكات في المقر، وتوزعه بعد ذلك على جميع فرق المشاريع لكي تضطلع بالتصريف المادي في الأصول في غضون فترة 90 يوما.

160 - ويتألف التصرف في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أساسا من ثلاث عمليات، هي تقديم الطلبات، واستعراضها، والموافقة عليها، والتصريف المادي. وأبلغ المجلس بأن مجلس حصر الممتلكات في المقر قد استعرض عمليات التصرف في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن المكتب لا يتحكم في عملية الاستعراض.

161 - واستعرض المجلس عمليتي تقديم الطلبات والتصرف المادي التي اضطلع بهما المكتب ولاحظ حدوث تأخيرات في كليهما على النحو التالي:

(أ) لاحظ المجلس أنه من بين البنود التي أُبلغ عن فقدانها وعن أنها قيد الشطب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويبلغ عددها 152 بنداً ويبلغ مجموع قيمة اقتنائها 1 250 991,09 دولاراً، قُدمت إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام طلبات شطب متعلقة بـ 128 بنداً يبلغ مجموع قيمة اقتنائها 648 384,70 دولاراً، بعد مرور أكثر من عام على إبلاغ المكتب عن فقدان البنود؛

(ب) نظر المجلس أيضاً في عينة مكونة من 85 من أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التي جرى التصرف فيها في عام 2021، ويبلغ مجموع قيمة اقتنائها 718 862,91 دولاراً، ولاحظ أنه، في حالة 35 من هذه البنود، تجاوزت فترة التصرف المادي 90 يوماً بعد موافقة مجلس حصر الممتلكات في المقر.

162 - وأوضح المكتب أن التصرف المادي في الأصول ربما تأثر بالقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 المفروضة في البرنامج المحلي.

163 - ويساور المجلس القلق لأن عملية التصرف والشطب الطويلة تعكس انخفاض كفاءة إدارة الأصول.

164 - ويوصي المجلس بأن ينشئ المكتب آلية لتحسين كفاءة العمليات التي يتحكم فيها المكتب فيما يتعلق بتقديم طلبات التصرف في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وطلبات شطبها والتصرف المادي فيها.

165 - ولم يوافق المكتب على جزء من هذه التوصية يتعلق بإنشاء آلية لتحسين كفاءة تقديم طلبات التصرف والشطب، وذكر أن استعراض طلبات التصرف في أصول مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والموافقة عليها يقعان على عائق الأمانة العامة، وفقاً لمذكرة التقاهم. وتعهد المكتب باحترام مواعيد التصرف المادي في الأصول في غضون 90 يوماً من تلقي الموافقة الرسمية من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وذكر المكتب أيضاً أن تأخر عملية تقديم الطلبات لا بد أنه يعزى جزئياً أيضاً إلى التغييرات العديدة التي أدخلتها الأمانة العامة على نموذج تقديم الطلبات، وهو ما أدى إلى قيام المكتب بإعداد تقديم الطلبات ثم إعادة إعداده. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن الأمانة العامة تتحمل مسؤولية الحصول على موافقة داخلية على التصرف في الأصول المملوكة للأمانة العامة، فإنها هي التي تقع على عاتقها مسؤولية إعداد تقديم الطلبات، وهي مهمة لا يضطلع بها المكتب إلا من باب اللياقة لتعجيل وتيرة عملية التصرف في الأصول برمتها.

166 - وشدد المجلس على أن حالات تأخير لوحظت في عمليتي تقديم الطلبات والتصرف المادي اللتين اضطلع بهما المكتب، وأنه ينبغي للمكتب أن ينشئ آلية لتحسين كفاءة العمليات التي يتحكم فيها المكتب.

(ج) إدارة المنح

عدم إدارة المعلومات عن خدمات دعم المنح بصورة ملائمة

167 - تنص الفقرة 55 من الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2018-2021 (DP/OPS/2017/5) على أن "أهداف الإدارة الأربعة تعبر عن طموح المكتب إلى تحقيق الامتياز التنظيمي والجودة والأداء القائم على المبادئ في جميع عملياته... (ج) امتياز العمليات - الدفع إلى إدخال تحسينات قابلة للقياس في جودة

عملياتها وكفاءتها وموثوقيتها من خلال تبسيط العمليات القائمة وابتكار عمليات جديدة، بالاستناد إلى معايير واضحة وتقويض السلطة من خلال تكنولوجيا المعلومات“.

168 - وتنص الفقرة 4-2 من التوجيه التشغيلي للمكتب بشأن إدارة تكنولوجيا المعلومات والنظم الرقمية (OD.ITG.2021.01) على أن ”نظم المكتب يجب أن تكون متينة ودقيقة وموثوقة ومتسمة بالكفاءة، حتى يتسنى التخفيف من حدة المخاطر وإنفاذ الضوابط وضمان الامتثال للسياسات والعمليات المعمول بها“، وتنص الفقرة 3-4 على أنه ”حتى يتسنى تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، يجب أن تُؤام عمليات المكتب مع النظم وأساليب سير العمل الرقمية وأن تستند إليها“.

169 - ومع أن المجلس قد لاحظ أن المعلومات العامة عن المشاريع، مثل المعلومات عن التنفيذ والمعاملات المالية والمشترقيات، مدرجة في نظام oneUNOPS، فقد أُبلغ بأن وثائق هامة، منها اتفاقات الدعم بالمنح والوثائق الداعمة المرتبطة بها، لا تُحمّل بصورة منهجية على نظم المكتب أو لا تجري حتى رقميتها. ويتبع المكتب نهجا لامركزيا في إدارة تلك الوثائق.

170 - وباستخدام عينة، تبين للمجلس أن بعض المنح، مثل تلك الخاصة بمشاريع شراكة دحر السل، تستخدم منصة قائمة بذاتها لجمع المعلومات عن إدارة المنح. وفي حالات أخرى، احتفظت فرق المشاريع بنسخ من الوثائق ذات الصلة في مجلدات خاصة بها على منصة Google Drive، وشمل ذلك وثائق عن الإجراءات المتبعة في اختيار الجهات المتلقية للمنح (معايير الاختيار، والدعوات إلى تقديم مقترحات، ونتائج التصنيفات)، وسجل الفحص الميداني، وأدلة النظر في التقارير المالية والسردية والموافقة عليها.

171 - ولاحظ المجلس أيضا أنه في بعض الحالات، جرى خارج شبكة الإنترنت تقديم وإدارة وتوثيق مقترحات مشاريع أو تقارير سردية أو تقارير مالية، مما جعل من الصعب تتبع ورصد العمليات والمهام والرسائل التذكيرية والتعليقات في الوقت الحقيقي وجعل من المستحيل على من يجرون استعراضا عن بعد معاينة التقارير للتحقق من اكتمالها.

172 - وذكر المكتب أنه ظل يناقش ضرورة وجدوى إنشاء نظام معلومات موحد لإدارة المنح إلى جانب تحديد استراتيجيته وخريطة طريقه الرقمية. بيد أنه بالنظر إلى تنوع الشركاء المنفذين الذين يعمل معهم المكتب، لا يمكن معالجة جميع جوانب دعم إدارة المنح بكفاءة في ظل بيئة رقمية واحدة.

173 - ويرى المجلس أن الممارسة الإدارية الحالية المتعلقة بخدمات دعم إدارة المنح لا تتسجم مع متطلبات الخطة الاستراتيجية للمكتب وأنظمتها ذات الصلة. وقد يؤثر الطابع اللامركزي الذي تتسم به الوثائق وعدم وجود أداة مؤسسية على تقديم خدمات المنح على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، بل وقد يعرضان امتياز العملية على نطاق المنظمة للخطر.

174 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب دراسة جدوى بشأن إنشاء نظام لإدارة الرقمية يدعم كامل دورة حياة إدارة المنح، وذلك من أجل تحديد أفضل حل ممكن وتحديد نطاقه.

175 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

عدم فرض متطلبات استعراض كاملة على لجنة تقييم المنح

- 176 - تنص الفقرة 4-12 من التعليمات التشغيلية للمكتب بشأن الدعم بالمنح (OLIPS.2019.03) على أنه "يوقع جميع أعضاء لجان التقييم استمارة إعلان 'عدم تضارب المصالح' المتاحة على قرص الشبكة الداخلية المؤسسية، أو على أي استمارة أخرى وافق عليها شخص ذو صفة مستشار قانوني".
- 177 - وأشار المجلس إلى أن ستة أعضاء في لجنة تقييم ممن اختاروا في عام 2018، من خلال عملية تنافسية، الجهات المتلقية للمنح في دفعة منح مؤلفة من 13 منحة بميزانية إجمالية قدرها 520 000 دولار طُلب منهم التوقيع على استمارة إعلان "عدم تضارب المصالح" إثر تقييم مقترحات الجهات المتلقية للمنح.
- 178 - وأوضح المكتب أن التعليمات التشغيلية الصادرة لا تحدد حالياً الوقت الذي ينبغي فيه توقيع استمارة إعلان "عدم تضارب المصالح".
- 179 - ويرى المجلس، فيما يتعلق بتوقيت التوقيع على استمارة إعلان "عدم تضارب المصالح"، أن التعليمات التشغيلية الحالية غير كاملة وأن توقيع استمارة الإعلان بعد بدء التقييم قد يعرض إنصاف التقييم وموضوعيته للخطر وقد يعرض المنظمة لخطر احتمال وقوع حالات غش.
- 180 - ويوصي المجلس بأن ينص المكتب صراحة في إجراءاته على ضرورة التوقيع على استمارة إعلان "عدم تضارب المصالح" قبل بدء عملية التقييم من أجل تعزيز عملية الاختيار والاستعراض المتعلقة بالمنح.
- 181 - وقد قبل المكتب هذه التوصية وذكر أنه ينقح حالياً سياسته وإجراءاته المتعلقة بإدارة الدعم بالمنح وما يرتبط بها من نماذج وتوجيهات.

(د) إدارة إغلاق المشاريع

التقسيم غير السليم لمراحل المشاريع وتأخر إغلاقها

- 182 - تنص القاعدة 116-7 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب على أنه: "(أ) فور توقف أنشطة المشروع، يجب الإعلان عن إنجازها من الناحية التشغيلية، ويجب إعداد تقرير مالي، وفقاً للإجراءات المعمول بها، يعكس النفقات الفعلية المصروفة لغاية تاريخه؛ (ب) تُعتبر أنشطة المشاريع منجزة من الناحية المالية عندما يتم إنجازها أو إنهاؤها من الناحية التشغيلية، وتُسجّل جميع المعاملات، وتُغلق حسابات المشاريع ذات الصلة، وتجري الموافقة على تقرير مالي نهائي".
- 183 - وينص الفرع 3-3-3-4 من الجزء الأول: المبادئ التوجيهية من دليل إدارة المشاريع في المكتب على أنه بعد إنجاز تسليم نواتج المشاريع والموافقة عليه، يجوز للمدير التنفيذي للمشروع أن يطلب إلى السلطة المسؤولة عن الالتزام الموافقة على إنجاز مرحلة التنفيذ، وينص الفرع 3-3-3-5 على أن المدة القصوى في المكتب لمرحلة الإغلاق هي 24 شهراً، تشمل الإغلاق التشغيلي، الذي يستغرق مدة أقصاها 6 أشهر، والإغلاق المالي، الذي يستغرق مدة أقصاها 18 شهراً.
- 184 - واستعرض المجلس 26 مشروعاً بميزانية إجمالية قدرها 137,3 مليون دولار لم تكن مغلقة في 30 أيلول/سبتمبر 2021، ولاحظ أن مشروعاً واحداً منها، بميزانية قدرها 37,82 مليون دولار، قد انتهى تنفيذها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 لكن حالته في نظام oneUNOPS Projects كانت تشير،

حتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إلى أنه "في انتظار الإغلاق التشغيلي". وقد استغرق الإغلاق التشغيلي للمشروع قرابة 4 سنوات، أي أطول بكثير من الأشهر الستة المقررة.

185 - وأوضح المكتب أن التفاوض مع الشركاء على تسوية الزيادة في الإنفاق في المشروعين السابقين قد استغرق وقتاً طويلاً وأثر على إطلاق المشروع الذي اضطلع به المكتب منذ 1 كانون الثاني/يناير 2015. وعندما أنجزت أنشطة المشروع، بُذلت جهود كبيرة لإغلاق المشروع، الذي شهد تأخيرات في تلقي الأموال وتسوية أوامر الشراء، نظراً لأنهما كانا يُداران، خلال دورة المشروع بأكملها، في نظم مركزية لتخطيط الموارد مختلفة. وأقر المكتب بأن عدم نقل المشروع إلى الإغلاق التشغيلي في تلك المرحلة كان سهواً. وعلاوة على ذلك، أنجز الإغلاق التشغيلي أثناء مراجعة الحسابات ويجري الآن تجهيز الإغلاق المالي.

186 - ويرى المجلس أن الممارسة المذكورة أعلاه لا تتمثل للأنظمة ذات الصلة المتعلقة بحالة المشاريع وإغلاقها. وتنفيذ أنشطة المشاريع، مثل تلقي الأموال وتسوية أوامر الشراء والإدارة في نظم مركزية لتخطيط الموارد مختلفة، ينبغي الاضطلاع به في مرحلة التنفيذ لا في مرحلة الإغلاق التشغيلي. ولا يمكن نقل المشاريع إلى مرحلة الإغلاق التشغيلي إلا بعد إنجاز جميع أنشطتها على النحو الذي تنص عليه الأنظمة. وقد يزيد التقسيم غير الدقيق لمراحل المشاريع من خطر عدم دقة البيانات المالية وقد يؤثر كذلك على إغلاق المشاريع.

187 - ويوصي المجلس بأن يعزز المكتب الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا التابع للمكتب رصد الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب فيما يتعلق بالإغلاق التشغيلي للمشاريع المدرجة في حافظته، وأن يصنف بدقة مختلف مراحل دورة حياة المشاريع، ويكفل اتساق ما يرد في النظام عن حالة المشاريع المدرجة في حافظته مع المرحلة التي وصل إليها عمر المشروع ومع الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها.

188 - ويوصي المجلس كذلك بأن يقوم المكتب الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا التابع للمكتب، وفقاً لإجراءات المكتب، بإبلاغ المستويات العليا عند تحديد خطر حدوث تأخر في الإغلاق التشغيلي للمشاريع.

189 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين.

(هـ) إدارة النتائج المستدامة

عدم كفاية الإبلاغ عن التنمية المستدامة

190 - ينص الفرع 2-5-1-2، المعنون "إدارة النتائج المستدامة"، من الجزء الأول: المبادئ التوجيهية، من دليل إدارة المشاريع في المكتب، على أن منظور إدارة النتائج المستدامة ينطبق من التحديد الأولي للاحتياجات إلى تحقق المنافع أو القيمة، وأن هذا المنظور يؤخذ به منذ البداية وأن الخطط يمكن أن تستمر إلى ما بعد تاريخ إغلاق المشاريع و/أو البرامج و/أو الحافظات.

191 - وينص الفرع 4-8-2، المعنون "إدارة النتائج المستدامة"، من الجزء الثاني: المتطلبات، من دليل إدارة المشاريع في المكتب، على أن مدير المشروع يكون مسؤولاً عن إدارة المشروع من أجل تحقيق أهداف النتائج المستدامة المحددة في خطة التنفيذ (خط الأساس). ويخضع المدير التنفيذي للمشروع للمساءلة. ولإدارة النتائج المستدامة في المشاريع جانبان. ويتعلق الجانب الأول بالمدخلات والأنشطة والنواتج الفعلية للمشاريع، التي ينبغي إدارتها بأكثر الطرق استدامة بما يتفق مع خطة التنفيذ (خط الأساس) ومع أي خطة استدامة محددة. ويتصل الجانب الأكثر تعقيداً من جوانب إدارة النتائج المستدامة باستدامة النواتج التي

تحققها المشاريع. ففي بعض الحالات، قد تكون الصلة بأهداف التنمية المستدامة ضعيفة، لأن الناتج قد لا تترتب عليه النتائج المناسبة وبالتالي قد لا تترتب عليه الآثار المرجوة، وكلها قد تقع خارج سيطرة المكتب لأن إنجاز المشاريع يحدث عند مرحلة تسليم النواتج.

192 - ولاحظ المجلس أنه على الرغم من أن المكتب يعترف بمنظور إدارة النتائج المستدامة طوال فترة عمر المشاريع، فإنه لا توجد فيه متطلبات تفرض قياس النواتج في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد إنجاز المشاريع. وقد تضمن نظام oneUNOPS Projects الذي يجري فيه رصد المشاريع، أسئلة في إطار مؤشر "الاستدامة" يتعين الإجابة عنها من أجل استخراج تقرير الاستدامة للمكتب امتثالا لمتطلبات مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي. وهذه الأسئلة، التي تهدف إلى قياس إسهام المشاريع في التنمية المستدامة، لا تأخذ في الاعتبار أثر المشاريع بعد إنجازها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يؤدي إلى كون تقارير الاستدامة المقدمة من المكتب غير كاملة.

193 - وسلط المكتب الضوء على مركزه غير البرنامجي وعلى الدور القائم على النواتج الذي يؤديه المكتب في سلسلة النتائج. وذكر المكتب أن نموذج أعماله الفريد لا يمكنه من رصد نتائج المشاريع أو آثارها أو تقييمها أو الإبلاغ عنها، وأنه عدل مصطلحاته من "الإبلاغ القائم على النتائج"، الذي أتى من المصطلحات الواردة في بروتوكولات الأمم المتحدة للإبلاغ، للاعتراف بدلا منه بـ "الإبلاغ القائم على النواتج". ومع ذلك، فقد أدرج المكتب في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 التزاما بمواصلة تطوير معايير المتعلقة بالتنفيذ على أساس الدروس المستفادة، والتزاما بمواصلة نهجه الحالي المتمثل في التماس تعليقات من الشركاء من أجل إجراء تقييم أفضل للكيفية التي يسهم بها إنجاز النواتج والخدمات في تحقيق أهداف الشركاء.

194 - ويرى المجلس أن مرحلة ما بعد المشروع جزء لا يتجزأ من كامل دورة حياة المشاريع. وجمع المعلومات عن أثر المشاريع بعد إنجازها يساعد على استخلاص الدروس وتراكم الخبرات، ويمكن أن يوفر دليلا هاما يُسترشد به في تنفيذ المشاريع المقبلة. ومن الضروري وضع متطلبات مباشرة وواضحة وشاملة بشأن كيفية الحفاظ على الاستدامة بعد إنجاز المشاريع.

195 - ويوصي مجلس مراجعي الحسابات بأن يضع المكتب إجراء موحدا متعلقا بالربط بين ما قد يترتب على النواتج من إسهامات وأهداف التنمية المستدامة، وأن يسعى إلى التعاون مع الشركاء، حيثما أمكن، على تقييم الافتراضات، وأن يقوم بإجراء تحليل منهجي وإبلاغ المجلس بالتنفيذي بما للخدمات التي يقدمها من إسهامات في تحقيق أهداف الشركاء وتحقيق الأهداف الإنمائية بوجه أعم.

196 - وقد قبل المكتب هذه التوصية وذكر أنه بغية تحقيق الهدف الوارد في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وهو إجراء تقييم أفضل للكيفية التي يسهم بها إنجاز النواتج والخدمات في تحقيق أهداف الشركاء، سوف يستطلع المكتب إمكانية تكملة الإبلاغ عن مشاريع التنفيذ ذات الصلة بجمع منهجي لبيانات النتائج التي يتحقق منها الشركاء في إطار تقييماتهم لنتائج وأثر ما بعد المشاريع.

تعريف مبهم للوظائف التي يجب أن يشغلها الموظفون

197 - يُعرّف أفراد المكتب في البند 1-2 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب بأنهم "جميع العاملين في المكتب وغيرهم من فرادى المتعاقدين الذين يستعين بهم المكتب في إطار ترتيبات تعاقدية محددة لتأدية خدمات لأغراض أنشطة مشاريع المكتب أو لأغراض الدعم الإداري".

198 - وينص الإجراء 7-2-5 من نظام إدارة العمليات وضبط الجودة في المكتب على أنه عند تحديد ما إذا كان استخدام أحد من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي لشغل وظيفة ما أمرا صائبا، يستعرض المكتب ما إذا كانت مهام الدور "لا تتضمن أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها"، وهي الأنشطة التي تتطوي على "إلزام المكتب باتخاذ أو عدم اتخاذ إجراء ما عن طريق التعاقد أو التصريح العلني أو غير ذلك؛ وتحديد مصالح الأمم المتحدة وحمايتها والنهوض بها، بالوسائل الدبلوماسية أو السياسية أو غير ذلك؛ والتأثير بشكل كبير على سلامة الأشخاص وأمنهم أو ممتلكاتهم؛ وممارسة السيطرة التامة على اقتناء ممتلكات الأمم المتحدة أو استخدامها أو التصرف فيها (سواء كانت تلك الممتلكات عقارية أو شخصية، ملموسة أو غير ملموسة)؛ أو وضع سياسات أو إجراءات متعلقة بتحصيل الأموال أو مراقبتها أو صرفها".

199 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، من بين أفراد المكتب البالغين 362 5 فردا، كان 720 أو ما نسبته 13 في المائة من الموظفين، في حين كان 642 4 أو ما نسبته 87 في المائة من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي.

200 - ولاحظ المجلس أنه من بين الأفراد الذين تفوق رتبُ ووظائفهم رتبَ ف-4 أو م ف م-11 أو م ف د-3 (وجميعهم في الرتبة 11 من جدول مرتبات لجنة الخدمة المدنية الدولية)، كان 58 في المائة من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي و 42 في المائة من الموظفين. ومن بين 137 وظيفة وصفت بأنها من "الأدوار الحاسمة في مجال الأعمال"، كان أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي يشغلون 55 وظيفة منها (40 في المائة).

201 - ولاحظ المجلس أيضا أن الوظائف الرئيسية في المكتب، مثل وظائف موظفي المشتريات، يشغل معظمها أيضا أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. ففي صفوف مسؤولي المشتريات في عام 2021، كان أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي يشكلون نسبة 94 في المائة، في حين شكل الموظفون نسبة 6 في المائة. ومن أصل 101 عضو في لجان العقود والممتلكات التابعة للمكتب، كان 73 عضوا من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي، وكان ثلاثة من الرؤساء الستة للجان العقود والممتلكات في عام 2021 من أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي.

202 - ولاحظ المجلس كذلك أن شاعلي نفس الوظائف يمكن أن يكونوا من الموظفين أو من غير الموظفين. وعُثر على مجموعة متنوعة من الوظائف يشغلها موظفون وغير موظفين على حد سواء، دون أن يكون هناك ما يشير إلى ما إذا كانت هذه الوظائف تتطوي على "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها".

203 - وأوضح المكتب أن "الأنشطة الخاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" هي الأنشطة الوحيدة المخصصة حصرا للموظفين، وما عداها من الأنشطة يمكن أن تُسند إلى أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. ويعتقد المكتب أن الحد الفاصل بين الموظفين وأصحاب اتفاقات التعاقد الفردي واضح، حيث لا يوجد مثال

على أداء أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي لـ "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" لفترة طويلة من الزمن.

204 - وأوضح المكتب كذلك أن تفويض سلطة الشراء يقصر أداء "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" على من يتمتعون بتفويض شراء من المستويين 3 و 4، ممن يجوز لهم ممارسة سلطة تقديرية خارج مسار محدد سلفاً.

205 - ويرى المجلس أن الأفراد من غير الموظفين يشغلون معظم الوظائف الرفيعة المستوى والرئيسية في المكتب أكثر مما يشغلها الموظفون، مما قد يؤثر على عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات في المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن الوظائف التي تنطوي على أداء "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" يتعين تحديدها مسبقاً بوضوح في القواعد قبل أن تُحدّد الطرائق التعاقدية المتبعة في ملء تلك الوظائف. فعلى سبيل المثال، يلزم النص بوضوح في القواعد على أن الوظائف التي يتمتع شاغلها بتفويض سلطة شراء من المستوى 3 أو أعلى، وليس من المستوى 2 أو أقل، هي وظائف تنطوي على أداء "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها"، وذلك لكيلا يشغل هذه الوظائف أفراد من غير الموظفين.

206 - ويوصي المجلس بأن يضمّن المكتب قواعده بوضوح قائمة بالوظائف التي تنطوي على أداء "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" والتي يجب أن يشغلها موظفون لكفالة أن يظل الموظفون النواة الأساسية للموارد البشرية في المنظمة.

207 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

إسناد مهام المشرف بطريقة غير سليمة

208 - وفقاً لإطار إدارة شؤون الأفراد في المكتب (OI.PCG.2017.01)، يعين المكتب مشرفين على الأفراد لكي يتولوا إدارة وتقييم أدائهم، وذلك ضماناً لمواءمة الأهداف الفردية كاملة مع الأهداف المؤسسية للمكتب ومع توجهه الاستراتيجي. وتتص الفقرتان 1-6-7 و 2-6-7 من نظام إدارة العمليات وضبط الجودة على أن المشرف يجب أن يكون على الأقل من نفس رتبة مرؤوسيه المسندين له فيما يتعلق بكل من الموظفين وأصحاب اتفاقات التعاقد الفردي.

209 - واستعرض المجلس عمليات إسناد مهام المشرف على أفراد المكتب في 30 أيلول/سبتمبر 2021 من خلال نظام oneUNOPS، ولاحظ أن 74 عاملاً أسندت مهام الإشراف عليهم إلى مشرفين أدنى منهم رتبة.

210 - وأوضح المكتب أن إحدى الحالات تعزى إلى الخطأ في تسجيل رتبة المشرف، وتعزى حالة أخرى إلى تسجيل اسم الشخص الذي أدخل معلومات تقييم الأداء في نظام oneUNOPS على أنه هو المشرف بدلاً من المشرف الفعلي. وتعزى حالتان أخريان إلى إسناد مهام المشرف إلى أشخاص خطأً.

211 - ويرى المجلس أن إسناد مهام المشرف في الحالات المذكورة أعلاه لا يمثل لأنظمة المكتب ذات الصلة المتعلقة بإسناد مهام المشرف وقد يمس بفعالية إدارة الأداء وتقييمه ويؤثر سلباً على مواءمة الأهداف الفردية مع التوجه الاستراتيجي المؤسسي.

212 - ويوصي المجلس بأن يستعرض المكتب جميع عمليات إسناد مهام المشرف وأن يغير تلك التي حدثت فيها أخطاء.

213 - ويوصي المجلس كذلك بأن يترجم المكتب قواعد إسناد مهام المشرف إلى إعدادات في نظام oneUNOPS لمنع تكرار الأخطاء .

214 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين وذكر أن الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير والفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات سيضعان عمليات تحقق إضافية في نظام إدارة الأداء .

إسناد مهام المشرف على الموظفين إلى أصحاب اتفاقات تعاقد فردي

215 - وفقاً لإطار إدارة شؤون الأفراد، يعين المكتب مشرفين على الأفراد لكي يتولوا إدارة وتقييم أدائهم، وذلك ضماناً لمواءمة الأهداف الفردية كاملة مع الأهداف المؤسسية للمكتب ومع توجهه الاستراتيجي. وتقتضي شروط إسناد مهام المشرف الواردة في الفقرتين 1-6-7 و 2-6-7 من نظام إدارة العمليات وضبط الجودة ألا يتمكن فرادى المتعاقدين من أداء دور المشرف الرئيسي على موظفي المكتب، وذلك بسبب مسائل تتعلق بالمسؤولية والمساءلة.

216 - واستعرض المجلس عمليات إسناد مهام المشرف على أفراد المكتب في 30 أيلول/سبتمبر 2021 من خلال نظام oneUNOPS، ولاحظ 35 حالة أسندت فيها مهام المشرف على موظفين إلى فرادى متعاقدين.

217 - وأوضح المكتب أن إحدى الحالات كانت بسبب تسجيل اسم الشخص الذي أدخل معلومات تقييم الأداء في نظام oneUNOPS خطأ على أنه هو المشرف، في حين تعزى الحالات الأخرى إلى إسناد مهام المشرف إلى أصحاب اتفاقات تعاقد فردي. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك فرق بين المشرفين الذين تُسند إليهم مهام المشرف في النظام المركزي لتخطيط الموارد من جهة وسلاسل الإشراف المحددة في نظام تقييم الأداء الذي يسمح بالإشراف الأولي والثانوي من جهة أخرى.

218 - ويرى المجلس أن الممارسة المذكورة أعلاه لا تمتثل لأنظمة المكتب ذات الصلة المتعلقة بإسناد مهام المشرف. ونظراً للاختلاف الجوهرى في المسؤولية والمساءلة، فإن إسناد مهام المشرف على موظفين إلى فرادى متعاقدين قد يعوق فعالية إدارة الأداء وتقييمه.

219 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضاً شاملاً لعمليات إسناد مهام المشرف على الموظفين الحاليين وأن يتخذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب لضمان إسناد مهام المشرف بصورة صحيحة فيما يتعلق بالموظفين وأصحاب اتفاقات التعاقد الفردي.

220 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

فتح حسابات بريد إلكتروني لأفراد الشركاء دون الحصول على موافقة

221 - ينص المكتب في الفقرة 7-8-1 من نظامه لإدارة العمليات وضبط الجودة، بشأن الاستعانة بأصحاب اتفاقات التعاقد الفردي التابعين للشركاء، على أنه يجب ألا يُمنح أفراد الشركاء أي نوع من أنواع تفويض السلطة من المكتب، كما يجب ألا يُمنحوا إمكانية الوصول إلى أدوات المكتب (مثل مكافآت الجدارة واستقصاء آراء الموظفين) والنظم (مثل البريد الإلكتروني، والشبكة الداخلية، والنظام المركزي لتخطيط الموارد، ونظام إدارة التعلم).

222 - واستعرض المجلس قائمة أفراد الشركاء في المكتب في 30 أيلول/سبتمبر 2021 في نظام oneUNOPS، ولاحظ أن 71 من أفراد الشركاء قد فُتحت لهم حسابات بريد إلكتروني تابعة للمكتب، ومُنح

6 منهم إمكانية الوصول إلى نظم المكتب، وكان 4 منهم يعملون لحساب كل من الشركاء والمكتب بموجب اتفاقات استبقاء وجرى التأكد من أن لديهم حسابات بريد إلكتروني نشطة، وكانت لدى 22 منهم حسابات بريد إلكتروني نشطة لكن دون أن تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الشبكة الداخلية للمكتب أو إلى نظام oneUNOPS، وكانت لدى 39 منهم حسابات معطلة.

223 - وأوضح المكتب أنه وفقا لتعليماته التشغيلية بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والوصول إليها (OI.ITG.2021.02)، يجوز إصدار هويات رقمية (حسابات) تابعة للمكتب لصالح أفراد شركاء المكتب بناء على موافقة صريحة من المسؤول الأول عن شؤون المعلومات.

224 - ولاحظ المجلس أنه فيما يتعلق بالحسابات النشطة البالغ عددها 22 حسابا والحسابات المعطلة البالغ عددها 39 حسابا، لا يوجد دليل على أن المسؤول الأول عن شؤون المعلومات قد وافق على فتح تلك الحسابات، وهو أمر لا يتفق مع لوائح المكتب ذات الصلة.

225 - ويرى المجلس أنه على الرغم من أن الفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات قد أعطى موافقات إضافية، فإن منح إمكانية الوصول إلى نظم المكتب دون اتباع إجراءات سليمة من حيث الموافقة والتبرير يدل على ضعف في مراقبة الدخول، كما يرى أن منح أفراد الشركاء إمكانية الوصول بصورة غير سليمة ودون إخضاع ذلك للقدر الكافي من الإشراف من جانب المكتب قد يعرض المنظمة لمخاطر الإضرار بسمعتها أو لمخاطر مالية.

226 - ويوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضا شاملا لاستخدام أفراد الشركاء لحسابات البريد الإلكتروني وللنظم الأخرى الخاصة بالمكتب من أجل كفالة أن يخضع أي استخدام لها للسياسات المنطبقة.

227 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

6 - إدارة المشتريات

القصور في الفصل بين الواجبات في عملية طلبات الشراء

228 - ينص الفرع 2-9 من دليل مشتريات الأمم المتحدة على أن "الموظفين الذين ينشؤون طلبات شراء أو عربات تسوق لا يجوز لهم الموافقة عليها". وينص الفرع 2-8 من دليل مشتريات المكتب (التتقيح 7) كذلك على أن "الفصل بين الواجبات هو آلية رقابة داخلية تُستخدم لضمان عدم إسناد المسؤولية عن أكثر من وظيفة واحدة متصلة إلى أي فرد لمفرده أو أي وحدة تنظيمية لمفردها".

229 - وقد استعرض المجلس 6 974 طلبا من طلبات التوريد التي قُدمت في عام 2021 في نظام oneUNOPS، ولاحظ أن 153 طلب شراء يبلغ مجموع مدفوعاتها 7 291 704 دولارا قدمها ووافق عليها 26 فردا بدؤوا العملية أنفسهم ووافقوا عليها وأدوا في الوقت نفسه دوري منشئ الطلب والموافق عليه.

230 - وأوضح المكتب أنه، في المكتب، لا يمكن أن يوافق على طلبات الشراء تلك إلا المسؤول عن ميزانية ذلك المشروع بعينه؛ وبعبارة أخرى، يتعين على مدير المشروع، وهو المسؤول عن إدارة عمليات المشروع بما فيها تحديد الاحتياجات، أن يحقق بعض المنجزات المستهدفة في حدود الأموال المتاحة. وقيام الشخص نفسه ببدء الطلب ومنح الموافقة عليه لا ينشأ عنه أي خطر، بالنظر إلى أن الطلب والغرض منه

محددان وبالنظر إلى سلطة مدير المشروع والدور الذي يؤديه. وعلاوة على ذلك، فإن إنفاذ الفصل بين الواجبات في تجهيز الطلبات سيكون من شأنه تطويل وقت العمليات وزيادة من نفقاتها.

231 - ومع ذلك، لاحظ المجلس أن معظم طلبات الشراء الأخرى التي أنشأها المكتب في عام 2021 قد نُفذ فيها الفصل بين الواجبات في عملية تقديم طلبات الشراء من حيث إنشاء طلبات الشراء والموافقة عليها، وأن نفس الأشخاص الستة والعشرين الذين أدوا في نفس الوقت دوري منشئ الطلب والموافق عليه لا يمثلون جميع مقدمي الطلبات.

232 - وذكر المكتب كذلك أن إنشاء طلب شراء هو عملية داخلية بحتة لا تعرض المكتب لأي التزامات مالية أو قانونية ويُستخدم لغرضين هما التحقق من توافر الأموال في مشروع ما لتلبية احتياجات محددة والشروع بعد ذلك في عملية شراء.

233 - ويرى المجلس أن الفصل بين الواجبات في إنشاء طلبات الشراء والموافقة عليها هو آلية رقابة داخلية تهدف إلى ضمان عدم إسناد المسؤولية عن أكثر من مهمة واحدة إلى أي فرد بمفرده، على نحو ما يقتضيه دليل مشتريات الأمم المتحدة. وينص الفرع 2-3 من الدليل أيضا على أن إحدى مسؤوليات مسؤول المشتريات هي استعراض الاحتياجات ومعايير التقييم والتأكد من ملاءمتها من منظور المشتريات، مما يعني أنه يلزم أن تتم الموافقة على طلبات الشراء/عربات التسوق قبل إحالتها إلى موظفي المشتريات.

234 - ويساور المجلس القلق لأن القصور في عملية الفصل بين الواجبات قد يعوق الرقابة الداخلية على عملية طلب الشراء، وهي أمر بالغ الأهمية في الحد من خطر الغش أو الخطأ.

235 - ويوصي المجلس بأن يقيم المكتب دون إبطاء ما إذا كان بحاجة إلى أن ينص في دليل مشترياته على الفصل المحدد بين الواجبات في عملية تقديم طلبات الشراء وإلى أن ينشئ في نظام oneUNOPS خاصية رقابية لمنع تكرار تضارب الأدوار أو قصور الفصل بين الواجبات في عملية الشراء.

236 - ولم يوافق المكتب على جزء من هذه التوصية وذكر أنه سيجري تقييما لتحديد ما إذا كان يلزم إدراج معلومات محددة عن الفصل بين الواجبات في الدليل؛ ورأى، مع ذلك، أن إنفاذ الفصل بين الواجبات في تجهيز طلبات الشراء سيكون من شأنه تطويل وقت العمليات وزيادة من نفقاتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي انخفاض ملموس في خطر الغش أو الخطأ.

237 - ويشدد المجلس على أنه بدلا من اتخاذ إجراءات تصحيحية لإصلاح عيوب الرقابة الداخلية بعد اكتشاف حالات غش، ستستفيد المنظمة من اتخاذ إجراءات وقائية مسبقا للقضاء عليها في مهدها.

عدم فرض ضمان الأداء

238 - ينص الفرع 11-1-5 من دليل مشتريات المكتب على أنه "يجوز للمكتب أن يطلب ضمانات أداء من البائع الذي وقع عليه الاختيار للتخفيف من مخاطر عدم أداء الموردين لالتزاماتهم وإخلالهم بالتزاماتهم التعاقدية". وينص القسم 6-5-2 (ع) على أنه "يوصى باستخدام ضمانات الأداء عند وجود الظروف التالية: '1' ارتفاع قيمة السلع أو الأشغال أو الخدمات التي يتعين شراؤها؛ '2' الطابع المستعجل للطلب ... '3' حالات الطوارئ (أي الحالات التي تنطوي على مسألة حياة وموت)". وينص الفرع 15-4-4-6 على أنه، في إجراءات الشراء الطارئة، "يجوز لمسؤولي المشتريات، بالنظر إلى ضيق الوقت وبالتالي محدودية إمكانية إجراء تحريات عن خلفية المورد، أن يطلبوا منه ضمان أداء".

239 - ولاحظ المجلس أن المكتب أبرم في عامي 2020 و 2021 مع بائعين ما عدده 1 449 عقدا و 1 565 عقدا (بما في ذلك اتفاقات طويلة الأجل) بلغ مجموع قيمتها 309,7 ملايين دولار و 568 مليون دولار على التوالي. ولم يُدرج بند ضمان الأداء سوى في 12 في المائة من العقود المبرمة في عام 2020، وانخفضت هذه النسبة إلى 5 في المائة في عام 2021. وبالنسبة إلى العقود التي تجاوزت قيمة العقد الواحد منها مليون دولار، لم يدرج المكتب بند ضمان الأداء في 38 عقدا من أصل 51 عقدا مبرما في عام 2020 وفي 60 عقدا من أصل 76 عقدا مبرما في عام 2021.

240 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن 77 في المائة من العقود المبرمة في عام 2020 باستخدام إجراءات الشراء الطارئة لم تتضمن بند ضمان الأداء، وارتفعت هذه النسبة إلى 88 في المائة في عام 2021.

241 - ولم يستعرض المجلس مبررات عدم إدراج بند ضمان الأداء في العقود نظرا لأن المكتب لا يلزم بتسجيل أسباب عدم إدراج هذا البند.

242 - وقد حدثت إحدى الحالات التي لم يُفرض فيها ضمان أداء وجرى فيها تكبد خسارة لا يمكن تداركها عندما وجه المركز التابع للمكتب في عمان إلى مورّد أمر شراء يتعلق بـ 125 صندوق كمادات من نوع N95 و FFP2 ويبلغ مجموع قيمته 350 000 دولار، وجرى ذلك في إطار إجراءات الشراء الطارئة التي وافق عليها كبير الموظفين التنفيذيين للمشتريات في 1 آب/أغسطس 2020. ورغم الحاجة الملحة للعمل، تأخر تسليم الكمادات 44 يوما ولم تكن مستوفية للمعايير المتفق عليها. وبسبب ذلك، لم يتمكن المكتب من طلب استرداد أمواله في الوقت المناسب.

243 - وأوضح المكتب أن إدراج حكم متصل بضمان الأداء ليس متطلبا إلزامياً في دليل مشترياته، لأن إدراجه يتوقف على حالة السوق وظروف العمل المحلية والحالة السياسية والاقتصادية، وهي أمور يجري تقييمها على أساس كل حالة على حدة. وأوضح المكتب أيضا أنه بالنسبة لعامي 2020 و 2021، وقع عدد كبير من العقود في إطار إجراءات الشراء الطارئة دون أن تُدرج فيها شروط متعلقة بضمان الأداء حتى يتسنى التصدي بسرعة لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدابير الإغلاق الناتجة عن الجائحة خلال العامين المذكورين جعلت من المستحيل في كثير من الحالات طلب ضمانات أداء.

244 - ويرى المجلس أن استخدام التلميحات الغامضة، بدلا من وضع تعريف واضح بشأن إدراج الحكم المتصل بضمان الأداء، ليس كافيا لإرشاد مستعملي دليل مشتريات المكتب، لأن تفسير هذه التلميحات يختلف من مستعمل إلى آخر، مما يؤدي إلى توقف فرض الحكم على الإرادة الذاتية للمستعملين. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار ما وقع في حالة مركز عمان المذكورة أعلاه، فإن الخسائر الناجمة عن عدم الأداء في حالات الطوارئ لا يمكن تداركها ويصعب التعويض عنها. ومن المفيد للمكتب ولشريكه أن يدرجا بند ضمان الأداء في العقد لأن هذا الحكم هو وسيلة فعالة للتخفيف من خطر إخلال الموردين بالالتزامات التعاقدية.

245 - ويوصي المجلس بأن يستعرض المكتب دليل مشترياته لتضمينه مزيدا من التوجيهات التشغيلية المفيدة بشأن فرض ضمان الأداء وللنص فيه على وجوب ذكر مبررات عدم إدراج هذا الحكم، لا سيما في العقود ذات القيمة العالية و/أو العقود المبرمة في إطار إجراءات الشراء الطارئة.

246 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

جيم - إفصاحات الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

247 - أبلغت الإدارة المجلس بأنها شطبت رسمياً في عام 2021 أصولاً بمبلغ 1 853 381 دولاراً، بما في ذلك نفقات زائدة قدرها 802 091 دولاراً⁽¹⁾.

248 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أفادت الإدارة أيضاً بوجود مخصصات بمبلغ 40,82 مليون دولار تتعلق بديون معدومة ومشكوك في إمكانية تحصيلها.

2 - الهبات

249 - أبلغ المكتب المجلس بأن مبلغاً قدره 4 000 دولار قد دُفع على سبيل الهبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

3 - حالات الغش والغش المفترض

250 - وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار رقم 240)، يخطط المجلس مراجعته لحسابات البيانات المالية على نحو يُنتظر منه بدرجة معقولة كشف الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما فيها تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

251 - وأثناء مراجعة الحسابات، يوجه المجلس استفسارات إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهرية، والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش محددة كشفتها الإدارة أو وُجّه انتباهها إليها. ويستفسر المجلس أيضاً عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة.

252 - وأبلغ المكتب المجلس بوجود 37 حالة غش في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المكتب المجلس بأن ستاً من هذه الحالات الـ 37 ترتب عليها أثر نقدي على المكتب مقداره 367 523 دولاراً، أي بزيادة في القيمة نسبتها 69 في المائة مقارنة بعام 2020.

(1) تنشأ النفقات الزائدة عندما يتكبد المكتب نفقات تتجاوز الميزانيات البرنامجية المتفق عليها مع العملاء، ومن ثم فهي تكون خارجة عن نطاق التعاقد.

دال - شكر وتقدير

253 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه موظفوه من تعاون ومساعدة من المديرية التنفيذية للمكتب وموظفيه.

(توقيع) خورخي برموديز
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) هو كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) كاي شيلر
رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

21 تموز/يوليه 2022

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفَّذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
1	2016	A/72/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 87	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بوضع واعتماد أداة لفحص الاستدامة، بغية فحص المشاريع في ضوء معايير الاستدامة في مرحلة التصميم؛ وتحديد غايات ونواتج متوخّاة تتصل بالاستدامة، بغية تيسير رصد التقدّم المحرز طوال مدة المشروع.	أوضح المكتب أن أداة فحص الاستدامة التجريبية المشار إليها في الملاحظة والتوصية التي صدرت لاحقاً قد جرت تجربتها؛ غير أن المبادرة أُلغيت لأنه تبين أن ليس بمقدور المكتب إدماج الإبلاغ عن النتائج المتحققة في مجال أهداف التنمية المستدامة في نموذج أعماله. وكرر المكتب التأكيد على الطابع الفريد الذي يتسم به نموذج أعماله وعلى أن المكتب ليس وكالة واضعة للمعايير وليس له دور برنامجي، بل هو مقدم خدمات قائمة على الطلب يعمل على مستوى النواتج. وأوضح المكتب كذلك، عندما سئل عن دوره في "إدارة الصناديق"، أنه يقدم الدعم في مجال إدارة الصناديق في إطار خط خدماته المتعلق بالإدارة المالية، وينفذ في نهاية المطاف الأنشطة البرنامجية نيابة عن مجالس الصناديق. ومن ثم، فإن المكتب ليس صانع قرار بل هو من الجهات صاحبة المصلحة بحكم منصبه ويسعى إلى ضمان ألا تتعارض أي قرارات مع سياساته. وتظل المسؤولية عن النتائج والإبلاغ عنها من اختصاص الشريك، لا المكتب، على غرار ما عليه الحال في جميع التزامات المكتب الأخرى.	تقدّمت هذه التوصية في البداية وفقاً للخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2014-2017، بهدف تطبيق مبادئ الاستدامة في مراحل مختلفة من دورة حياة المشاريع. بيد أن الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2018-2021 والخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 عدلتا مسؤولية المكتب وطموحه في مجال أهداف التنمية المستدامة، ونصتا على تحقيق المواءمة بين التخطيط والإبلاغ في المكتب على مستوى النواتج وفقاً لنموذج أعماله الفريد، وأشارت صراحة إلى معايير البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويُعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X	الحالة بعد التحقق	
2	2016	A/72/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 95	يوصي المجلس بأن يدمج المكتب الغايات والنواتج المتوخّاة المتعلقة بالاستدامة في وثائق بدء المشاريع، من أجل تنفيذ التدقيق والرصد الإلزاميين وقياس المساهمات في تحقيق الاستدامة والإبلاغ عنها في كل مراحل دورة حياة المشاريع، من قبول الالتزامات وعمليات التحقق الفصلية إلى التقارير المرحلية للمشاريع، وتقارير إغلاق المشاريع.	يتمثل موقف المكتب بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في: "أن تقوم البلدان بتحقيقها والإبلاغ عنها وأن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم على أساس الولايات والخبرة والمزايا التنافسية". وعلاوة على ذلك، تنص الخطة الاستراتيجية الجديدة على تحقيق المواءمة بين التخطيط والإبلاغ في المكتب ونموذج عمله الفريد على مستوى النواتج، وتشير صراحة إلى معايير البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية على	فيما يتعلق بعملية قبول الالتزامات، اتخذ المكتب إجراءات لإدراج أسئلة الفحص في عملية إعداد الالتزامات وقبولها. وفيما يتعلق بعملية تنفيذ المشاريع، برهن المكتب في نظام oneUNOPS Projects على أن المشاريع تُنتج على أساس نواتجها باستمرار من أجل رصد حالة التنفيذ وقياسها. وفيما يتعلق بعملية الإبلاغ عن إغلاق المشاريع، ادعى	X	الحالة بعد التحقق	

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْفَذَ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
3	2016	A/72/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 102	يوصي المجلس بأن يضع المكتب إجراءات موحدة للإبلاغ عن الثمار المحققة في مجال الاستدامة على مستويي النواتج والنتائج من خلال جمع البيانات من مختلف أساليب العمل، لقياسها في ضوء ما يرتبط بالاستدامة من مؤشرات وغايات ونواتج متوخاة موحدة ومحددة مسبقاً، وبعد التحقق من صحة النتائج من خلال آلية للتحقق.	نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، تصاغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني من خلال مؤشرات أداء رئيسية، وتتعدّر إقامة روابط بين نواتج كل مشروع، والنتائج والأثار الواردة في مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.	تقييم المجلس	من ثم، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	فُدمت هذه التوصية في البداية وفقاً للخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2014-2017، بهدف تطبيق مبادئ الاستدامة في مراحل مختلفة من دورة حياة المشاريع. بيد أن الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2018-2021 والخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2022-2025 عدلتا مسؤولية المكتب وطموحه في مجال أهداف التنمية المستدامة، ونصتا على تحقيق المواءمة بين التخطيط والإبلاغ في المكتب على مستوى النواتج وفقاً لنموذج أعماله الفريد، وأشارت صراحة إلى معايير البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويُعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.
4	2016	A/72/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 156	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإعادة النظر في إجراءات التشغيل الموحدة الحالية الخاصة به والمتعلقة بإدارة قاعدة بيانات البائعين لضمان توافر نظام قوي للتحقق لديه، توجد به صيغ محددة للبيانات وللتحقق من صحة البيانات وأليات إنذار تنبه بوجود حالات ازواج في نظام	ضماننا للاتساق، أجرى المكتب استعراضاً شاملاً لأرقام البائعين المتعلقة بالموردين النشطين في النظام المركزي لتخطيط الموارد الخاص بالمكتب. وعلاوة على ذلك، وُضعت عمليات تحقق إضافية.	تقييم المجلس	نفذ المكتب التوصيات بإضافة عمليات تحقق وتبرير بشأن الموردين من أجل تحسين جودة البيانات والحد من تكرار البيانات والحفاظ على تنقية قاعدة البيانات. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	

الرقم	المرجع	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنقذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
			oneUNOPS، وذلك من أجل تحسين نوعية مجموعات البيانات.					
5	2017	A/73/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 48	يوصي المجلس بأن يستهل المكتب عملية الإغلاق المالي للمشاريع بعد إغلاقها من الناحية التشغيلية بوقت وجيز، لكي يتسنى إتمام العملية ضمن الفترة المقررة.	واصل المكتب إبداء مستوى عال من الامتثال للسنة الثانية على التوالي (2020 و 2021)، حيث حقق معدل امتثال في مجال إغلاق المشاريع في الوقت المحدد بلغ 93 في المائة. وبالنسبة لعام 2022، كان على المكتب أن يغلق 438 مشروعاً ويمكن من إغلاقها في غضون وقت يبلغ في المتوسط 8 أشهر. وقد أجرى المكتب تحليلاً لجميع المشاريع المغلقة في عامي 2020 و 2021. وإجمالاً، أغلق المكتب مالياً 825 مشروعاً في الوقت المحدد في هذه الفترة، بمتوسط وقت إغلاق طوله 10 أشهر. وأغلق في هذه الفترة 47 مشروعاً تجاوز فيها الإطار الزمني الأقصى للإغلاق المالي. وعند النظر في أسباب تأخر هذه المشاريع، تجدر الإشارة إلى أن 27 مشروعاً منها تأخرت بسبب تأخيرات من الشركاء و 5 مشاريع أخرى بسبب عمليات شطب. وعموماً، فإن عمليات الشطب تنجم أيضاً عن المناقشات المطولة مع الشركاء، ولذلك يمكن أن تعزى إلى مسألة تلقي تعليمات الشركاء في الوقت المناسب.	حسن المكتب السياسة والنظام القائمين، وقلل من عدد المشاريع المتراكمة وأحرز تقدماً فيما يتعلق بإغلاق المشاريع في الوقت المناسب. ولاحظ المجلس أن المكتب أجرى تحليلاً على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بـ 47 مشروعاً تجاوزت الإطار الزمني الأقصى للإغلاق المالي، ويعزى السبب الرئيسي فيها إلى تأخيرات من العملاء أو الشركاء. وأبلغ المجلس كذلك بأن أحد التغييرات الرئيسية في سياسة الإغلاق المالي للمشاريع هو السماح للمكاتب بطلب الإغلاق المالي للمشاريع ثم نقل الأرصدة إلى المؤسسة إذا لم يرد الشركاء في غضون ثلاثة أشهر. ويود المجلس أن يجري تقييماً لفعالية السياسة المستكملة في المراجعة المقبلة للحسابات. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
6	2017	A/73/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 73	يوصي المجلس بما يلي: (أ) أن يعزز المكتب آليته للإبلاغ والرصد بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع، وذلك بضمان أن تصبح وثائق تعميم مراعاة المنظور الجنساني، متى تسنى ذلك، جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المشاريع. وينبغي أن يضمن المكتب أيضاً أن يقوم جميع منسقي الشؤون الجنسانية بإعداد خطط عمل للمساائل الجنسانية؛ (ب) أن يُعزّز دور منسقي الشؤون الجنسانية بتزويدهم بالموارد الضرورية، مثل الوقت والميزانية، ليتسنى لهم أداء أدوارهم والوفاء بمسؤولياتهم بفعالية.	عزز المكتب آليته للإبلاغ والرصد بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع، وضمن أن تصبح وثائق تعميم مراعاة المنظور الجنساني، متى تسنى ذلك، جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المشاريع. وقد أغلق المجلس الجزء (ب) من التوصية في عام 2019.	عزز المكتب آليته للإبلاغ والرصد بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع وضمن توثيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		

الرقم	التقرير المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
7	2018	A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 22	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب إدراج استعراض تصنيف المشاريع الذي تقوم به الوحدة المتكاملة للمشورة والدعم في مجال الممارسات أو فريق الشؤون المالية في نظام oneUNOPS بما يتيح دليلاً على مسار عملية المراجعة على النحو المناسب.	قرر المكتب إدراج عملية تصنيف المشاريع في نظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع (oneUNOPS Projects). وتُدمج الواجهة البنينة لتصنيف المشاريع في مسار عمل ميزانية المشاريع وبموجب ذلك تتضمن عملية الموافقة على ميزانية المشاريع تأكيد إجراء استعراض لتصنيف المشاريع، بما يتيح وجود سجل مناسب للمراجعة. وقد أصبحت عملية تصنيف المشاريع الآن تدرج في نظم oneUNOPS Projects، حيث تُسجّل جميع عمليات مراجعة الحسابات في النظام على النحو الواجب.	تقييم المجلس	أصبحت عملية تصنيف المشاريع الآن تدرج X في نظم oneUNOPS Projects. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
8	2018	A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 23	يوصي المجلس المكتب باتخاذ ما يلزم من خطوات لإعداد البيانات المالية باستخدام نظام oneUNOPS للتخطيط المركزي لموارد المكتب، وذلك من أجل التقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى إجراء تعديلات وتعديلات يدوية.	ما زالت عملية أتمتة البيانات المالية للمؤسسة جارية. وقد أعدت قواعد سير العمل ومن المقرر حالياً أن تُعطى الأولوية للمشروع وأن يبدأ تطبيقه في نظام oneUNOPS. ويعتزم الفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات القيام بعملية الأتمتة ومن المقرر أن تبدأ أعمال تطبيقها في أيار/مايو 2022. ويُنفذ نظام إدارة الخزانة خلال عام 2021.	تقييم المجلس	X يلاحظ أن المكتب قد وضع خطة مشروع متعلق بأتمتة البيانات المالية للمؤسسة. وبالنظر إلى أن مشروع الأتمتة لا يزال قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
9	2018	A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 50	يوصي المجلس المكتب بأن يُخضع الممتلكات والمنشآت والمعدات لاستعراض سنوي منتظم للتحقق مما تبقى من عمرها النافع تمثيلاً مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	نُفذت هذه التوصية بالكامل ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2021، أدرج في نظام oneUNOPS تعديل الأصول الخمسة عشر بناء على التحليل الذي أُجري في عام 2019.	تقييم المجلس	X يلاحظ أن تعديل الأصول الخمسة عشر بناء على التحليل الذي أُجري في عام 2019 قد أُدرج في نظام oneUNOPS، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
10	2018	A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 170	يوصي المجلس المكتب بإدماج متطلبات منهجية Prince 2 في نظام oneUNOPS لتمكين المكتب من إدارة مشاريعه في ضوء متطلبات الدليل الذي يتبعه لإدارة المشاريع.	بلغ المكتب الآن المرحلة التي أصبحت فيها الوحدة البرمجية لنظام oneUNOPS Projects تتضمن جميع المبادئ التوجيهية لمنهجية Prince 2 وتوفر أداة فعالة لأفرقة المشاريع لمساعدتها في الامتثال لدليل إدارة المشاريع. وقد انصب التركيز في عملية التطوير في عام 2021 على خاصية ضمان الجودة الفصلية (التي تلتزم بمبدأ الإدارة حسب المراحل، في إطار منهجية Prince 2). فتلجأ الخاصية، إلى جانب خاصية التنبؤ بالنفقات وأداة الجدولة الزمنية اللتين بدأ العمل بهما في عام 2020، أصبحت الآن تتيح لأفرقة المشاريع	تقييم المجلس	X أدمجت الآن العناصر الرئيسية لوثائق بدء المشاريع في نظام oneUNOPS، وقرر المكتب عدم تركيز اهتمامه على إدراج الحدود المسموح بها في إطار عملية تطوير النظام، بل قرر السماح بإدارتها وترشيدها من خلال تحديد دوري مدير المشروع والمسؤول التنفيذي للمشروع في إطار عملية ترشيدهم بالالتزامات، وبتعزيزه من خلال عملية ضمان الجودة الفصلية. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تنفَّذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
11	2018	A/74/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 174	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإعداد البيانات المالية ألبا لكفالة مصداقية المعلومات المالية. وينبغي للمكتب أيضا إعطاء الأولوية لتنفيذ عمليات إدارة الخزينة وتقييم المخزون وإدارته في نظام oneUNOPS.	رد المكتب	تقييم أداء المشاريع من الناحيتين الكمية والنوعية وذلك من خلال البيانات المقررة والبيانات الفعلية، وهي ترد موجزة في لوحات المتابعة المستكملة للمشاريع والالتزامات في نظام oneUNOPS.	X	يُلاحظ أن أتمتة المكتب للبيانات المالية المؤسسية جارية. وقد أعدت قواعد سير العمل ومن المقرر حاليا أن تُعطى الأولوية للمشروع وأن يبدأ تطبيقه في نظام oneUNOPS. وأُنجز تنفيذ نظام إدارة الخزانة. ويعتزم الفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات القيام بعملية الأتمتة ومن المقرر أن تبدأ أعمال تطبيقها في أيار/مايو 2022.	الحالة بعد التحقق
12	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 23	يوصي المجلس بأن يقوم المجلس باستعراض الحد الأدنى المطلوب من الاحتياطات التشغيلية والتقيد بسياسة استرداد التكلفة الكاملة، من أجل التصدي بفعالية للمخاطر التي تنشأ خلال قيامه بعملياته، وعدم تراكم الفوائض فوق الاحتياطات التشغيلية المقدرة تقديرا واقعيا.	رد المكتب	وافق المجلس التنفيذي، في مقرره 21/2021، على الحد الأدنى المطلوب المنقح للاحتياطي التشغيلي للمكتب. ونظرا لطبيعة عملية تقييم الاحتياطي، التي تتسق مع توصية مراجعي الحسابات بكفالة ألا تفوق مستويات الاحتياطي مستويات الاحتياطات من الاحتياطي المقدرة تقديرا واقعيا، يوصي المكتب بإغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن المكتب أجرى تقييما للحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي ووافق المجلس التنفيذي على الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي للمكتب، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	الحالة بعد التحقق
13	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 63	يوصي المجلس بأن يستعرض المكتب حالة تنفيذ المشاريع، وأن ينشئ عملية أكثر تنظيما لرصد تقدمها، وأن يعيد تقييم المخاطر التي تتعرض لها استثماراته على أساس التقدم الفعلي المحرز مقابل المعايير المرجعية، وأن يتخذ الخطوات المناسبة لوضع تدابير للتخفيف.	رد المكتب	يبلغ الفريق الاستشاري المعني بالاستثمارات عن التقدم المحرز في جميع الاستثمارات الجارية في التقارير الفصلية لاستعراض سير العمل على أساس متكرر، وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة للفريق. وفي أعقاب توقيع الإجازة الإدارية على الرئيس التنفيذي لمبادرة S3i، ظل المكتب يجري عملية تقصُّ للحقائق للتأكد من حالة مشاريع الإسكان ومن أصحاب المصلحة المعنيين المقرر مشاركتهم في المناقشات. ومع أن الشريك قدم بعض التقارير المرحلية، فإن جودة المعلومات الواردة في تلك التقارير تحتاج إلى التحسين وتختلف تبعا للبلاد. ويسعى المكتب إلى الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر ومعالجة المشاكل المتعلقة بالقصور على نطاق حافظة مشاريع الإسكان.	X	لاحظ المجلس وجود أوجه عدم يقين كبيرة في استثمارات مبادرة S3i، ويتضح ذلك من تأخر المدينيين عن السداد، ومراوحة المشاريع لمكانها، واستمرار تخصيص مخصصات للديون المدومة واضمحلال القيمة، وهو يرى أنه ينبغي إدخال مزيد من التحسينات عليها، بما في ذلك إعادة تقييم المخاطر، لتقليل الخسائر إلى أدنى حد. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	الحالة بعد التحقق

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نقّدت التنفيذ تنقذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
14	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 90	يوصي المجلس بأن يستعرض المكتب أداء مدير الاستثمارات ويوثقه على فترات، وفق الصياغة الرسمية الواردة في بيان مبادئ الاستثمار الصادر في كانون الثاني/يناير 2020.	اعتباراً من عام 2021، وثق المكتب على أساس سنوي تقييم أداء الموردين لصندوق الادخار في إطار دفع الفاتورة السنوية، وأنجز تقييمان لأداء الموردين.	لاحظ المجلس أن المكتب أجرى تقييماً لأداء مدير الاستثمار عن طريق تقييم أداء الموردين. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لإدخال تحسينات على التقييم. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
15	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 92	يوصي المجلس أيضاً بأن ينظر المكتب في أداء مدير الاستثمارات مقابل أهداف بيان مبادئ الاستثمار، عند النظر في تمديد الاتفاق مع مدير الاستثمارات.	من المحتمل أن تحين المرة القادمة التي يُنظر فيها في تمديد عقد مدير الاستثمار واستعراض أدائه في عام 2022، غير أن المكتب وثق، اعتباراً من عام 2021 وعلى أساس سنوي، تقييم أداء الموردين لصندوق الادخار، وأنجز تقييمان لأداء الموردين.	لاحظ المجلس أن المكتب سينظر في عامي 2022 و 2024 في تمديد عقود مديري الاستثمار وتقييمات أداء الموردين، وأنه جرى اتصال بين المكتب ومدير الاستثمار من أجل التنفيذ الفعال للعملية ذات الصلة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
16	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 109	يوصي المجلس بأن يقيّم المكتب النهج الذي يتبعه بشأن إدراج الحكم المتصل بضمان الأداء، ولا سيما للعقود غير المتعلقة بالأشغال التي تكون ذات قيمة عالية أو حجم كبير أو تتسم بالتعقيد، وذلك لضمان جدية الموردين وأداء العقد.	قيم المكتب نهجه المتبع إزاء إدراج حكم متصل بضمانات الأداء في مناقصاته وعقوده في إطار عملية تنقيح السياسات التي أفضت إلى إصدار سياساته المستكملة المتعلقة بالشراء التي بدأ نفاذها في 1 تموز/يوليه 2021.	لاحظ المجلس أن المكتب قد أصدر سياساته المستكملة المتعلقة بالشراء التي بدأ نفاذها في 1 تموز/يوليه 2021. بيد أن الحكم المتعلق بضمان الأداء لم يطرأ عليه أي تغيير في النسخة الجديدة من دليل مشتريات المكتب. ولاحظ المجلس أيضاً أن ضمان الأداء لا يُفرض حتى الآن في معظم العقود ذات القيمة العالية والعقود المبرمة في حالات طوارئ. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	التقرير المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ تنفذ الأحداث قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
17	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 110	يوصي المجلس بأن يحسن المكتب رسده لضمان تقديم ضمانات الأداء في الوقت المناسب والإبقاء على صلاحيتها طوال فترة العقد.	نفذ المكتب هذه التوصية من خلال إدماج خاصية وظيفية متعلقة بضمانات الأداء ضمن وحدتي إدارة العقود والمشتريات من نظام oneUNOPS، وذلك في إطار إصداره في النظام لمشروع "دورة الشراء المتكاملة" (Procure to Pay) الذي بدأ نفاذه في 2 تموز/يوليه 2021. ومع تشغيل هذه الخاصية الوظيفية المعززة، يتعين تحميل الوثائق المقابلة التي تثبت صحة الضمان المعني على النظام، بما في ذلك التواريخ ذات الصلة.	لاحظ المجلس أن المكتب نفذ هذه التوصية X من خلال إدماج خاصية وظيفية معززة متعلقة بضمانات الأداء في وحدتي إدارة العقود والمشتريات من نظام oneUNOPS. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.		
18	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 123	يوصي المجلس بأن يقيّم المكتب النهج الذي يتبعه بشأن إدراج الحكم المتعلق بالأضرار المقطوعة، ولا سيما في حالة العقود ذات القيمة العالية، من أجل التخفيف من مخاطر احتمال تأخر الأداء الذي يؤدي إلى خسارة مالية للمكتب وشركائه.	قيم المكتب نهجه المتبع إزاء إدراج حكم متصل بالأضرار المقطوعة في مناقضاته في إطار عملية تقيح السياسات التي أفضت إلى إصدار سياسات الشراء المستكملة التي بدأ نفاذها في 1 تموز/يوليه 2021. وفي إطار عملية تقيح السياسات العامة المذكورة، غدل النهج المتبع بشأن الأضرار المقطوعة عملاً بتوصية المجلس. ومع تطبيق الحكم المنقح، أصبحت سلطة الشراء مسؤولة الآن عن قرار إدراج أو عدم إدراج الأضرار المقطوعة في مناقصة معينة أو عقد معين، مما يمكن من استخدام الحكم استناداً إلى المخاطر المتصلة بمتعاقد معين أو نشاط شراء معين.	لاحظ المجلس أن المكتب قد أصدر سياساته X المستكملة المتعلقة بالشراء التي بدأ نفاذها في 1 تموز/يوليه 2021. بيد أن الحكم المتعلق بالأضرار المقطوعة لم يطرأ عليه أي تغيير في النسخة الجديدة من دليل مشتريات المكتب. ولم تُقدّم أي أدلة أخرى تثبت أن المكتب يتخذ مزيداً من الإجراءات لحل هذه المشكلة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		
19	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 129	يوصي المجلس بأن يمثل المكتب للتوجيهات المتعلقة بتقييم أداء الموردين وأن ينجز التقييمات وفقاً للجدول الزمني المحدد.	نفذ المكتب هذه التوصية من خلال إدماج خاصية وظيفية معززة في وحدة تقييم أداء الموردين ضمن نظام oneUNOPS. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنجاز تقييمات أداء الموردين في التوقيت المحدد يُدرج الآن ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية المكرسة، ويخضع للرصد في إطار اجتماعات الرقابة الفصلية المعقودة بين وحدة ممارسات ومعايير التنفيذ والمكاتب الإقليمية التابعة للمكتب.	لاحظ المجلس أن المكتب نفذ هذه التوصية X من خلال إدماج خاصية وظيفية معززة في وحدة تقييم أداء الموردين ضمن نظام oneUNOPS. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.		

الرقم	المرجعى	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ تنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
20	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 136	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب الامتثال لنظامه المالي وقواعده المالية فيما يتعلق بالإغلاق التشغيلي للمشاريع، وأن يضع ضوابط مناسبة لتغيير حالة المشاريع على الفور بمجرد توقف أنشطتها.	أشار المكتب إلى أنه يعمل في إطار نموذج لامركزي، تتولى المكاتب الإقليمية والقطرية فيه المسؤولية عن الإغلاق التشغيلي للمشاريع، وأطلع المجلس على الكيفية التي أحرز بها تقدماً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020 في تحسین نظمته وتعزيز رقبته على الإغلاق التشغيلي للمشاريع في الوقت المناسب.	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ تنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
21	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 147	يوصي المجلس بأن يواصل المكتب نقل مجالات جديدة للأعمال إلى مركز بانكوك للخدمات المشتركة وأن يوفر عمليات قابلة للتوسع بما يتماشى مع أهداف إنشاء المركز والخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2018-2021.	ما برح المكتب ينقل خطوط خدمات جديدة إلى مركز الخدمات المشتركة منذ إنشائه. ومنذ صدور التوصية، نقل المكتب إلى المركز قائمة من الخدمات الجديدة. ومن الخدمات الرئيسية التي نُقلت في الآونة الأخيرة قسمُ الإسناد لنظام إدارة الخزائنة الذي يدير خدمات المدفوعات المركزية للمكتب، وتسوية جميع حساباته المصرفية، ووحدة الحسابات المستحقة القبض لجميع مساهماته؛ والتسويات المتعلقة بمنصة الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (UN Web Buy Plus)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تسوية حسابات المقاصة للخدمات؛ وتجهيز أدون السفر على الصعيد العالمي ومدفوعات بدل الإقامة اليومي لجميع المسافرين التابعين للمكتب من خلال العملية الجديدة لأدون السفر وأتمتة بدل الإقامة اليومي؛ والخدمات المشتركة الجديدة المتعلقة بالموارد البشرية، مثل خدمات الاستقدام التجريبية، والأخذ بالمركزية في التصريح المسبق لإرساء اتفاقات فرادى المتعاقدين، وإصدار شهادات الخدمة الخاصة بفرادى المتعاقدين.	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ تنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
X				يلاحظ المجلس أن تنفيذ التغييرات التي استُرشِد فيها باستعراض أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال لعملية إغلاق المشاريع بالكامل، التي جرى نمذجتها في نظام oneUNOPS Projects، قد تأجل إلى الربع الثاني من عام 2022. ويُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		
X				يُلاحظ أن المكتب قد أنجز نقل الخدمات المقرر للفترة 2018-2021 إلى مركز الخدمات المشتركة في بانكوك. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.			

الرقم	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
22	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 180	يوصي المجلس بأن ينفذ المكتب نظام إدارة الخزانة وما يتصل به من أتمة للعملية برمتها لتوفير الوقت والأموال، فضلا عن الخسارة التي قد تتكبدها المشاريع.	نفذ المكتب المرحلة النهائية من نظام إدارة الخزانة وأجز المشروع. ورغم أن المشروع قد أدى إلى عدد كبير من عمليات الأتمة على الجانب المصرفي، فقد عزز أيضا الأتمة في مطابقة الأموال المستلمة مع المشاريع التي ينبغي أن تستلمها. وما ييسره النظام هو أن المستخدم في مركز الخدمات المشتركة أصبحت لديه الآن، بطريقة مؤتمة، واجهة بينية تجمع تلقائيا بين الإيصالات غير المستخدمة المتأتية من الجانب المصرفي والفواتير المفتوحة المرتبطة بمشاريع المكتب الداخلية. وليس على المستخدم بعد ذلك سوى مطابقة العناصر التي تتناسب فيما بينها وسيقوم النظام تلقائيا بوضع القيود المنطبقة في المشروع. ولم يود ذلك إلى أتمة استخدام الأموال فحسب، بل قلل أيضا من مخاطر الأخطاء اليدوية.	يلاحظ أن أتمة مطابقة الأموال الواردة مع المشاريع قد تحققت مع تنفيذ المرحلة النهائية من نظام إدارة الخزانة. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	الحالة بعد التحقق
23	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 197	يوصي المجلس بأن يدرس المكتب العمليات المتصلة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات وأن يتخذ خطوات لأتمة سير العمليات وإدراج ضوابط للتحقق بُغية تجنب الإدخال المتكرر للبيانات نفسها أو على الأقل الحد منه، مما يكفل سلامة البيانات ويؤدي إلى تفادي الأخطاء اليدوية.	درس المكتب العمليات المتصلة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات واتخذ خطوات لأتمة العمليات وإدراج ضوابط للتحقق. وشكلت جميع الوحدات المؤسسة ذات الصلة التابعة للمكتب فريقا معنيا بالمشروع وأجرت تحليلا دقيقا للعمليات والموارد البشرية والأتمة المحددة الهدف وضوابط التحقق وسلامة البيانات. وحددت معالم العملية على وضعها الحالي، وأنجزت عملية لتحديد أفضل الممارسات، وحددت المعالم المرجوة للعملية. واتخذت خطوات تالية لأتمة تلك العمليات ووضعت إجراءات تشغيل موحدة بغرض التوجيه.	لاحظ المجلس أن المكتب درس العمليات المتصلة بإدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات. وشكلت جميع الوحدات المؤسسة ذات الصلة التابعة للمكتب فريقا معنيا بالمشروع وأجرت تحليلا دقيقا للعمليات المتصلة بكشوف المرتبات والموارد البشرية والأتمة المحددة الهدف وضوابط التحقق وسلامة البيانات. وقد استحدث المكتب بعض أدوات النظام وأدمجها في وحدة كشوف المرتبات، لتحليل الفرق في المرتبات بين الشهر السابق والشهر الجاري، وفي بوابة الخدمة الذاتية للأفراد العاملين فيه. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	الحالة بعد التحقق

الرقم	المرجع	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيود لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
24	2019	A/75/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 207	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإعداد وتحديد جداول زمنية متكاملة تحدد مهام الكيانات المعنية داخل المكتب، من أجل الاستفادة من وجود مركز الخدمات المشتركة لخدمات المعاملات.	أنشأ المكتب نظاماً تفاعلياً على شبكة الإنترنت يسمى نظام إدارة العمليات وضبط الجودة. وتحدّد في هذا النظام عمليات جميع كيانات المكتب وفقاً للمجالات الوظيفية والكيان على حد سواء. ويعرض النظام مسارات إجراءات العمل بالتفصيل مع تحديد الأدوار والمسؤوليات حسب الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُستخدم النظام كمستودع لعمليات المكتب تُخزّن فيه جميع العمليات الرئيسية. وهذا النظام هو حلقة الوصل بين الإطار التشريعي والعمل اليومي. وينقسم إلى قسمين يتناولان كلا من السياسات والعمليات. وُصّمت العملية وفق خطوات بسيطة، مما يسمح لمستخدم العملية برؤية تسلسل الخطوات ومعرفة الموارد المسؤولة عن كل خطوة. ويمكن لجميع موظفي المكتب الوصول إلى النظام.	تحدد مهام مختلف الكيانات المعنية للاستفادة من مركز الخدمات المشتركة لخدمات المعاملات في نظام إدارة العمليات وضبط الجودة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	بالنظر إلى أن المكتب قد وضع جداول زمنية X	الحالة بعد التحقق	
25	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 25	يوصي المجلس بأن يعيد المكتب تقييم ضرورة وضع عمليات مفصلة بشأن الاعتراف بإيرادات المعاملات غير التبادلية بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	وضع المكتب عملية جديدة لتسجيل إيرادات المعاملات غير التبادلية والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال وضع مكورات توجيهية، وإنشاء نظام جديد لإدارة العمليات وضبط الجودة، وتدريب أكثر من 70 ممارساً مالياً من مختلف الأوساط المالية.	بالنظر إلى أنه جرى وضع عملية جديدة X لتسجيل إيرادات المعاملات غير التبادلية والإبلاغ عنها، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	الحالة بعد التحقق		
26	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإنشاء حساب مستقل لاحتياطي النمو والابتكار في الوقت المناسب، ووضع سياسات بهذا الشأن، والحفاظ على الامتثال المناسب، وذلك من أجل كفاءة الإدارة الحسنة للاحتياطي.	أنشأ المكتب حساباً جديداً لاحتياطي النمو والابتكار، وهو متاح في دفتر الأستاذ العام. ويواصل المكتب رصد السياسات ذات الصلة المتعلقة بإدارته للاحتياطيات، ومن ثم يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	بالنظر إلى أن المكتب قد أنشأ حساباً جديداً X لاحتياطي النمو والابتكار، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	الحالة بعد التحقق		
27	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 38	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإجراء إعادة تقييم شامل للمخاطر في الاستثمارات القائمة وإنشاء آليات لقياس ومراقبة تركيز المخاطر لتجنب التعرض المفرط للمخاطر المتصلة بأي شريك واحد.	في أعقاب وضع سياسة تقييم الأصول في عام 2021، أجرى مستشار مالي تابع لطرف ثالث عملية تقييم للأصول على جميع الاستثمارات القائمة، ونتج عن ذلك تقرير تقييم الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يجر الاضطلاع بأي استثمارات جديدة منذ الاستثمار في مزرعة الطاقة الشمسية في راجستان، الهند، بالاشتراك مع صندوق الاستثمار الدانمركي للبلدان النامية وشركة Acme Solar.	لاحظ المجلس وجود أوجه عدم يقين كبيرة في X استثمارات مبادرة S3i، ويتضح ذلك من تأخر المدينين عن السداد، ومراوحة المشاريع لمكانها، واستمرار تخصيص مخصصات للدون المعدومة واضمحلال القيمة، وهو يرى أنه ينبغي إدخال مزيد من التحسينات عليها، بما في ذلك إعادة تقييم المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، ظل تركيز حافظة مبادرة S3i مفرطاً، وهي معرّضة بدرجة كبيرة للمخاطر	الحالة بعد التحقق		

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
28	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 47	يوصي المجلس بأن يضع المكتب الإجراءات اللازمة لتعزيز تقييم المخاطر والرصد المستمر لاستثماراته المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة من أجل كفالة سلامة الاستثمارات.	وفي الربع الرابع من عام 2021، قُدمت مذكرات مفاهيمية عن عدة من مشاريع الطاقة المتجددة، المتنوعة من حيث الموقع الجغرافي والشركاء، إلى الفريق الاستشاري المعني بالاستثمارات، وُحدد سقف حصة الملكية المقترحة للمكتب في كل مشروع من هذه المشاريع بمبلغ 5 ملايين دولار للمشروع الواحد. ويجري حالياً إقامة وإجراء قنوات ومناقشات شراكة جديدة عبر مجموعة من المواقع الجغرافية ومع مجموعة من أنواع الشركاء.	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
X			يوصي المجلس بأن يضع المكتب الإجراءات اللازمة لتعزيز تقييم المخاطر والرصد المستمر لاستثماراته المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة من أجل كفالة سلامة الاستثمارات.	وُضعت آليات مختلفة بهدف اتباع نهج نشط إزاء تقييم المخاطر ورصدها، منها وضع لوحة لمتابعة المخاطر، ووضع سياسة لتقييم الأصول، وقيام مستشار مالي تابع لطرف ثالث على هذا الأساس بإجراء تقييم للأصول على الاستثمارات القائمة في مبادرة S3i، والمشاركة النشطة من الفريق الاستشاري المعني بالاستثمارات وصياغته لوثائق متعلقة بالاستثمار تحدد متطلبات الإبلاغ لشركة المشروع، والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في المشروع وإبلاغ الهيئات الإدارية بالتقدم المقرر.	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
29	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 58	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بمراجعة سياساته بشأن مخصصات الديون المعدومة للاستثمارات المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة، والنظر في استكمال أساليب القياس المحددة لمخصصات المبالغ المقدرة التي لا يمكن استردادها.	وضع المكتب إجراءات رسمية بشأن تقييم الاستثمارات المتصلة بمبادرة S3i ووضع عملية استعراض سنوية لجميع الاستثمارات المتصلة بمبادرة S3i. وفي عام 2021، أصدر المكتب تكليفاً بإجراء استعراض خارجي لتقييم اضمحلال قيمة جميع القروض الممنوحة في إطار مبادرة S3i. وسيضي المكتب قدماً في إجراء التقييم السنوي وتقييمات اضمحلال القيمة.	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
X			يوصي المجلس بأن يضع المكتب الإجراءات اللازمة لتعزيز تقييم المخاطر والرصد المستمر لاستثماراته المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة من أجل كفالة سلامة الاستثمارات.	لا حظ المجلس وجود أوجه عدم يقين كبيرة في استثمارات مبادرة S3i، ويتضح ذلك من تأخر المدينين عن السداد، ومراوحة المشاريع لمكانها، واستمرار تخصيص مخصصات للديون المعدومة واطمحلال القيمة، وهو يرى أنه ينبغي إدخال مزيد من التحسينات عليها. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
X			يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بمراجعة سياساته بشأن مخصصات الديون المعدومة للاستثمارات المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة، والنظر في استكمال أساليب القياس المحددة لمخصصات المبالغ المقدرة التي لا يمكن استردادها.	استكمل المكتب عملياته المتعلقة بإدارة المخصصات، وأصدر تكليفاً بإجراء استعراض خارجي لتقييم اضمحلال قيمة جميع القروض الممنوحة في إطار مبادرة S3i، وذكر أنه ستجرى سنوياً استعراضات لجميع الاستثمارات المتصلة بمبادرة S3i. ومع ذلك، فإن كلا من العمليات والمبادئ التوجيهية المستكملة المتعلقة بعمليات مبادرة S3i، والصادرة في عام 2020 قبل صدور التوصية، لم تحدد طرق ومعايير قياس مخصصات الديون المعدومة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ تَنْقُذ الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق

الرقم	المرجع	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
30	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 65	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب التوجيهات المتعلقة بتقييم عناصر محددة مثل الخدمة المقدمة والمخاطر المرتبطة بها لتحقيق التوازن بالنسبة للالتزامات التي تزيد تكلفتها عن الحد الأدنى والالتزامات التي تقل تكلفتها عن الحد الأدنى عند تطبيق نموذج التسعير الحالي على مذكرات التفاهم.	وافقت الإدارة العليا للمكتب على مبادئ سياسة تسعير ستطبق على مذكرات التفاهم. وتستند هذه السياسة إلى نموذج التسعير العام للمكتب. ويجري حالياً إعداد الوثائق المتصلة بعملية توثيق نظام إدارة العمليات وضبط الجودة، ومن المقرر نشرها قبل نهاية الربع الأول من عام 2022.	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
31	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 73	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بتحديث مبادئه التوجيهية لاستكمال التوثيق اللازم بشأن تبرير حساب بدل المخاطر كجزء من رسوم الإدارة، ووضع آلية استعراض مناسبة بشأن هذا التبرير لتوفير ضمانات فيما يتعلق بانطباق نموذج التسعير أثناء عملية قبول الالتزام.	يعمل المكتب حالياً على إعداد وثيقة سياسة مستكملة تتناول سياسته المتعلقة بالتسعير، بما في ذلك تطبيق بدل المخاطر. وسيشمل ذلك ربط بدل المخاطر بالحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي. ويجري حالياً إعداد الوثائق المتصلة بعملية توثيق نظام إدارة العمليات وضبط الجودة، ومن المقرر نشرها قبل نهاية الربع الأول من عام 2022.	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
32	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 79	يوصي المجلس بأن ينفذ المكتب ربطاً بين الالتزامات ومذكرات التفاهم في نظام oneUNOPS، وأن ينشئ إحالة مرجعية واضحة بين قرارات لجنة قبول الالتزامات وانحرافات التسعير في ملف الالتزامات في نظام oneUNOPS لرصد العملية.	أصبح المكتب الآن يسجل بصورة منهجية، في إطار نظامه لإدارة المشاريع المسمى نظام oneUNOPS Projects، جميع الصلات بين أي التزام جديد ومذكرة تفاهم شاملة. وسيساعد ذلك في توثيق أي انحراف عن الحد الأدنى للرسوم قد يكون ناجماً عن التسعير من مذكرات التفاهم. وجرى تحميل لقطة شاشة من نظام oneUNOPS Projects تظهر فيها الواجهة البيئية المتعلقة بـ "الاتفاق القانوني". وأدرجت أيضاً ملفات لجنة قبول الالتزامات في نظام oneUNOPS Projects، ومن ثم، فإن القرارات وأي انحراف عن التسعير يمكن الاطلاع عليهما بسهولة، تمشياً مع التوصية.	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
33	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 86	يوصي المجلس بأن يتخذ المكتب تدابير لتعزيز مساءلة الموظفين المعنيين ووضع جدول زمني للتسجيل بدء العمل بتحسينات النظام المتصلة بتتبع عمليات التصرف.	استُحدثت التحسينات وسيجري إصدارها خلال عام 2022.	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
34	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 94	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بصياغة تقديرات الميزانية للاستثمارات الاستراتيجية بالاستناد إلى المصروفات المتوقعة امتثالا للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبذلك يجعل الميزانية معيارا يوثق به للتقييم وإدارة الأداء.	يؤرخ المجلس بأن يقوم المكتب بصياغة تقديرات الميزانية للاستثمارات الاستراتيجية بالاستناد إلى المصروفات المتوقعة امتثالا للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبذلك يجعل الميزانية معيارا يوثق به للتقييم وإدارة الأداء.	تقديرات الميزانية، لفترة السنتين 2022-2023، التي أقرها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2021، صيغت وفقا للتوصية. ولصياغة تقديرات الميزانية، أجرى المكتب تحليلا لاتجاهات الإنفاق التاريخية ونظر في المعلومات المعروفة عن احتياجات الإنفاق المستقبلي، وأدرج تلك المعلومات في تقديرات الميزانية لفترة السنتين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد فريق القيادة العليا للمكتب خلال عام 2022 الاستراتيجية الجديدة للاستثمار الداخلي، التي هي قيد التنفيذ.	يلاحظ أن المكتب قد بذل جهودا لتحسين صياغة تقديرات الميزانية واستراتيجية الاستثمار الداخلي. وفي تقديرات الميزانية لفترة السنتين 2022-2023، أُدرجت الاستثمارات الاستراتيجية في تقديرات الميزانية مصنفة حسب فئة مصروفات الإدارة. غير أن الوثائق الداعمة التي تثبت ملائمة أساس الميزانية المستخدم لم تكن كافية؛ فعلى سبيل المثال، لم تُقدّم توقعات مفصلة للنفقات المتعلقة بالأحداث المقبلة. وبالنظر إلى أن معدل تنفيذ الميزانية للاستثمار الداخلي لعام 2021 لم يتجاوز 13 في المائة مقارنة بمخصصات الميزانية النهائية، وهو معدل يفوقه حتى معدل عام 2020، قرر المجلس أن يجري في مراجعة الحسابات القادمة تقييما لفعالية الأساس الحالي المستخدم لصياغة تقديرات الميزانية. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	الحالة بعد التحقق
35	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 101	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بربط ميزانية الاستثمارات الاستراتيجية بما يقابلها من مؤشرات النتائج والأداء.	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بربط ميزانية الاستثمارات الاستراتيجية بما يقابلها من مؤشرات النتائج والأداء.	تقديرات الميزانية، لفترة السنتين 2022-2023، التي أقرها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2021، صيغت وفقا للتوصية. وترى الإدارة كذلك أن للمؤشرات علاقة قوية بالميزانية، لأنها تُخضع مشاريع الاستثمار الداخلي للمساءلة الكاملة عن الإبلاغ عن النتائج المتعلقة بالاستثمارات الداخلية، استنادا إلى تقارير الاستثمار الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد فريق القيادة العليا للمكتب خلال عام 2022 الاستراتيجية الجديدة للاستثمار الداخلي، التي هي قيد التنفيذ.	يلاحظ أن المكتب قد بذل جهودا لتحسين استراتيجية الاستثمار الداخلي والروابط مع النتائج. ومع ذلك، في تقديرات الميزانية لفترة السنتين 2022-2023، أُدرجت الاستثمارات الاستراتيجية في تقديرات الميزانية مصنفة حسب فئة مصروفات الإدارة. ولم تكن النتائج ومؤشرات الأداء تتعلق بميزانية الاستثمارات الاستراتيجية، بل بميزانية مصروفات الإدارة برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن روابط النتائج ومؤشرات الأداء بمشاريع الاستثمار الداخلية والميزانية برمتها ليست واضحة بما فيه الكفاية ويمكن مواصلة تحسينها. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	الحالة بعد التحقق

الرقم	التقرير المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تتفد الأحداث	قيد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
36	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 107	يوصي المجلس بأن يحسن المكتب عملية الاستعراض والتقارير المقدمة بشأنها عن طريق إدراج معلومات في التقارير عن الأهداف ومؤشرات الأداء وما يقابلها من نفقات.	أدرجت إدارة المكتب عملية الإبلاغ ذات الصلة في التقارير السنوية للمديرة التنفيذية، اعتباراً من تقرير عام 2021. ونُشر الجدول النهائي مرفقاً بنبذة سردية إلى جانب التقرير السنوي للمديرة التنفيذية على الموقع الرسمي للمكتب.	تتضمن الوثيقة المنشورة معلومات عن النفقات المقابلة وعن إنجاز الأهداف ومؤشرات الأداء. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
37	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 114	يوصي المجلس بأن يضع المكتب تدابير فعالة لتعزيز الضوابط الرقابية على القيود المتصلة بالأسول.	اتخذ المكتب تدابير جديدة لتعزيز الضوابط الرقابية على تسجيل القيود المتصلة بالأسول، ولا سيما الأصول غير الملموسة. ويشمل الإجراء الجديد إجراء استعراض وتحقق يقوم بهما جميع الأطراف ذات العلاقة (الفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات، وفريق إدارة الأصول التابع للمكتب، والقائمون على الميزانية، ومدير فريق الشؤون المالية) قبل رسملة أي أصول غير ملموسة. وقد جرى تنفيذ العملية الجديدة في الربع الأخير من عام 2021.	يلاحظ أن المكتب قد اتخذ تدابير جديدة لتعزيز الضوابط الرقابية على تسجيل القيود المتصلة بالأسول ونشر إجراءات جديدة في نظام إدارة العمليات وضبط الجودة في المكتب. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
38	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 120	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب التوجيه والرقابة بشأن تسجيل أوامر الشراء ومعلومات العقود لضمان صحة البيانات المسجلة في نظام oneUNOPS.	نفذ المكتب هذه التوصية من خلال تحسين المبادئ التوجيهية التقنية بشأن إصدار أوامر الشراء والعقود في الوحدات البرمجية في نظام oneUNOPS؛ وتحسين جودة البيانات ومراقبتها بصورة منتظمة؛ وعقد دورات تدريبية مع الممارسين في مجال المشتريات بشأن أهمية إدخال البيانات بدقة.	نفذ المكتب التوصيات عن طريق عقد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية وأنشطة التعلم الافتراضية بشأن بيانات المشتريات والتقارير الجديدة داخل منصة oneUNOPS Reports. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
39	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 126	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب رصد مراقبة التقدم المحرز لضمان أن تكون جميع الأسباب التي دفعت المدير الإقليمي إلى عدم التقيد بتوصيات لجنة العقود الممتلكات مكتوبة وموثقة توثيقاً بشكل جيد حسبما تقتضيه القواعد.	اتخذ المكتب التدابير اللازمة لكفالة أن يُوثق أي خروج في المستقبل من المديرين الإقليميين توثيقاً خطياً كاملاً. وقد أقرت جميع لجان العقود والممتلكات المحلية بتلقيها لهذا الأمر، ويتبين من جميع الحالات منذ أن قدم المجلس التوصية أنها قد نُفذت ولا تزال تُنفذ. وبناء على ذلك، يرى المكتب أن التوصية الأولية، التي صدرت بشأن حالتين محددتين، قد تمت الاستجابة لها بالكامل. وتحرص اللجان باستمرار على توثيق أسباب الخروج، كلما كانت هناك موافقة على الخروج عن توصية من إحدى اللجان، لأن تلك الأسباب تشكل جزءاً من الوثائق الداعمة لكل حالة التي ستكون متاحة في قواعد بيانات لجنة العقود والممتلكات المحلية أو لجنة العقود والممتلكات بالمقر. وسيكون	أرسل المكتب رسائل إلكترونية بشأن هذه المسألة وذكر لجان العقود والممتلكات المحلية بالمتطلبات خلال الاجتماعات الفصلية. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
								ذلك بمثابة آلية وقائية وآلية رصد من أجل ضمان الامتثال في المستقبل.
40	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 133	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب باستعراض واستكمال خطته لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، بما في ذلك تحديد الزمن المستهدف لاستعادة القدرة على العمل، ووضع نصوص برمجية للاختبار والتحقق لكل خدمة، لضمان الأداء الفعال على النحو المتوقع.	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	يُلاحظ أن المكتب قد استكمل خطة استمرارية تصريف الأعمال وخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، اللتين حددتا الزمن المستهدف لاستعادة القدرة على العمل. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.
41	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 139	يوصي المجلس بأن يتخذ المكتب تدابير فعالة لدمج معلومات كاملة عن إسناد تفويض السلطة في نظام oneUNOPS وإنشاء آليات تلقائية لكفالة تجهيز المعاملات في نطاق السلطات المفوضة.	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	نُفذت أداة الضوابط الأساسية في الربع الثالث من عام 2021. وتضمنت الأداة إعدادات متعلقة بقواعد الفصل بين الواجبات، وعمليات التحقق من أهلية استخدام الطرائق التعاقدية، والموافقات الواضحة اللازمة بموجب إجراءات سير العمل، وضوابط النظام المتعلقة بنطاق إسناد تفويض السلطة. ومن خلال أداة الضوابط الأساسية، يتم التحكم في الموافقة على جميع المعاملات عن طريق عملية الموافقة على إسناد الأدوار وتفويض السلطة.
42	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 145	يوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضاً شاملاً للأدوار المسندة في نظام oneUNOPS لضمان المواءمة الدقيقة بين الأدوار وتفويض السلطة امتتالا لتفويض السلطة وإطار المساءلة وإنشاء آلية فعالة للرقابة الدورية على توفير إمكانية الدخول للمستخدمين/إنهاء أدوار المستخدمين والفصل بين الأدوار.	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	نُفذ المكتب أداة جديدة لإسناد الأدوار وتفويض السلطة في إطار مشروع الضوابط الأساسية. وتكفل الأداة الجديدة توافر أداة مركزية واحدة متكاملة في المكتب تمكن من إسناد الأدوار وتفويض السلطة فور حصول ذلك على الموافقة اللازمة بموجب إجراءات سير العمل، وبعد خضوعه لعمليات التحقق المسبقة، والتحقق من الطرائق التعاقدية ومن الفصل بين الواجبات.
43	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 153	يوصي المجلس بأن يتخذ المكتب تدابير فعالة لتعزيز أمن الحسابات لجميع حسابات المستخدمين وتحديث السياسة الأمنية ذات الصلة استناداً إلى أفضل الممارسات.	رد المكتب	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	اتخذ المكتب مزيداً من التدابير الفعالة لتعزيز أمن حسابات جميع المستخدمين النهائيين عن طريق تنفيذ إجراء مستكمل متعلق بإدارة أمن كلمات المرور. وبالإضافة إلى الإجراء العالمي المتعلق بكلمات المرور ومواءمة النظم، يُنفذ المكتب حالياً

الرقم	المرجعي	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد المكتب	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ	تنفذ الأحداث	قيّد لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
44	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 159	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب، في إطار التعزيز المتوقع لإدارة المخاطر المؤسسية، بتقييم جدوى إدراج المخاطر المؤسسية في نظام oneUNOPS والتحقق من أن التعليمات التشغيلية لإدارة المخاطر تعكس التوجه الاستراتيجي للمكتب بشأن هذا الموضوع.	يعمل المكتب، تحت قيادة كبير موظفي المخاطر المعين حديثاً، على تجديد نهجه المتبع في إدارة المخاطر المؤسسية، بهدف تحقيق تكامل أكثر دينامية وموضوعية لإدارة المخاطر مع عمليات صنع القرار الاستراتيجي والتخطيط وإدارة الأداء. ولذلك، سيوقف المكتب أي ممارسات متعلقة بإدارة المخاطر تكون ذات قيمة مضافة منخفضة وسيستكشف آخر المستجدات في مجال السياسات والعمليات لكي يواكب على أفضل وجه النهج المجدد القائم على إثباتات المفهوم.	X	قدم المكتب شرائح تعطي لمحة عامة عن مجالات التركيز الرئيسية لنهج إدارة المخاطر المؤسسية. وأجرى كبير موظفي المخاطر مناقشات مع الفريق المالي والفريق المعني بتكنولوجيا المعلومات بشأن تكامل إدارة المخاطر والرقمنة، على التوالي، في نيسان/أبريل 2022. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.			
45	2020	A/76/5/Add.11، الفصل الثاني، الفقرة 165	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب إدارة السفر بوضع تدابير واضحة وقابلة للتطبيق لتشجيع الموظفين على الحجز المسبق وضمان الاقتصاد في استخدام الموارد.	جُربت أداة أتمتة الإذن بالسفر وبدل الإقامة اليومي في المكاتب في النمسا والقدس وميانمار وكينيا. ومن المقرر إطلاقها على الصعيد العالمي في نيسان/أبريل 2022.	X	بالنظر إلى الوثائق المقدمة عن تجربة أتمتة الإذن بالسفر وبدل الإقامة اليومي، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.			
مجموع عدد التوصيات									
					45	24	19	2	
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات									
					100	53	42	5	

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

ألف - مقدمة

- 1 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب)، صدّقت المديرية التنفيذية للمكتب على البيانات المالية للمنظمة لعام 2021، ويسرّها أن تقدمها إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة، وأن تتبناها للجمهور. وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات هذه البيانات المالية، ويرد مرفقا بهذا التقرير رأيه غير المشفوع بتحفظات وتقريره. ويتسم المكتب، عموما، بالقوة من الناحية المالية، وقد واصل إجراء ما يلزم من استثمارات استراتيجية من أجل تحقيق خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021⁽²⁾.
- 2 - وانصب تركيز الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2018-2021 على التنفيذ الهادف إلى إحداث الأثر. وقدّمت الخطة التوجيه دعما للدول الأعضاء والأمين العام في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد مجتمعات يسودها مزيد من السلام والعدل والإنصاف. ويشكل المكتب موردا للأمم المتحدة من أجل تقديم الخدمات والحلول على صعيد الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية. وعلى الرغم من أنه يمكن للمكتب توسيع نطاق القدرات نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، يُحدّد التركيز بناء على طلب الشركاء واحتياجات الناس والبلدان.
- 3 - ويطمح المكتب، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، لأن يصبح موردا معروفا ومعترفا به يوفر مزايا تعاونية تزيد من قدرات التنفيذ لدى الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، دعما للأمين العام وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمحورت الأهداف التي توخى المكتب تحقيقها حول ثلاثة من أهداف الإسهام هي: (أ) تمكين الشركاء من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة؛ (ب) مساعدة الناس من خلال الخبرة الفنية المتخصصة الفعالة؛ (ج) دعم البلدان في توسيع نطاق مجموع الموارد المتاحة ومضاعفة أثرها.
- 4 - وكان عام 2021 هو آخر عام في فترة التخطيط الاستراتيجي 2018-2021. وواصل المكتب إثبات قدرته على الاضطلاع بعمله في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مقدّما الدعم لشركائه في التصدي للجائحة على الصعيد العالمي وللبلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030. وبعد تأكيد أهمية التوجه الاستراتيجي وجدوى نموذج الأعمال القائم على الطلب والذاتي التمويل وغير البرنامجي في استعراض منتصف المدة لعام 2019، أقر المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام 2021، الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025⁽³⁾.

(2) أقرها المجلس التنفيذي بقراره 26/2017.

(3) انظر قرار المجلس التنفيذي 20/2021.

باء - أبرز النتائج في عام 2021

- 5 - مهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هي مساعدة الناس على بناء حياة أفضل ومساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. والمكتب منظمة ذاتية التمويل، إذ إنه لا يتلقى أي تبرعات أو أنصبة مقررة من الدول الأعضاء، ويعتمد على إيرادات المعاملات التبادلية المتأتية من تقديم خدمات المشاريع المرنة والنموذجية، التي تغطي البنى التحتية، والمشتريات، وإدارة المشاريع، وكذلك الموارد البشرية والإدارة المالية.
- 6 - وجرى توفير قرابة 6,1 ملايين يوم عمل مدفوع الأجر للسكان المحليين من خلال مشاريع المكتب في عام 2021، منها 2,4 مليون يوم للنساء و 3,7 ملايين يوم للرجال. وعلى صعيد الجنسين كليهما، جرى توفير 1,7 مليون يوم عمل للشباب، الذين يُعرفون بأنهم أفراد تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. واتّصلت أغلبية تلك الأعمال بمشاريع للبنى التحتية، منها تشييد أو إعادة تأهيل 30 مدرسة، و 10 مستشفيات، و 62 عيادة صحية، و 13 محكمة، و 9 مراكز شرطة وطرق بطول 312 كيلومترا. وذلك بالمقارنة مع 114 مدرسة، و 9 مستشفيات، و 8 عيادات صحية، و 3 محاكم، و 30 مركز شرطة وطرق بطول 2 332 كيلومتر في عام 2020.
- 7 - وأمد المكتب شركاءه في عام 2021 بسلع وخدمات قيمتها 3,8 بلايين دولار، وهو مقياس للقيمة الكلية لالتزامات العقود مقارنة بالسلع والخدمات المقدمة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 192 في المائة مقارنة بمبلغ 1,3 بليون دولار المبلغ عنه في عام 2020. ومن هذا المبلغ، كُرس لمشروع صيدلاني كبير لحكومة المكسيك 2,2 بليون دولار، أنفقت نسبة 99 في المائة منها مع موردين مسجلين محليا. ومن المبلغ المتبقي البالغ 1,6 بليون دولار، بلغت قيمة المشتريات المنفقة على الموردين المحليين 47 في المائة في عام 2021، مقارنة بنسبة 46 في المائة في عام 2020.
- 8 - وفي إطار الجهود الرامية إلى تبادل معارف وخبرات المكتب، حصل الشركاء على حوالي 36 000 يوم من المساعدة التقنية مقارنة بـ 38 000 في عام 2020. وأبلغ نحو 58 في المائة من المشاريع المعنية، التي قدم المكتب الدعم لها عن القيام بنشاط واحد أو أكثر أسهمت في تنمية القدرات الوطنية، مقابل 48 في المائة في عام 2020.

الإجاز والشراكات

- 9 - يقيم المكتب، باعتباره موردا تشغيليا للدول الأعضاء وللأمين العام، شراكات مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة، ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.
- 10 - وبلغت قيمة الأعمال التي أنجزها المكتب أكثر من 3,4 بلايين دولار في عام 2021، متجاوزة بذلك بشكل كبير مجموع قيمة الأعمال المنجزة في عام 2020 البالغ 2,2 بلايين دولار. وتعززت الزيادة أساسا إلى تقديم خدمات المشتريات التي قدمها المكتب بالنيابة عن حكومة المكسيك.
- 11 - وفي عام 2021، بلغ ما أنجزه المكتب من خدمات بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة 582 مليون دولار، بزيادة قدرها 15 مليون دولار مقارنة بـ 567 مليون دولار في عام 2020. وظلت الأمانة العامة أكبر شريك للمكتب على صعيد الأمم المتحدة، وكان الجزء الأكبر من الشراكة مرة أخرى مع إدارة عمليات السلام.

وزاد إنجاز الخدمات نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسنة التاسعة على التوالي. وشملت الشراكات القوية الأخرى الشراكات مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

12 - واستأثر الدعم المباشر المقدم إلى الحكومات بأكبر فئة في قيمة الإنجاز، وناhez بليون دولار، مقابل 757 مليون دولار في عام 2020. وكانت أكبر شراكة مع حكومة مضييفة خلال عام 2021 هي الشراكة مع المكسيك، تلتها الشراكات مع غواتيمالا والأرجنتين وإثيوبيا وهندوراس. وكانت أكبر حكومة مانحة يمكن أن يُعزى إليها مباشرة تقديم المكتب للخدمات هي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها حكومات قطر واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا.

13 - وكانت البلدان أو الأقاليم التي قدم فيها المكتب أكبر قدر من الخدمات هي المكسيك، وميانمار، وغواتيمالا، ودولة فلسطين، والأرجنتين، على التوالي. وفي عام 2020، كانت ميانمار، والأرجنتين، واليمن، والصومال، ودولة فلسطين. وترد معلومات إضافية عن الإنجاز والشراكات في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية (DP/OPS/2022/5).

الأداء المالي والنتائج المالية

14 - يمكن إيجاز الأداء المالي للمكتب في عام 2021 على النحو التالي:

(أ) زاد المكتب قيمة صافي الخدمات التي قدمها إلى 3 424,5 مليون دولار. وتألّف هذا المبلغ من 1 059,3 مليون دولار للمشاريع التي أُنجزت نيابة عن المكتب و 2 365,2 مليون دولار للمشاريع التي أُنجزت نيابة عن منظمات أخرى؛

(ب) بلغ صافي الفائض للسنة 90,4 مليون دولار، وشمل فائضا من العمليات قدره 63,6 مليون دولار و 26,8 مليون دولار من صافي الإيرادات المالية؛

(ج) بلغ صافي الأصول في نهاية السنة 360,4 مليون دولار، متجاوزا العتبة الدنيا التي حددها المجلس التنفيذي. ويأخذ هذا الرقم في الحسبان تأثير الخسائر الاكتوارية على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وتأثير المكاسب المترتبة على القيمة العادلة في الأدوات المالية المتاحة للبيع، وبلغت هذه الخسائر والمكاسب مقدار 4,9 مليون دولار و 21,5 مليون دولار، على التوالي، وقد قُيّدت في بيان التغييرات في صافي الأصول. ويرد في جزء لاحق من هذا التقرير مزيد من التفصيل بشأن صافي الأصول.

15 - وأعد هذا التقرير أثناء جائحة كوفيد-19، في النصف الأول من عام 2022. ووقت إعداد هذا التقرير، كان لا يزال من السابق لأوانه تقدير الأثر الطويل الأمد للعواقب الاقتصادية المترتبة على الجائحة، وأي أثر قد يتبع ذلك على صافي أصول المكتب. والمركز المالي المتين الذي يتمتع به المكتب يتيح له مواجهة بيئة التشغيل المتقلبة من موقع قوة، وتقديم الدعم لشركائه في اتخاذ أفضل القرارات الممكنة في هذا الوقت العصيب.

إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

16 - وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُعدت مجموعة كاملة من البيانات المالية على النحو التالي:

(أ) *بيان المركز المالي* - يظهر هذا البيان المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 من خلال الإبلاغ عن القيمة الإجمالية لأصوله وخصومه. ويقدم معلومات عن مدى توافر الموارد للمكتب ليواصل تقديم الخدمات للشركاء في المستقبل؛

(ب) *بيان الأداء المالي* - يُظهر هذا البيان صافي الفائض أو العجز معبرا عنه بالفرق بين الإيرادات وما يقابلها من مصروفات متكبدة. ويشكل صافي الفائض أو العجز مقياسا مفيدا للأداء المالي العام للمكتب، ويبين ما إذا كانت المنظمة حققت هدفها في التمويل الذاتي للفترة المعنية؛

(ج) *بيان التغيرات في صافي الأصول* - يورد هذا البيان جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم، بما في ذلك تلك المستبعدة من بيان الأداء المالي، ومنها على سبيل المثال، التسويات الاكتوارية للالتزامات المتعلقة بالموظفين وتسويات القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع؛

(د) *بيان التدفقات النقدية* - يوضح هذا البيان التغيرات في الوضع النقدي للمكتب بالإبلاغ عن صافي حركة النقدية، مصنفا حسب أنشطة التشغيل والاستثمار. وتشكل قدرة المكتب على توليد السيولة النقدية جانبا هاما في تقييم مرونته المالية. وللحصول على صورة أوفى لقدرة المنظمة على الاستفادة من أرصدها النقدية، يتعين أيضا أخذ الاستثمارات في الحسبان؛

(هـ) *بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية* - يقارن هذا البيان النتائج التشغيلية الفعلية بالميزانية الرئيسية التي سبق أن وافق عليها المجلس التنفيذي.

17 - والبيانات المالية مشفوعة بملاحظات تساعد المستخدمين على فهم المكتب ومقارنته بالكيانات الأخرى. وتشمل الملاحظات السياسات المحاسبية التي يتبعها المكتب وغيرها من المعلومات والشروح الإضافية.

18 - وفي عام 2021، بلغ صافي قيمة الخدمات التي قدمها المكتب 3,4 بلايين دولار، ويشمل الخدمات المقدمة نيابة عن المكتب والخدمات المقدمة نيابة عن شركائه. ويبين هذا الرقم الحجم الكلي للموارد التي أدارها المكتب خلال الفترة، ويمثل زيادة مقارنة بعام 2020، الذي سجل تقديم خدمات بقيمة 2,2 بليون دولار.

19 - وفي عام 2021، بلغ مجموع الإيرادات، الذي يمثل الدخل الفعلي للمكتب، 1,21 بليون دولار، كما ورد في بيان الأداء المالي، بما يعكس زيادة نسبتها 3,4 في المائة مقارنة بعام 2020 (1,17 بليون دولار). وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تغير في تشكيلة حجم الخدمات المقدمة فيما يتعلق بنفقات المشاريع الرئيسية.

20 - وتميز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بين العقود التي يتصرف فيها المكتب بصفته طرفا رئيسيا والعقود التي يتصرف فيها بصفته وكيلًا. وبعبارة أخرى، في الحالات التي يقدم فيها المكتب الخدمات مع تحمّل المخاطر الكبيرة التي تترتب على تولّي زمام الأمور، أي بالتصرف كطرف رئيسي، تُقيّد الإيرادات بالكامل في بيان الأداء المالي. أما في الحالات التي يقدم فيها المكتب الخدمات نيابة عن شركائه، من دون تحمّل إلا مخاطر طفيفة في تولّي زمام الأمور، أي بالتصرف كوكيل، فلا يرد في البيان سوى الإيرادات الصافية.

21 - ويبلغ الفرق بين رقمي الإنجاز الإجمالي والإيرادات المحسوبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 2 365,2 مليون دولار في شكل معاملات بالوكالة. ويرد في الجدول 1 من الفصل الثالث، موجز للإيرادات والمصروفات المقابلة للخدمات الأساسية الخمس التي يقدمها المكتب وهي: البنى التحتية،

والمشتريات، وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية. وتُستمد هذه الأرقام من البيانات المالية التي تورّد نفس الأرقام محسوبة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة للأنشطة الرئيسية الخمسة (انظر الملاحظة 20).

22 - وبعد خصم المصروفات السنوية وتكاليف الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين، بلغ صافي الفائض لعام 2021 ما قدره 90,4 مليون دولار، مقارنة بصافي الفائض البالغ 39,5 مليون دولار لعام 2020.

الجدول 1 من الفصل الثالث

الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات/المصروفات) محسوبة وفقاً مضافاً إليها مجموع إجمالي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعاملات بالوكالة الإنجاز			
الإيرادات			
314,8	1,1	315,9	عقود الإنشاء (البنى التحتية)
162,6	1 743,2	1 905,8	المشتريات
86,9	380,1	467,0	الإدارة المالية
22,9	205,0	227,9	إدارة الموارد البشرية
611,7	35,8	647,5	إدارة المشاريع الأخرى
3,8	-	3,8	إيرادات متنوعة
6,0	-	6,0	إيرادات المعاملات غير التبادلية
1 208,7	2 365,2	3 573,9	مجموع الإيرادات
المصروفات			
(298,4)	(1,1)	(299,5)	عقود الإنشاء (البنى التحتية)
(107,1)	(1 743,2)	(1 850,3)	المشتريات
(66,5)	(380,1)	(446,6)	الإدارة المالية
(11,5)	(205,0)	(216,5)	إدارة الموارد البشرية
(575,8)	(35,8)	(611,6)	إدارة المشاريع الأخرى
(1 059,3)	(2 365,2)	(3 424,5)	مجموع مصروفات المشاريع
(85,8)	-	(85,8)	مخصوصاً منه: التكاليف الإدارية للمكتب
(1 145,1)	(2 365,2)	(3 510,3)	مجموع المصروفات
63,6	-	63,6	الفائض المتأتي من الخدمات
26,8	-	26,8	مضافاً إليه: صافي الدخل المالي
90,4	-	90,4	فائض المكتب لعام 2021

الأصول والخصوم

23 - بيان المركز المالي هو موجز شامل لأصول المكتب وخصومه. وتُدْرَج فيه جميع خصوم المكتب وأصوله.

المركز المالي في نهاية عام 2021

24 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغت الخصوم المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين 107,1 ملايين دولار. وتولت مؤسسة اكتوارية تقدير هذه الخصوم بصورة مستقلة. وترد تفاصيل الحسابات في الملاحظة 15. ولئن كان هذا المبلغ يمثل أفضل تقدير لخصوم المكتب، فإنه يظل خاضعا لدرجة من عدم اليقين، ويرد ذلك في تحليل الحساسية. وإدراكا لعدم اليقين هذا، ستظل الافتراضات الاكتوارية قيد الاستعراض، وسيجري استكمال تقدير الخصوم سنويا.

25 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغت قيمة أصول المكتب 5 173,0 ملايين دولار، وهو مبلغ يزيد عن الخصوم البالغة 4 812,6 مليون دولار، مما يترك أصولا صافية قيمتها 360,4 مليون دولار.

26 - وكانت أهم الأصول هي الاستثمارات القصيرة الأجل، التي بلغت 2 994,4 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 2 100,7 مليون دولار في نهاية عام 2020.

27 - ويتكون نحو 76 في المائة من نقدية المكتب واستثماراته من المساهمات التي وردت مقدما من الشركاء ضمن تكلفة تنفيذ المشاريع. ويبين المركز النقدي القوي للمكتب أنه قادر على مواصلة تمويل حافظة مماثلة من برامج العمل في المستقبل مع شركائه.

صافي الأصول

28 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد رصد مخصصات لجميع الخصوم المعروفة، بلغت قيمة صافي الأصول التي يحتفظ بها المكتب 360,4 مليون دولار. وقد قُيِّدَت مكاسب اكتوارية بلغت قيمتها 4,9 ملايين دولار تتعلق بتقييم استحقاقات الموظفين في نهاية السنة، وخسائر مترتبة على القيمة العادلة قدرها 21,5 مليون دولار متأتية من الأدوات المالية المتاحة للبيع، وهو ما أثر في زيادة مجموع الاحتياطيات.

29 - واستنادا إلى الحساب وفق شرط توافر الحد الأدنى من الاحتياطي التشغيلي الذي أقره المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2021 (انظر DP/OPS/2021/6)، كان لزاما على المكتب الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي بقيمة لا تقل عن 138,8 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويستند ذلك إلى ضرورة الاحتفاظ بنسبة 25 في المائة لنفقات خط خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة لنفقات خطوط الخدمات الأخرى، و 33 في المائة للتكاليف الإدارية، مع تخصيص معامل نسبته 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة، و 20 في المائة للسنة التي قبلها.

30 - وفي عام 2019، أنشأت المديرية التنفيذية للمكتب احتياطيا للنمو والابتكار على أساس سلطتها المفوضة بموجب النظام المالي والقواعد المالية للمكتب. والغرض من احتياطي النمو والابتكار هو الاستثمار في قدرة المكتب المستقبلية على درّ الإيرادات. وقد حُدِّدَت قيمة الاحتياطي بنسبة 50 في المائة من فائض الاحتياطيات التشغيلية. وحتى الآن، مؤل هذا الاحتياطي أنشطة في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لتحفيز الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق التي تشمل جميع فئات

المجتمع والتي ستمسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ احتياطي النمو والابتكار 111,1 مليون دولار (124,3 مليون دولار في عام 2020)، منها 63,0 مليون دولار دفعها المكتب في مشاريع في إطار المبادرة.

السيولة

31 - يُظهر بيان التدفقات النقدية أن النقدية ومكافئات النقدية التي يحتفظ بها المكتب انخفضت بمقدار 101.1 مليون دولار خلال عام 2021. ولا يزال المكتب يتمتع بمركز قوي فيما يتعلق برأس المال المتداول.

نتيجة الميزانية

32 - تقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إعداد بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. ويبلغ هذا البيان عن الإيرادات والمصروفات الفعلية مقارنة بميزانية الإدارة التي أقرها المجلس التنفيذي والتي تغطي التكاليف الإدارية للمكتب لفترة السنتين 2020-2021.

33 - وبالنسبة لعام 2021، كانت النتيجة الإجمالية للميزانية إيجابية، حيث حقق المكتب إيرادات صافية قدرها 61,9 مليون دولار، على أساس الميزانية، من تقديمه الخدمات. وبلغ مجموع إيرادات المكتب من الرسوم الإدارية والخدمات الواجبة السداد وإيرادات الخدمات الاستشارية 136,6 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بمبلغ 107,4 ملايين دولار في عام 2020، متجاوزاً بنسبة 3 في المائة القيمة المدرجة في الميزانية النهائية وهي 132,5 مليون دولار.

جيم - تميُّز الأشخاص

34 - في نهاية عام 2021، بلغ مجموع عدد موظفي المكتب 5 362 موظفاً، مقابل 5 028 في عام 2020. وإضافة إلى موظفي المكتب، أُديرت عقود لحساب مجموعة من الشركاء. وفي نهاية عام 2021، بلغ عدد الأشخاص المتعاقدين مع المكتب 12 815 شخصاً، بزيادة عن العدد البالغ 12 536 شخصاً في عام 2020 (انظر الجدول أدناه)

الجدول 2 من الفصل الثالث

عدد الموظفين، حسب الفئة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

النموذج التعاقدى	الموظفون	المتعاقدين	المجموع
موظفو المكتب	720 ^(أ)	4 642	5 362
موظفو الشركاء	-	7 453	7 453
مجموع الموظفين	720	12 095	12 815

(أ) يشمل هذا الرقم الموظفين في المنظمات التي يقدم فيها المكتب خدمات الأمانة كمبادرة مستضافة، الذين يخضعون لنفس السياسات والإجراءات المنطبقة على موظفي المكتب.

مركز الأفراد الذين يعملون بعقود مبرمة مع المكتب وحالة نشرهم

35 - في عام 2021، تعاقد المكتب مع مقدم خدمات خارجي لإجراء استقصاء لمدى اهتمام الموظفين، بما في ذلك مجالات تركيز المكتب مثل النوع الاجتماعي، والتنوع والشمول، وثقافة إدارة الأداء، والتعلم والتطوير الوظيفي. وستُستخدم نتائج الاستقصاء لإثراء القرارات الاستراتيجية والبرامج والمبادرات مع السعي إلى تعزيز الاهتمام على مستوى الفريق في جميع أنحاء المكتب. ويجري نشر نتائج استقصاء الموظفين لعام 2021، وعقد جلسات لتبادل النتائج وتخطيط العمل على مستوى المكتب وعلى المستويين الإقليمي والمحلي.

36 - كان عام 2021 عاما بارزا بالنسبة للمكتب، حيث تحقّق التكافؤ بين الجنسين عبر القوى العاملة بشكل عام من خلال دعم القيادة التنفيذية المستمر، وزيادة المساءلة واتباع ممارسات العمل المراعية للمنظور الجنساني التي تتسم بالشمول وإتاحة فرص تنمية القدرات القيادية، فضلا عن تعزيز ممارسات التوظيف واستراتيجيات الاتصال بالموهب. وواصل الفريق الاستشاري المعني بالشؤون الجنسانية، المؤلف من كبار المديرين من جميع المناطق، تقديم التوصيات لفريق القيادة العليا مرتين في السنة. ومع إطلاق استراتيجية المكتب للمساواة بين الجنسين والتنوع والشمول للفترة 2022-2025، ستوسع اللجنة نطاق عملها في المستقبل. وواصل المكتب عمله في برنامج المواهب المبتدئة بهدف دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين مع الاستثمار في تنمية القدرات الوطنية. ويضم البرنامج 15 مشاركا من مراكز العمل الشاقة، 92 في المائة منهم من النساء.

37 - وفي البلدان التي يحتفظ فيها المكتب بمكاتب فعلية، كان 96 عضوا من أعضاء الإدارة العليا من مواطني البلد المعني، وهو ما يمثل 16 في المائة من العدد الإجمالي من موظفي المكتب على مستوى الإدارة العليا البالغ 616 موظفا. وفي عام 2020، كان 91 مديرا من بين كبار المديرين البالغ مجموعهم 597 شخصا من رعايا بلد مركز العمل، ويمثل ذلك نسبة 15 في المائة من العدد الإجمالي (تُعرّف الإدارة العليا بأنها الموظفون المعينون في الرتبة 11 وما فوقها من رتب لجنة الخدمة المدنية الدولية). وفي نهاية عام 2021، كان أكثر من 600 موظف من موظفي المكتب يعملون في مراكز عمل شاقة (وهي المواقع المصنفة من باء إلى هاء وفقا لتصنيف مراكز العمل من حيث المشقة الذي وضعتة لجنة الخدمة المدنية الدولية).

38 - وفي عام 2021، استعاد حوالي 5 550 موظفا من موظفي المكتب من فرص التعلم. وقيّم 90 في المائة من المشاركين في برامج التعلم أنشطة التعلم بأنها "مهمة جدا" أو "مهمة". وكان 91 في المائة من المشاركين فيها يعملون في الميدان؛ و 9 في المائة منهم في المقر. وبلغت نسبة النساء منهم 51 في المائة؛ ونسبة الرجال 49 في المائة.

39 - وواصل المكتب التركيز على أن يكون القادة مجهزين تجهيزا جيدا للقيادة أثناء الجائحة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإدارة الأداء والعمل عن بُعد والعمل عن بعد جزئياً. وفي عام 2021، واصل المكتب تعزيز ثقافته المتعلقة بإدارة الأداء وتلقّي التعليقات من خلال تقديم دعم هادف للمشرّفين والمؤوسين. وعلاوة على ذلك، عمل المكتب من أجل منع التحرش الجنسي ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهما من مبادرات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تحديد وتنفيذ استراتيجيات تسهم في تمتع المستفيدين من خدماته والأفراد التابعين له بأعلى المعايير المتعلقة بضمان حقوقهم. وركز المكتب تركيزا إضافيا على إنكفاء الوعي والمساءلة بشأن معايير السلوك، ومنع التحرش، والتعسف في استعمال السلطة، ومكافحة التمييز، مع تعزيز ثقافة القيادة الشاملة للجميع والتحالف وعدم السكوت عن الخطأ.

40 - وفي عام 2021، استمرت القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19، وأثرت ترتيبات العمل عن بعد، كليا أو جزئيا، على طرق تنفيذ برامج تنمية القدرات القيادية. وبناء على العمل المنجز في عام 2020 لتكليف مكونات البرامج التي تُنفَّذ بالحضور الشخصي ليتسنى تنفيذها في أشكال افتراضية بالكامل، واصل المكتب استخدام أساليب مبتكرة للتوجيه الجماعي والتعلم التجريبي، فضلا عن عمليات محاكاة القيادة عبر الوسائل الافتراضية بالشراكة مع بائعين متخصصين خارجيين. وإضافة إلى ذلك، جُرب المكتب منصة جديدة للتعلم الاجتماعي والتواصل الاجتماعي في بيئة افتراضية. وتخرج ما مجموعه 17 مشاركا من برنامج قيادة الأشخاص و 60 مشاركا من برنامج أسس القيادة من بين المجموعات التي بدأت هذين البرنامجين في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، استُهل برنامج "قيادة الأشخاص" باللغتين الانكليزية والإسبانية لفائدة مجموعتين من الأشخاص. ولا تزال مواضيع من قبيل القيادة الشاملة للجميع والتنوع والمساواة بين الجنسين في صميم مضمون هذين البرنامجين وذلك بهدف تعزيز التزام المكتب بتميز الأشخاص.

41 - ومع استمرار الجائحة في عام 2021، ظل رفاة الموظفين أحد مجالات التركيز. وواصل المكتب تعزيز دعمه للرفاه لضمان حصول جميع الموظفين على الدعم والخدمات الضرورية. وإلى جانب الأدوات المتاحة لإدارة الإجهاد، شملت عروض التعلم تقديم المشورة بشأن الأزمات للأفراد وتنظيم جلسات مشورة جماعية مستهدفة لمجموعات من الأشخاص. وواصل المكتب تمديد عروض العمل عن بعد وتوسيع نطاقها، مشيرا إلى أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسمح بالاستمرار في تصريف الأعمال، وشمل ذلك الانتقال إلى العمل عن بُعد وعقد الاجتماعات الافتراضية واستخدام منصات التعاون. وقد اعتمد المكتب مبادئ توجيهية بشأن مستقبل العمل، وبشأن مواضيع من قبيل ترتيبات العمل المرنة ومساحات العمل، وممارسات ومبادئ توجيهية للعودة إلى أماكن العمل، والوضع التنظيمي والتصميم. وواصل المكتب أيضا توفير أدوات وتوجيهات فعالة للإدارة تساعد المشرفين على الاضطلاع بالإدارة عن بُعد وتعزز الاتصالات المنتظمة التي تقوم بها القيادة العليا.

دال - المساءلة والشفافية بوصفهما قيمة أساسية لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

42 - شملت الإنجازات التي تحققت خلال عام 2021 ما يلي:

(أ) اجتمع مجلس العملاء التابع للمكتب للمرة الثانية في شباط/فبراير 2021، بعد إنشائه في عام 2019. والغرض من مجلس العملاء هو العمل كهيئة استشارية للمديرة التنفيذية للمكتب ودعم طموح المكتب المتمثل في التواصل بمزيد من الحس الاستراتيجي مع الشركاء بإنشاء واجهة بينية يقدم من خلالها العملاء تعليقاتهم بشأن تقديم الخدمات بصورة منتظمة؛

(ب) حافظ المكتب على نظامه لإدارة السلامة والصحة المهنيين وفقا لمعيار 'المنظمة الدولية للتوحيد القياسي 45001' ومبادرة لتحسين السلامة والصحة المهنيين على نطاق المنظمة تسمى "تحقيق الهدف صفر". ويشكل ذلك الأساس الذي يقوم عليه امتثال المكتب لمتطلبات اعتماد نظم السلامة والصحة المهنيين في جميع مؤسسات الأمم المتحدة (CEB/2015/HLCM/7/Rev.2)، ولنشرة الأمين العام بشأن بدء العمل بنظام إدارة السلامة والصحة المهنيين (ST/SGB/2018/5)؛

(ج) نُفذت عدّة عمليات لزيادة قدرات المكتب المتعلقة بالبيانات. فقد أطلق نظام oneUNOPS، وهو منصة بيانات جديدة توفر مستودعا مركزيا وموحدا للبيانات والتقارير ولوحات المتابعة

على مستوى الكيان المكتب بأسره، وتدعم بالتالي عملية اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات وتعزز المرونة التشغيلية. وإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب منصة جديدة لإدارة حالات الغياب، متاحة لجميع الموظفين عبر أي جهاز ومتكاملة مع النظام المركزي لتخطيط الموارد oneUNOPS، ليصبح حساب الاستحقاقات أكثر موثوقية. وأخيراً، اتخذ المكتب خطوات كبيرة باتجاه وضع اللمسات الأخيرة على نقل جميع تطبيقات الأعمال إلى البنية التحتية السحابية، مما يعزز أمنه المعلوماتي؛

(د) بحلول نهاية عام 2021، بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات 97 في المائة، ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بمعدل التنفيذ القوي بالفعل البالغ 96 في المائة المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وكانت هناك أربع توصيات لا تزال معلقة منذ فترة طويلة من بين التوصيات التي صدرت قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بأكثر من 18 شهراً (في 30 حزيران/يونيه 2020 أو قبله)، ويقارن هذا العدد بالتوصيات الاثنتي عشرة التي كانت لا تزال معلقة لمدة تزيد عن 18 شهراً في نهاية عام 2020، والتي أُغْلِقَتْ 8 توصيات منها منذ ذلك الحين. وترد تفاصيل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلقة بالمكتب في عام 2021 في تقرير مخصص لذلك (DP/OPS/2022/3).

هاء - نظام المراقبة الداخلية وفعاليتها

43 - المديرية التنفيذية مسؤولة أمام المجلس التنفيذي عن إنشاء وتعهد نظام للمراقبة الداخلية يتواءم مع النظام المالي والقواعد المالية للمكتب ويمتثل لها.

العناصر الرئيسية لنظام المراقبة الداخلية

44 - تتألف العناصر الرئيسية التي يعتمدها المكتب في مجال المراقبة الداخلية من السياسات والإجراءات والمعايير والأنشطة الرامية إلى كفالة إجراء جميع العمليات باقتصاد وكفاءة وفعالية. وهي تشمل التقيد بسياسات الأمم المتحدة التي أرستها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي، والأمين العام؛ وتوثيق العمليات والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن المديرية التنفيذية عن طريق التوجيهات العملية للمكتب؛ تفويض السلطة في أداة الضوابط الأساسية الجديدة مع توافق مسارات الحصول على الموافقة مع الهيكل التنظيمي؛ ونظام إدارة أداء الموظفين؛ ووضع ضوابط رئيسية على امتداد سلسلة الإمداد الخاصة بالمكتب بهدف التصدي لأي مخاطر على الأنشطة الأساسية؛ وقيام كل من الإدارة والمجلس التنفيذي برصد النتائج والإبلاغ عنها.

45 - وعقب إنشاء إطار المكتب المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال في عام 2019، ركز المكتب على مواصلة تعزيز نظام المراقبة الداخلية طوال عامي 2020 و 2021. وأدى ذلك إلى ما يلي:

(أ) تنفيذ نظام مركزي لتكنولوجيا المعلومات لاستعراض واعتماد مهام تفويض السلطة والوصول إلى المنصات الأساسية للمكتب؛

(ب) تنقيح التعليمات التنفيذية التنظيمية بشأن تفويض السلطة وإطار المساءلة لتتمشى مع تحديث النظام؛

(ج) إنشاء فرقة عمل شاملة لعدة وظائف تُعنى بتفويض السلطة تهدف إلى توحيد إسناد تفويضات السلطة فيما يتعلق بالأدوار الرئيسية في المكتب؛

(د) إجراء تقييم ذاتي سنوي للقيادة العليا بشأن فعالية مبادئ الرقابة الداخلية الواردة في التوجيه التنظيمي؛

(هـ) حصول المدير الإقليمي على شهادة الرقابة الداخلية السنوية، وهي عبارة عن توقيع رسمي على تقييم ذاتي للضوابط الرئيسية داخل المناطق؛

46 - واستنادا إلى مبادئ الإطار المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال المذكور أعلاه، وكجزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، تتبع الإدارة المركزية للمخاطر في المكتب نهجا شاملا لإدارة المخاطر الرئيسية على مختلف المستويات التنظيمية. ويُنفذ هذا النهج من خلال قواعد موحدة (نشر توجيه تنظيمي وتعليمات تشغيلية)، وعمليات متكاملة (التوجيه المتعلق بنظام ضبط جودة العمليات)، وأدوات مشتركة (نظام oneUNOPS Projects) وتصنيفات مشتركة (فئات المخاطر، ونطاق تقييم المخاطر، وما إلى ذلك). وبشكل أكثر تحديدا، تشمل الإدارة المركزية للمخاطر ثلاثة مستويات مترابطة هي:

(أ) إدارة مخاطر العمليات، التي تتعلق بإدارة المخاطر عبر الإنترنت طيلة فترة تنفيذ مشاريع المكتب والتزاماته من أجل تيسير التنفيذ الناجح لعمليات المكتب؛

(ب) إدارة المخاطر التنظيمية، التي تتعلق بإدارة المخاطر على مستوى الكيان الجغرافي، مثل المخاطر التي تؤثر على سمعة الكيان وديمومته المالية وأهدافه العامة؛

(ج) إدارة المخاطر المؤسسية، التي تتعلق بإدارة المخاطر التي يتعرض لها المكتب بوصفه كيانا عالميا، مثل المخاطر التي تؤثر على سمعة المكتب وديمومته المالية.

فعالية نظام المراقبة الداخلية

47 - يشكل نظام المراقبة الداخلية الذي يعتمده المكتب عملية متواصلة ترمي إلى رصد أنشطته الأساسية ودعمها وتحسينها. ونتيجة لذلك، لا يمكن للنظام إلا أن يوفر تأكيدات معقولة، وليست مطلقة، بأن المكتب سيحقق النتائج والأهداف المتوقعة منه. وتساعد إجراءات المراقبة الداخلية على الحد من تعرض المكتب للمخاطر إلى مستوى مقبول من خلال تنفيذ أنشطة المراقبة والرصد على نطاق العمليات التشغيلية الأساسية للمكتب. وقد أنشأت المديرية التنفيذية هياكل للإدارة والإبلاغ مكّنت من تقييم فعالية نظام المراقبة الداخلية طوال العام. وعقدت المديرية التنفيذية اجتماعات منتظمة مع العناصر الرئيسية لهيكل إدارة المكتب، بما في ذلك المجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والموظف المعني بالأخلاقيات والامتثال، ومجلس مراجعي الحسابات. وتُعزز عمليات المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر خلال هذه الجلسات بتوصيات بشأن المخاطر التي تبلغ مستويات غير مقبولة. وأخذت المديرية التنفيذية في الاعتبار أيضا التعقيبات الواردة من فريق القيادة العليا وكبار المديرين بشأن فعالية عملية التدقيق لنظام المراقبة الداخلية. وعلى أساس هذه الأنشطة، قدمت تأكيدات معقولة، وإن لم تكن مطلقة، بشأن فعالية نظام المراقبة الداخلية وأكدت أنها ليست على علم بوجود أي مشاكل كبيرة.

48 - ويعتمد المكتب إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي في وضع إطار المراقبة الداخلية. ويوفر الإطار تأكيدات معقولة بأن المكتب سيحقق الأهداف التالية: (أ) كفاءة العمليات وفعاليتها؛ (ب) موثوقية عملية الإبلاغ ودقتها؛ (ج) الامتثال لقواعد وأنظمة المكتب والأمم المتحدة؛ وفي عام 2021، واصل المكتب تشغيل إطار المراقبة الداخلية في جميع عملياته الأساسية الخمس. وتشمل المنهجية المعتمدة

تحليلاً ومسحاً مفصلين للعملية، وتقييماً للمخاطر، وتقييماً لإجراءات المراقبة المنفذة للتخفيف من تلك المخاطر. وتشارك الجهات المسؤولة عن السياسات في المكتب في هذه العملية، مما يمكن من إبراز المخاطر والمسؤولية عنها. وقد جرت موازنة تقييمات المخاطر المتعلقة بإجراءات المراقبة الداخلية للمكتب مع إطار الإدارة المركزية للمخاطر بهدف تحسين أوجه التآزر وتوفير لمحة شاملة عن مشهد المخاطر التي يتعرض لها المكتب.

واو - آفاق المستقبل

الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

49 - أقر المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر 2021، الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2022-2025⁽⁴⁾. وتستند الخطة إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وأعرب المجلس في قرار، عن تقديره للعملية التشاورية في إعداد الخطة، واعترف بالإسهامات التي يمكن للمكتب أن يقدمها لتوسيع قدرة البلدان على التنفيذ، استناداً إلى أولوياتها واحتياجاتها الوطنية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف.

50 - وعلاوة على ذلك، شدد المجلس التنفيذي على القيمة المضافة لإسهامات مكتب خدمات المشاريع في البنى التحتية الجيدة والمشتريات العامة والاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، ورحب بتقديم مكتب خدمات المشاريع المساعدة للبلدان التي يحتاج فيها الناس إلى المساعدة، بما في ذلك في أشد الحالات هشاشة. وشجع المكتب على مواصلة القيام بدوره باعتباره مورد مركزي لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك للحكومات وجميع الشركاء الآخرين وتحسين القيمة المقترحة في إطار ولايته على جميع الشركاء لكي يستفيدوا من خبرة المكتب التقنية والدعم في التنفيذ الفعال من حيث التكلفة.

51 - وأيد المجلس التنفيذي أيضاً مواصلة السعي إلى تحقيق الجودة والتميز التنظيمي في ضوء الأهداف التي وضعتها إدارة مكتب خدمات المشاريع، وشجع الاستثمار الداخلي من أجل الرفع من سرعة تنفيذ الدروس المستفادة من العمل في ظروف كوفيد-19 ولاستكشاف أي إمكانات غير مستغلة للرقمنة. وسيقدم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2024.

الديمومة المالية للمكتب

52 - أجرى المكتب تقييماً لمرونته وقدرته فيما يتعلق بالاستمرار في العمل بمستوى النشاط الحالي طوال عام 2021 وما بعده على الرغم من آثار الجائحة. وبناء على ذلك، أعدت البيانات المالية لعام 2021 على أساس استمرارية الأعمال.

53 - وتمشياً مع قرار المجلس التنفيذي 21/2021، سيواصل المكتب سعيه إلى فرض رسوم عند مستويات لا تتراكم فيها فوائض تفوق الاحتياطات التشغيلية المقدرة تقديراً واقعياً، مما يكفل قدرة المكتب على الاستدامة مالياً. وبناء على الطلب، سيقدم المكتب تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام 2022 عن هذه المسألة والمسائل ذات الصلة.

(4) انظر قرار المجلس التنفيذي 20/2021.

الفصل الرابع

البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021 ديسمبر 2020		المرجع	
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
3 879	5 186	7	الملاحظة
18 368	19 573	6	الملاحظة
760 584	1 214 068	10	الملاحظة
38 890	29 996	11	الملاحظة
881	1 221	13	الملاحظة
822 602	1 270 044		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
12 214	15 321	8	الملاحظة
5 365	24 576	12	الملاحظة
		13	الملاحظة
41 045	42 246		حسابات المشاريع المستحقة القبض
16 246	14 301		المبالغ المدفوعة مقدما
27 533	29 235		الحسابات الأخرى المستحقة القبض
2 100 667	2 994 397	10	الملاحظة
883 975	782 834	14	الملاحظة
3 087 045	3 902 910		مجموع الأصول المتداولة
3 909 647	5 172 954		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم غير المتداولة
104 770	106 301	15	الملاحظة
4 195	2 243	23	الملاحظة
108 965	108 544		مجموع الخصوم غير المتداولة

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2020		المرجع	
			الخصوم المتداولة
38 460	40 056	15	الملاحظة استحقاقات الموظفين، في الأجل القصير
290 861	868 186	16	الملاحظة الحسابات المستحقة الدفع
		17	الملاحظة السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع
1 818 835	1 402 744		الإيرادات المؤجلة
1 359 045	2 369 783		النقدية المحتفظ بها للمشاريع بالوكالة
3 273	16 844	18	الملاحظة الخصوم الأخرى
3 662	6 429	23	الملاحظة المخصصات
3 514 136	4 704 042		مجموع الخصوم المتداولة
3 623 101	4 812 586		مجموع الخصوم
286 546	360 368		صافي الأصول
			صافي الأصول/حقوق الملكية
4 783	9 699	19	الملاحظة المكاسب/الخسائر الاكتوارية
11 141	(10 334)	19	الملاحظة القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
21 988	138 764	19	الملاحظة الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي
124 317	111 119	19	الملاحظة احتياطي النمو والابتكار
124 317	111 120	19	الملاحظة الفوائض المتراكمة
286 546	360 368		مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
3 909 647	5 172 954		مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثانياً - بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020 31 كانون الأول/ديسمبر	2021 31 كانون الأول/ديسمبر	المرجع	
الإيرادات			
1 160 603	1 198 968	20	الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع
2 897	3 799		إيرادات متنوعة
5 694	5 967	20	إيرادات المعاملات غير التبادلية
1 169 194	1 208 734		مجموع الإيرادات
المصروفات			
392 534	367 580	20	الخدمات التعاقدية
300 938	307 038	21	تكاليف الموظفين الأخرى - الأفراد الآخرون
149 255	135 691	21	المرتبات واستحقاقات الموظفين - الموظفون
96 065	90 972	20	التكاليف التشغيلية
129 454	207 582		اللوازم والمواد الاستهلاكية
44 419	25 870		السفر
22 526	6 356	20	المصروفات الأخرى
4 507	3 341	6	استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 027	768	7	إهلاك الأصول غير الملموسة
1 140 725	1 145 198		مجموع المصروفات
28 469	63 536		الفائض المتأتي من العمليات
24 464	7 695	22	الإيرادات المالية
(13 433)	19 150	22	المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن أسعار الصرف
11 031	26 845		صافي الإيرادات/(المصروفات) المالية
39 500	90 381		الفائض للفترة

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثالثاً - بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع		
252 044	الملاحظة 19	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2020
287		التسويات المسجلة في السنة للفترة السابقة ^(أ)
252 331	الملاحظة 19	الرصيد الافتتاحي المعاد بيانه في 1 كانون الثاني/يناير 2020
(7 204)		المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية للفترة
1 919		التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
39 500		الفائض للفترة
286 546	الملاحظة 19	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2021
4 916		المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية للفترة
(21 475)		التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
90 381		الفائض للفترة
360 368	الملاحظة 19	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(أ) حدث خطأ في الفترة السابقة قدره 0,3 مليون دولار في عام 2020 في الرصيد الافتتاحي لعام 2020 وأُفصح عنه بالكامل في الملاحظة 7 على البيانات المالية لعام 2020 (انظر A/76/5/Add.11).

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابعاً - بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020		المرجع
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية				
39 500	90 381	الفائض للفترة المالية		
التحركات غير النقدية:				
1 027	768	7	الملاحظة	الإهلاك
4 507	3 341	6	الملاحظة	الاستهلاك
1	-	6	الملاحظة	اضمحلال القيمة
(101)	-	20	الملاحظة	السلع العينية
(24 464)	(7 695)	22	الملاحظة	الإيرادات المالية
13 433	(19 150)	22	الملاحظة	المكاسب/الخسائر الناشئة عن صرف العملات الأجنبية
33 903	67 645	صافي الفائض قبل التغيرات في رأس المال المتداول		
التغيرات في رأس المال المتداول				
18 224	3 542	13	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
2 509	(3 107)	8	الملاحظة	(الزيادة)/(النقصان) في المخزونات
(10 902)	(4 540)			(الزيادة)/(النقصان) في الحسابات المستحقة القبض
(7 264)	1 945	13	الملاحظة	(الزيادة)/(النقصان) في المبالغ المدفوعة مقدماً
18 648	8 043	15	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين (بعد خصم المكاسب الاكتوارية)
11 989	639 322			الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
1 405 148	594 647	17	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع
(220)	815	23	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في المخصصات
1 438 132	1 240 667	تأثير التدفقات النقدية على التغيرات في رأس المال المتداول		
394	117	22	الملاحظة	الإيرادات المالية الواردة للنقدية ومكافئات النقدية
1 472 429	1 308 429	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابعاً - بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (تابع)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		
اقتناء الأصول غير الملموسة	(2 075)	(2 526)
العائدات المتأتية من بيع الأصول غير الملموسة	-	-
اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات	(5 178)	(4 945)
العائدات المتأتية من بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات	633	920
شراء الاستثمارات	(9 104 785)	(6 511 052)
العائدات المتأتية من استحقاق الاستثمارات	7 667 378	5 382 105
إيرادات الفوائد المقبوضة عن الاستثمارات	29 153	35 491
إيرادات الفوائد المقبوضة عن الأصول المالية الأخرى	4 492	-
الإيرادات/التكاليف المالية المخصصة للمشاريع	(9 091)	(12 340)
شراء الأصول المالية الأخرى	(4 247)	(20 000)
العائدات المتأتية من التصرف في الأصول المالية الأخرى	619	-
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	(1 423 101)	(1 132 347)
تأثير التغيرات في أسعار الصرف (بعد خصم المشتقات)	13 510	(15 525)
تسوية القيمة العادلة لمكافئات النقدية	21	(26)
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية^(أ)	(101 141)	324 531
النقدية ومكافئات النقدية في بداية الفترة	883 975	559 444
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة^(ب)	782 834	883 975

(أ) لا يوجد فرق بين النقدية ومكافئات النقدية في بيان التدفقات النقدية وفي بيان المركز المالي.

(ب) يُفصح عن عناصر النقدية ومكافئات النقدية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 في الملاحظة 14.

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامساً - بيان المقارنة بين الميزانية الفعلية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	ميزانية الإدارة لفترة السنتين 2020-2021 ^(أ)	ميزانية الإدارة لعام 2021	ميزانية الإدارة لعام 2021	المبالغ الفعلية لعام 2021	الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
مجموع الإيرادات لفترة	181 001	90 501	132 488	136 573	4 085
موارد الإدارة					
الوظائف	27 135	13 568	14 030	13 812	(218)
تكاليف الموظفين العامة	20 382	10 191	10 160	10 769	609
السفر	8 703	4 352	2 591	880	(1 711)
الخبراء الاستشاريون	66 420	33 210	36 704	34 079	(2 625)
مصروفات التشغيل	12 851	6 426	5 834	3 963	(1 871)
الأثاث والمعدات	967	484	2 076	1 971	(105)
المبالغ المردودة	2 042	1 021	1 270	1 229	(41)
إجمالي استخدام موارد الإدارة	138 500	69 250	72 665	66 703	(5 962)
المشطوبات والمخصصات والفائض الخاص بالطوارئ	22 501	11 251	-	6 520	6 520
الاستثمار الاستراتيجي من الفائض	20 000	10 000	11 000	1 470	(9 530)
إجمالي استخدام الموارد	181 001	90 501	83 665	74 693	(8 972)
صافي الإيرادات على أساس الميزانية	-	-	48 823	61 880	13 057

(أ) DP/OPS/2019/5.

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الملاحظات على البيانات المالية لعام 2021

الملاحظة 1

الكيان المصدر للبيانات المالية

1 - مهمة المكتب هي مساعدة الناس على بناء حياة أفضل ومساعدة البلدان على تحقيق السلام والتنمية المستدامة. والمكتب منظمة ذاتية التمويل، إذ إنه لا يتلقى أي تبرعات أو أنصبة مقررّة من الدول الأعضاء، ويعتمد على الإيرادات التي يكسبها من تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات الأخرى. وقد أنشئ المكتب ككيان مستقل في 1 كانون الثاني/يناير 1995؛ ويوجد مقره في كوبنهاغن.

2 - ويتولى المجلس التنفيذي للمكتب تحديد أنشطته وإعداد ميزانية الإدارة الخاصة به. والمكتب مكلف بمساعدة شركائه على توسيع نطاق قدرتهم على التنفيذ في شتى الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية، بما في ذلك من خلال أنشطة تنمية القدرات. ويقوم المكتب، من خلال خدمات المشاريع التي يقدمها، بدعم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في تحقيق الأهداف العالمية للدول الأعضاء والأهداف المحلية للشعوب والبلدان. ويشكل المكتب موردا تشغيليا للدول الأعضاء وللاأمين العام، ويدعم رؤيتهم الواسعة المتمثلة في "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁵⁾.

3 - وعملا بقرار الجمعية العامة 176/65 ومقررات المجلس التنفيذي اللاحقة⁽⁶⁾، كُلف المكتب بالعمل كمقدم خدمات لمختلف الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والعمل الإنساني وحفظ السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والحكومات المانحة والمستفيدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والقطاع الخاص.

4 - ويضطلع المكتب بدور المورد الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في عمليات الشراء وإدارة العقود، وكذلك في الأعمال المدنية وتطوير البنى التحتية المادية، بما يشمل أنشطة تنمية القدرات المتصلة بذلك. ويمكن للمكتب أن يقدم مساهمات ذات قيمة مضافة، إذ يوفر للشركاء خدمات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة في مجالات إدارة المشاريع، والموارد البشرية، والإدارة المالية، والخدمات العامة/المشتركة.

5 - ويتّبع المكتب فيما يقدمه من خدمات نهجا موجّها نحو تحقيق النتائج. ويشجع المكتب في عمليات المشاريع الجديدة وينفذها بأسلوب يتسم بالسرعة والشفافية والمسؤولية الكاملة. ويُكَيّف المكتب خدماته حسب احتياجات كل شريك من شركائه، إذ يقدم جميع أنواع الخدمات، من الحلول القائمة بذاتها إلى إدارة المشاريع الطويلة الأجل. وتشمل خطوط الخدمات الأساسية ما يلي:

(أ) البنى التحتية: يستفيد المكتب من خبراته وتجاريه في إنشاء البنى التحتية الطارئة والدائمة. ويظل المكتب مسؤولاً عن أعمال التشييد، ولذلك فهو يتحمل المسؤولية عن هذه المشاريع باعتباره الطرف الرئيسي فيها؛

(5) انظر DP/OPS/2017/5 وقرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

(6) قرارات المجلس التنفيذي 25/2009 و 21/2010 و 23/2013 و 12/2015 و 12/2016 و 19/2016 و 16/2017.

(ب) المشتريات: يستخدم المكتب شبكته للمشتريات في شراء المعدات واللوازم نيابةً عن زبائنه ووفقاً لما يحدده من مواصفات. ولا يحتفظ المكتب بملكية البنود التي يشتريها لأنها تُسَلَّم مباشرة إلى الزبون النهائي؛

(ج) إدارة المشاريع: يتحمل المكتب مسؤولية إنجاز ناتج أو أكثر من نواتج المشاريع التي يتولى فيها تنسيق جميع جوانب تنفيذ المشروع باعتباره الطرف الرئيسي فيها؛

(د) الخدمات الأخرى: يضطلع المكتب، نيابةً عن شركائه، بخدمات إدارة الموارد البشرية التي تشمل التوظيف والتعيين وإدارة عقود الموظفين. ولا يعمل الأفراد المعيّنون تحت إشراف المكتب. ويقدم المكتب خدمة أخرى هي إدارة الأموال أو تدبيرها، حيث يتصرف بصفته وكيلًا وفقاً للولاية التي يحددها له الشريك.

6 - ويرد وصف إضافي لحسابات المعاملات التي يقوم بها المكتب، بصفته وكيلًا وبصفته طرفاً رئيسياً، في السياسة المحاسبية المنطبقة على محاسبة المشاريع.

الملاحظة 2

أساس إعداد البيانات المالية

7 - ينص البند 23-01 من النظام المالي للمكتب على إعداد البيانات المالية السنوية بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك باتباع العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية. وفي الحالات التي تغفل فيها هذه المعايير مسألة بعينها، يُعتمد المعيار الملائم من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد طُبِّقت السياسات المحاسبية باستمرار في إعداد هذه البيانات المالية وعرضها.

8 - ويجري إعداد هذه البيانات المالية على أساس استمرارية أعمال المكتب، وأن المكتب سيواصل القيام بعمله والاضطلاع بولايته في المستقبل المنظور.

9 - ويجري إعداد هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق، وهي تغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الملاحظة 3

موجز لسياسات المحاسبة الهامة

10 - ترد أدناه السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية.

محاسبة المشاريع

11 - يُميّز المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 9: الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية بين العقد الذي يتصرف فيه المكتب بصفته طرفاً رئيسياً والعقد الذي يتصرف فيه بصفته وكيلًا. ولذلك، فإن الإيرادات المتأتية من المشاريع التي يتصرف فيها المكتب بصفته طرفاً رئيسياً تُقَيَّد بالكامل في بيان الأداء المالي، بينما في حالة المشاريع التي يعمل فيها المكتب بصفته وكيلًا نيابةً عن شركائه، يجري الإبلاغ عن صافي الإيرادات فقط في بيان الأداء المالي. وترد في الملاحظة 20 معلومات إضافية عن المعاملات

بالوكالة. وبصرف النظر عما إذا كان المكتب يتصرف بصفته طرفاً رئيسياً أو بصفته وكيلًا، تُقيد جميع المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع المتصلة بالمشاريع في بيان المركز المالي في نهاية الفترة، وترد في بيان التدفقات النقدية. وعلى وجه الخصوص، عندما يستلم المكتب مقداً مبالغاً من الشركاء، يُعتبر فائض النقدية الواردة لقاء تكاليف ومصرفات متكبّدة بمثابة سُلْفٍ نقدية واردة مخصصة للمشاريع ويُسجّل هذا الفائض باعتباره خصماً؛ وبالنسبة للمشاريع التي تتجاوز تكاليفها المتكبّدة قيمة النقدية الواردة من الزبون، يُقيد الرصيد المتبقي بوصفه مبلغاً مستحق القبض.

العملة الوظيفية وعملة العرض

12 - دولار الولايات المتحدة هو عملة المكتب الوظيفية والعملة التي تُعرض بها هذه البيانات المالية. وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية والجداول والملاحظات إلى أقرب ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتحوّل المعاملات، بما في ذلك البنود غير النقدية، المنقّذة بعملات أخرى غير الدولار، إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ إجراء المعاملة. وتُقيد في بيان الأداء المالي، في نهاية الفترة، المكاسب والخسائر في صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تسوية هذه المعاملات وفروق الصرف غير المحققة (المكاسب والخسائر) نتيجة تحويل العملات.

الأدوات المالية

الاستثمارات

13 - يحتفظ المكتب باستثماراته باعتبارها أصولاً مالية "متاحة للبيع". وتُقيّم الأصول عند قيدها الأول بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملات المترتبة بشكل مباشر على اقتنائها. وتُقيّد الزيادة أو النقصان في أصل الأوراق المالية المحمية من التضخم لخزانة الولايات المتحدة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. وبالنسبة لسائر الأدوات المتاحة للبيع، تُستخدم قيمتها العادلة للقياس لاحقاً على أساس أسعار السوق المعروضة المستقاة من أطراف ثالثة ذات دراية، إلى أن يُلغى قيد الأصل المالي، وعندئذ تُقيد المكاسب أو الخسائر التراكمية، المقيدة سابقاً في إطار صافي الأصول/حقوق الملكية، في الفائض أو العجز. ويحتفظ المكتب باستثماراته في أربع حافظات مختلفة، وتختلف أنواع الأوراق المالية المودعة فيها على النحو المبين أدناه:

(أ) رأس المال المتداول (يتعلق بالمساهمات الواردة مقابل المشاريع): الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية الصادرة عن وكالات حكومية وتلك الصادرة عن كيانات رسمية أخرى ومنظمات متعددة الأطراف (التي تقتصر على 50 في المائة من أصول حساب الاستثمار)، والمعاملات الآجلة المتداولة في السوق، والسندات المدعومة (التي تقتصر على 20 في المائة من أصول حساب الاستثمار)؛

(ب) الاحتياطيات (تتعلق بالاحتياطيات التشغيلية للمكتب): الأوراق المالية المحمية من التضخم لخزانة الولايات المتحدة، والسندات الاستثمارية للشركات بدولارات الولايات المتحدة، وديون الأسواق الناشئة المقومة بدولارات الولايات المتحدة، وأسهم الأسواق المتقدمة، والسندات السيادية العالمية، والنقدية ومكافئات النقدية؛

(ج) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (يتعلق باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة): الأوراق المالية المحمية من التضخم لخزانة الولايات المتحدة، والسندات الاستثمارية للشركات بدولارات الولايات

المتحدة، وديون الأسواق الناشئة المقومة بدولارات الولايات المتحدة، والسندات ذات الإيرادات العالية، أسهم الأسواق المتقدمة، وصناديق الاستثمارات العقارية الاستثمارية؛

(د) احتياطي النمو والابتكار: الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية الصادرة عن وكالات حكومية وتلك الصادرة عن كيانات رسمية أخرى ومنظمات متعددة الأطراف (التي تقتصر على 50 في المائة من أصول حساب الاستثمار)، والمعاملات الآجلة المتداولة في السوق، والسندات المدعومة (التي تقتصر على 20 في المائة من أصول حساب الاستثمار).

- 14 - وتُعيّد إيرادات الفوائد المكتسبة من الاستثمارات في بيان الأداء المالي خلال الفترة التي اكتسبت فيها.
- 15 - وتُصنّف استثمارات المكتب على أنها أصول متداولة إذا حانت آجال استحقاقها أو إذا اعتزمت الإدارة التصرف فيها في غضون 12 شهرا من نهاية فترة الإبلاغ.

الأصول المالية الأخرى

16 - تتعلق الأصول المالية الأخرى باستثمارات المكتب المستدامة في البنى التحتية والابتكار، وهي مكونة من قروض وحسابات مستحقة القبض وفقا للمعيار رقم 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. والقروض والحسابات المستحقة القبض أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها، وهي غير معروضة في أي سوق نشطة، وتشمل الأصول المحتفظ بها للبيع حقوق ملكية سهمية وسندات قابلة للتحويل إلزاميا.

17 - وتُعيّد الأصول المالية الأخرى، المصنفة كقروض ومبالغ مستحقة القبض، أولا بقيمتها العادلة، بما يشمل تكاليف المعاملات المعزوة مباشرة إليها، وتُقاس بعد ذلك بالتكلفة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري بعد خصم الإهلاك. وسعر الفائدة الساري هو السعر الذي تُخصم على أساسه المقبوضات النقدية المقبلة المقدرّة بدقة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي، في حين تُقاس الأصول المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وتُعيّد المكاسب أو الخسائر في القيمة العادلة في إطار صافي الأصول/حقوق الملكية.

الأصول والخصوم الأخرى

18 - يحتفظ المكتب بعقود آجلة ومعاملات آجلة لصرف العملات الأجنبية بهدف إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية.

19 - ولا يطبق المكتب المحاسبة التحوطية على أدواته المالية المشتقة. وفي الحالات التي لا تُغلق فيها المشتقات في تاريخ الإبلاغ، يُبلغ في بيان المركز المالي عن المشتقات التي لها قيمة عادلة موجبة كأصول أخرى (متداولة)، في حين يُبلغ عن المشتقات التي لها قيمة عادلة سالبة كخصوم أخرى (متداولة). وتُعيّد المكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الإيرادات المالية في بيان الأداء المالي.

النقدية ومكافئات النقدية

20 - تشمل النقدية ومكافئات النقدية على النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والودائع لأجل وأدوات سوق المال المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية حيثما كان الأجل الأولي أقل من 90 يوما. ويُحتفظ بها بالقيمة الاسمية، مطروحا منها اعتماد مخصص للخسائر المنظورة.

الحسابات المستحقة القبض

21 - تُقاس الحسابات المستحقة القبض مبدئيا بالقيمة العادلة ثم بالتكلفة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري بعد خصم الإهلاك مطروحا منها اعتماد مخصص للمبالغ غير القابلة للتحويل. ويشمل هذا الحساب المبالغ المتعلقة بالعربيين المدفوعة على ذمة عمل أنجز لكن لم يسدد الزبون ثمنه بعد.

22 - وتُدْرَج الحسابات المستحقة القبض في الأصول المتداولة، ما عدا تلك التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا بعد نهاية فترة الإبلاغ. وتُصنّف تلك القروض والحسابات المستحقة القبض بوصفها أصولا غير متداولة.

الحسابات المستحقة الدفع

23 - تُقاس الحسابات المستحقة الدفع مبدئيا بالقيمة العادلة، أي المبلغ المتوقع أن يُدفع لتسديد الخصوم، ثم بالتكلفة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري بعد خصم الإهلاك.

اضمحلال قيمة الأصول المالية

24 - في نهاية كل فترة إبلاغ، يُقدّر المكتب ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية.

25 - ولا تضمحل قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية، أو يجري تكبد خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة إلا إذا توافرت أدلة موضوعية على اضمحلال القيمة نتيجة وقوع حدث أو أكثر بعد القيد الأولي للأصل ("حدث مؤدّى إلى خسارة") وإذا كان لذلك الحدث المؤدي إلى الخسارة أثر، يمكن تقديره بطريقة موثوقة، في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية.

26 - وبالنسبة للأصول المالية المسجلة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك، يُقاس مبلغ الخسارة بوصفه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسارة الائتمانية المستقبلية التي لم تُتكدّب بعد) بعد تخفيضها وفق سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي. وتُخفّض القيمة الدفترية للأصل ويُقيّد مبلغ الخسارة في بيان الأداء المالي.

27 - وبالنسبة للاستثمارات المصنفة بوصفها استثمارات متاحة للبيع، فإن انخفاض القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها بدرجة كبيرة أو مطوّلة يدل على أنه قد يتعين إخضاع الاستثمار لاضمحلال القيمة. فإذا توافر أي دليل من هذا القبيل بالنسبة لهذه الأصول، فإن الخسارة التراكمية - المقيسة باعتبارها الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمة ذلك الأصل المالي - يكون قد سبق قيدها في الأرباح أو الخسائر - تُحدّف من الفائض (العجز) التراكمي ويُقيّد في بيان الأداء المالي.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

- 28 - يقيد المكتب الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية مطروحا منها قيمة الخسائر الناجمة عن الاستهلاك وضمحلل القيمة، وفقا للمعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الممتلكات والمنشآت والمعدات. وبالنسبة لأي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات المتلقاة كمساهمة عينية، تُعتبر القيمة العادلة في تاريخ اقتنائها هي تكلفتها، تمشيا مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).
- 29 - ويستهلك المكتب الممتلكات والمنشآت والمعدات على أساس القسط الثابت على مدار عمرها الإنتاجي المقدر، باستثناء الأراضي والأصول قيد التشييد غير المستهلكة. وتخضع الممتلكات والمنشآت والمعدات أيضا لاستعراض سنوي منتظم للتحقق من عمرها الإنتاجي المتبقي وتحديد أي اضمحلال في قيمتها.
- 30 - وترسمل بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات الفردية عندما تساوي قيمة اقتنائها الأصلية عتبة 2 500 دولار المحددة لفئات الأصول أو تزيد عنها، باستثناء تحسينات الأصول المستأجرة، حيث تبلغ العتبة المعمول بها 10 000 دولار.
- 31 - وخلال السنة المالية الحالية، أُجري استعراض العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات، تمشيا مع متطلبات المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما أسفر عن تمديد العمر الإنتاجي لبعض فئات الأصول. ووافقت الإدارة على هذه التغييرات خلال عام 2021 وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021، مع بقاء التغييرات الإجمالية ضمن المعايير الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول 1 من الفصل الرابع

استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات

فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات	العمر الإنتاجي المقدر (بعدد السنوات) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	عتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة)
الأراضي والمباني	10-40	2 500
المركبات	5-20	2 500
تحسينات الأماكن المستأجرة	10	10 000
المصانع والمعدات	3-10	2 500
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3-10	2 500

- 32 - وتُستعرض الممتلكات والمنشآت والمعدات في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ، للوقوف على اضمحلال القيمة، مع مراعاة مختلف مؤشرات الاضمحلال. ويُقيد أي خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة في بند المصروفات الأخرى ضمن بيان الأداء المالي عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل ما قيمة خدمته القابلة للاسترداد.

الأصول غير الملموسة

33 - تشمل أصول المكتب غير الملموسة مجموعات البرامجيات المشتراة، والبرامجيات المطوّرة داخليا، والأصول غير الملموسة قيد الإنشاء. وتُقيّد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة مخصصا منه الإهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة بما يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 31: الأصول غير الملموسة. وتُقيّد التراخيص السنوية للبرامجيات بوصفها مصروفات، وتُسوّى حسب الاقتضاء طبقا لأي عنصر من عناصر الدفع المقدم.

34 - ولا تخضع الأصول قيد الإنشاء للإهلاك. ويُحسب إهلاك الأصول غير الملموسة الأخرى على مدى الأعمار الإنتاجية المقدّرة للأصول باستخدام طريقة القسط الثابت. وخلال السنة المالية الحالية، أُجري استعراض العمر الإنتاجي لفئات الأصول غير الملموسة للمكتب تمشيا مع متطلبات المعيار 31 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما أسفر عن تمديد العمر الإنتاجي لبعض فئات الأصول. ووافقت الإدارة على هذه التغييرات خلال عام 2021 وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021، وهي موضحة في الجدول أدناه.

الجدول 2 من الفصل الرابع

إهلاك الأصول غير الملموسة

العمر الإنتاجي المقدر في تمديد/تقصير) العمر العمر الإنتاجي المقدر في عتبة الرسملة (بـدولارات فئة الأصول غير الملموسة عام 2020 (بعدد السنوات) الإنتاجي عام 2021 (بعدد السنوات) الولايات المتحدة)			
6	4	10	100 000
3	2	5	2 500

35 - وتخضع الأصول غير الملموسة لاستعراض سنوي للتحقق من عمرها الإنتاجي المتبقي وتحديد أي اضمحلال في قيمتها.

المخزونات

36 - تُقيّد كمخزونات المواد الخام المشتراة بالجملة مسبقا لتنفيذ المشاريع، والمؤن الموجودة في نهاية الفترة المالية. وتُقدّر قيمة المخزونات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. وتُقدّر التكلفة باستخدام طريقة "الوارد أولا يُصرف أولا".

37 - وتشمل تكلفة المخزون التكاليف المنكبدة في اقتناء المخزون والتكاليف الأخرى المنكبدة في إيصاله إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة (تكاليف الشحن على سبيل المثال).

عقود الإيجار

38 - استعرض المكتب الممتلكات والمعدات التي يستأجرها ولم يتحمل في أي وقت من الأوقات جزءا ذا شأن من مخاطر الملكية ومنافعها. وبناء على ذلك، تُقيّد جميع عقود الإيجار بوصفها عقود إيجار تشغيلية.

39 - وتُحمّل المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي على بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وتُرصد مخصصات، حسبما تقتضي شروط عقد الإيجار، لتغطية تكاليف إصلاح أوجه التدهور في الممتلكات المستأجرة.

استحقاقات الموظفين

40 - يقيّد المكتب الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- (أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي يتعين تسويتها في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة؛
- (ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛
- (ج) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛
- (د) تعويض إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

41 - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل على المرتبات، والجزء الجاري من إجازة زيارة الوطن، والإجازة السنوية، وعناصر استحقاقات الموظفين الأخرى (بما في ذلك منح الانتداب، ومنح التعليم، وإعانات الإيجار) المستحقة الدفع في غضون سنة من نهاية الفترة، وتُحسب بقيمتها الاسمية.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

42 - المكتب هو من المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

43 - وتُعزّض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في صندوق المعاشات التقاعدية، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف علىفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. ولا يتسنى للمكتب ولا لصندوق المعاشات التقاعدية تحديد الحصة التناسبية للمكتب في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق. ومن ثم، تتعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تمشيا مع الشروط الواردة في المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وتُنقذ التقييمات الاكتوارية باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. أما الأرباح والخسائر الاكتوارية فيقيدها المكتب مباشرة في بند صافي الأصول/حقوق الملكية في الفترة التي تحدث فيها.

44 - وتُقيّد اشتراكات المكتب في الخطة خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

45 - تشتمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل على الجزء غير الجاري من استحقاقات إجازة زيارة الوطن.

استحقاقات إنهاء الخدمة

46 - لا تُقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة باعتبارها مصروفات إلا في الحالات التي يكون فيها المكتب ملتزماً، التزاماً يمكن إثباته ودون وجود إمكانية واقعية للرجوع عنه، بخطة رسمية مفصلة تقضي بإنهاء توظيف الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، أو بمنحه استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقمّ لتشجيع الموظفين على الإنهاء الطوعي لخدمتهم. ويبلغ عن استحقاقات إنهاء الخدمة التي تُسوّى في غضون 12 شهراً بالمبلغ المتوقع دفعه. وإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحين بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم.

المخصصات والمصروفات الطارئة

47 - تُرصد مخصصات لتغطية الخصوم والمصاريف المستقبلية في الحالات التي يقع فيها على عاتق المكتب التزامٌ قانوني أو ضمني رهن نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، ويكون من المحتمل أن يُطالب المكتب بتسوية ذلك الالتزام. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي يُحتمل فيها أن تتجاوز التكاليف المتوقعة لإنجاز أحد مشاريع التشييد المبالغ القابلة للاسترداد.

48 - والخصوم الاحتمالية هي التزامات يُحتمل أن تنشأ عن أحداث وقعت في الماضي لن يتأكد وجودها إلا عندما يقع أو لا يقع في المستقبل حدثاً أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة التي لا تخضع كليةً لسيطرة المكتب. ويُفصح عن الخصوم الاحتمالية في الملاحظات على البيانات المالية ما لم تكن إمكانية تحقيقها بعيدة.

الإيرادات

49 - يقيدّ المكتب الإيرادات في إطار بند المعاملات التبادلية بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع التشييد ومشاريع التنفيذ ومشاريع الخدمات والمعاملات غير التبادلية.

50 - وفي الحالات التي يمكن فيها قياس ناتج المشروع بشكل موثوق، تُقيّد الإيرادات المتأتية من مشاريع التشييد (المعيار 11 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عقود الإنشاء) والمعاملات التبادلية الأخرى (المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية) بالإحالة إلى مرحلة اكتمال المشروع في نهاية الفترة، مقيسة بنسبة التكاليف المتكبدة لإتمام العمل حتى تاريخه من التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع. وعندما يتعدّد تقدير ناتج المشروع بشكل موثوق، تُقيّد الإيرادات إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد التكاليف المتكبدة.

51 - ورغم أن المكتب لا يتلقّى أي تبرعات أو أنصبة مقررة من الدول الأعضاء، فإن ثمة إيرادات تنشأ من حين لآخر من معاملات غير تبادلية، وكثيراً ما يكون ذلك متعلقاً بالهبات والخدمات العينية (المعيار 23

من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية). وتقاس الإيرادات غير التبادلية (التبرعات) بالقيمة العادلة وتُدرج ضمن الإيرادات المتنوعة في بيان الأداء المالي. وقد اختار المكتب ألا يقيد الخدمات العينية في بيان الأداء المالي، بل أن يُفصح عن أهم هذه الخدمات في الملاحظات على البيانات المالية.

المصروفات

52 - تُحتسب مصروفات المكتب على أساس الاستحقاق. وتُقيد المصروفات على أساس مبدأ الإنجاز، أي وفاء المورد بالالتزام التعاقدية حينما تُستلم السلع أو تُقدّم الخدمات، أو حينما تحدث زيادة في الخصوم أو يحدث نقصان في الأصول. ولذلك، فإن قيد المصروفات لا يرتبط بتوقيت دفع النقدية أو مكافئاتها.

الضرائب

53 - يتمتع المكتب بامتياز الإعفاء من الضرائب، وتُغفى أصوله وإيراداته وسائر ممتلكاته من جميع الضرائب المباشرة. وبناء على ذلك، لا يُرصد أي اعتماد لأي التزام ضريبي.

صافي الأصول/حقوق الملكية

54 - مصطلح "صافي الأصول/حقوق الملكية" هو المصطلح المعياري المستخدم في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للإشارة إلى المركز المالي المتبقي (الأصول مطروحا منها الخصوم) في نهاية الفترة، ويتألف من رأس المال المساهم به والفوائض وأوجه العجز المتراكمة، والاحتياطيات. ويمكن أن يكون صافي الأصول/حقوق الملكية إيجابيا أو سلبيا.

55 - وفي غياب أي مساهمات رأسمالية، تمثل الاحتياطيات التشغيلية صافي أصول المكتب، على النحو المفصل في الملاحظة 19.

الإبلاغ القطاعي

56 - القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يمكن تمييزها عن سواها والتي يكون من المناسب تقديم المعلومات المالية بشأنها بشكل منفصل. وبالنسبة للمكتب، فإن المعلومات القطاعية تركز على الأنشطة الرئيسية المتعلقة بمراكزه التشغيلية المنفصلة وبمقره. وهذه أيضا هي الطريقة التي يستخدمها المكتب في قياس أنشطته وفي إبلاغ المديرية التنفيذية بالمعلومات المالية.

مقارنة الميزانية

57 - يُقرّ المجلس التنفيذي تقديرات الميزانية لفترة السنتين، وخاصة الإيرادات الصافية المستهدفة محسوبة على أساس الاستحقاق. ويمكن للمجلس التنفيذي، أو للمديرية التنفيذية من خلال ممارسة السلطة المفوضة، أن يجريا تعديلات على الميزانيات في وقت لاحق من أجل إعادة توزيع الاعتمادات المالية ضمن الميزانية الإدارية المعتمدة لفترة السنتين، بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات أو تخفيضها، بشرط أن تظل الإيرادات الصافية المستهدفة لفترة السنتين كما هي دون تغيير حسبما أقرها المجلس.

58 - وتُعد ميزانية المكتب على أساس الاستحقاق المعدل، في حين تُعد البيانات المالية للمكتب على أساس الاستحقاق. وفي بيان الأداء المالي، تُصنّف المصروفات حسب طبيعتها. وفي الميزانية الإدارية المعتمدة، تصنف المصروفات حسب عناصر التكلفة أو مصدر التمويل الذي سُمِحَ عليه المصروفات. وبمقتضى المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية، تجري مطابقة المجاميع الواردة في بيان المقارنة بين الميزانية المعتمدة والمبالغ الفعلية مع صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، وصافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار، وصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية على النحو الوارد في بيان التدفقات النقدية.

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

59 - ينطوي إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالضرورة على استخدام تقديرات محاسبية وافتراسات الإدارة واجتهاداتها. وتشمل المجالات التي تكتسي فيها تلك التقديرات أو الافتراضات أو الاجتهادات أهمية بالنسبة لبيانات المكتب المالية، على سبيل المثال لا الحصر، التزامات استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ والمخصصات؛ وقيد الإيرادات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن المبالغ المقدرة في هذه البيانات المالية.

60 - وتستند التقديرات والافتراضات والاجتهادات إلى التجربة السابقة وغيرها من العوامل، ومنها التوقعات لأحداث مقبلة يُعتقد أنها توقعات معقولة في ظل الظروف القائمة. وهي تخضع لاستعراض مستمر.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

61 - تتوقف القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين على عدد من العوامل التي تُحدّد على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. وتوضع الافتراضات الاكتوارية لاستقراء الأحداث المقبلة، وتُستخدم في حساب استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل. وتسجل الملاحظة 15 الافتراضات المقدمة أثناء الحساب وتحليلا لحساسية تلك الافتراضات.

المخصصات

62 - يلزم اللجوء إلى الاجتهاد بشكل كبير في تقدير الالتزامات الحالية التي تنشأ عن أحداث وقعت في الماضي، بما في ذلك المطالبات القانونية والعقود المثقلة بالالتزامات. وتستند هذه الاجتهادات إلى خبرة المكتب السابقة في هذه المسائل وتمثل أفضل التقديرات الحالية للخصوم. وتعتقد الإدارة أن مجموع المخصصات المرصودة للأغراض القانونية كافية، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة حاليا. وترد معلومات إضافية بهذا الشأن في الملاحظتين 23 و 24.

المخصصات المرصودة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في تحصيلها

63 - يحتفظ المكتب بمخصصات مرصودة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في تحصيلها، على النحو المبين بالتفصيل في الملاحظة 13. وتستند هذه التقديرات إلى تحليل لنقادم أرصدة الزبائن وإلى ظروف ائتمانية معينة، والاتجاهات السابقة، وخبرة المكتب، مع أخذ الأحوال الاقتصادية في الحسبان أيضا. وتعتقد الإدارة أن مخصصات اضمحلال قيمة الديون المشكوك في تحصيلها كافية، استنادا إلى المعلومات

المتاحة حالياً. ونظراً لأن المخصصات المرصودة للديون المشكوك في تحصيلها تستند إلى تقديرات الإدارة، فإنها قد تكون عرضة للتغيير متى أُتيحت معلومات أفضل.

تقييد الإيرادات

64 - تُقاس الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية وفقاً للمرحلة التي يصل إليها إنجاز العقد. ويتطلب هذا القياس تقدير التكاليف المتكبدة التي لم تُسَدَّد بعد، ومجموع تكاليف المشروع. ويُعدّ هذه التقديرات موظفون ومستشارون مؤهلون تقنياً، وهو مما يقلل درجة عدم اليقين، وإن كان لا يزيله.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت ولكن لم تدخل بعدُ حيز التنفيذ

65 - يتطلب المعيار 3 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، الإفصاح عن المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام التي صدرت ولكنها لم تدخل بعدُ حيز التنفيذ. وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير التالية:

المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية

66 - في آب/أغسطس 2018، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 41: الأدوات المالية، ليحل محل المعيار 29، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ولُحسِّن بشكل كبير من جدوى المعلومات المتعلقة بالأصول المالية والخصوم المالية. ويحدد المعيار الجديد متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها لتحل محل المتطلبات المنصوص عليها في المعيار 29. وسيحقق ذلك عن طريق استحداث ما يلي: (أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛ (ب) اتباع نموذج استشفافي لاضمحلال القيمة؛ (ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية. ورغم تعديل تاريخ نفاذ المعيار الجديد بسنة واحدة بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المكتب سيعتمد المعيار الجديد، حسب الاقتضاء، بحلول تاريخ النفاذ الجديد في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويقوم المكتب بتقييم أثر هذا المعيار الجديد على بياناته المالية قبل تاريخ التنفيذ، وسيكون جاهزاً لتنفيذه بحلول تاريخ نفاذه.

مسودة عرض المعيار 70: الإيرادات المصحوبة بالتزامات أداء

67 - في شباط/فبراير 2020، وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسودة عرض المعيار 70: الإيرادات المصحوبة بالتزامات أداء، ووافق على فترة عرض مدتها ستة أشهر من تاريخ النشر. وتستند مسودة عرض المعيار 70 إلى المعيار 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن، وقد وُسِّع نطاقها لكي ينطبق على ترتيبات ملزمة ليست تعاقدية بالضرورة. وتستكمل مسودة عرض المعيار 70 المعيارين 9: الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية، و 11: عقود الإنشاء، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولهذه المسودة نطاق واسع للتركيز بشكل أكبر على نقل السلع أو الخدمات إلى أطراف ثالثة مستفيدة.

مسودة عرض المعيار 71: الإيرادات غير المصحوبة بالتزامات أداء

68 - تمت الموافقة أيضاً على مسودة عرض المعيار 71، الإيرادات غير المصحوبة بالتزامات أداء، التي تستكمل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية

(الضرائب والتحويلات). وهي تتناول الإيرادات التي تنشأ عن ترتيبات ملزمة تتضمن التزامات حالية من غير التزامات الأداء، كما تتناول إيرادات لا صلة لها بترتيبات ملزمة.

مسودة عرض المعيار 72: مصروفات التحويل

69 - تمت الموافقة كذلك على مسودة عرض المعيار 72: مصروفات التحويل، التي تتعلق بمعاملات يقوم فيها كيان ما بنقل موارد إلى طرف آخر دون الحصول مباشرة على شيء مقابل ذلك. وتعكس المعالجة المحاسبية لمصروفات التحويل المصحوبة بالالتزامات أداء المعالجة المحاسبية للإيرادات المصحوبة بالالتزامات أداء الواردة في مسودة عرض المعيار 70.

70 - وقد صدرت مسودات العرض الثلاث المذكورة أعلاه، وعُقدت مشاورات عامة في عام 2020. ولم تُحدّد بعد تواريخ تنفيذ مسودات العرض هذه، ومن غير المعروف حالياً ما إذا كان مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيضع الصيغة النهائية لهذه المشاريع قبل نهاية عام 2022. ويُقدّر المكتب أن أقرب موعد لتنفيذ مسودات العرض سيكون في عام 2024.

مسودة عرض المعيار 75: عقود الإيجار

71 - في كانون الثاني/يناير 2021، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسودة عرض المعيار 75: عقود الإيجار، لتحل محل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 13: عقود الإيجار ولتتسق مع هذا المعيار ومع المعيار 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: عقود الإيجار. ومن المقرر تقديم الردود في إطار المشاورات خلال عام 2021. وتوفر مسودة عرض المعيار 75: عقود الإيجار إرشادات إضافية لنماذج المحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار لكل من المستأجرين والمؤجرين وتتناول مسائل خاصة بالقطاع العام مثل عقود الإيجار بشروط ميسرة وحقوق الوصول وغيرها من الترتيبات الشبيهة بعقود الإيجار في القطاع العام.

الملاحظة 4

إدارة رأس المال

72 - يُعرّف المكتب رأس المال الذي يديره بأنه إجمالي أصوله الصافية التي تتألف من الفوائض والاحتياطيات المتراكمة، على النحو المفصل في الملاحظة 19.

73 - وفي عام 2021، اتخذ المجلس التنفيذي قراراً يتعلق باحتياطيات المكتب التي تظهر في البيانات المالية لعام 2021.

74 - وجرى تكييف الحد الأدنى الإلزامي للاحتياطي التشغيلي للمكتب لتوفير حماية أفضل للمكتب ككيان ذاتي التمويل من كيانات الأمم المتحدة، تمشياً مع المخاطر التي تواجهها المنظمة. وحدد المجلس التنفيذي حداً أدنى جديداً للاحتياطي التشغيلي في عام 2021 في الفقرة 5 من مقرره 21/2021 (انظر DP/2022/2). ووافق المجلس التنفيذي على تغيير الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي المطلوب للمكتب ليصبح 25 في المائة لنفقات خطوط خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة لنفقات بنود الخدمات الأخرى، و 33 في المائة للتكاليف الإدارية، مع تخصيص معامل نسبته 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة، و 20 في المائة للسنة التي قبلها.

75 - وفي عام 2019، أنشأت المديرية التنفيذية للمكتب احتياطيا للنمو والابتكار على أساس سلطتها المفوضة بموجب النظام المالي والقواعد المالية للمكتب. والغرض من احتياطي النمو والابتكار هو الاستثمار في قدرة المكتب المستقبلية على درّ الإيرادات. وحتى الآن، مول هذا الاحتياطي أنشطة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لتحفيز الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق التي تشمل جميع فئات المجتمع والتي ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

76 - ويرمي المكتب من وراء إدارة رأس المال إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) دعم عمليات المكتب الطويلة الأجل بغية كفالة استمرارية المكتب وسلامته من الناحية المالية باعتباره منشأة عاملة؛

(ب) إنجاز مهمته وتحقيق أهدافه، على النحو المحدد في خطته الاستراتيجية؛

(ج) ضمان الأمن في الظروف الصعبة وتوفير السيولة الكافية لتلبية احتياجاته النقدية التشغيلية؛

(د) الحفاظ على رأس المال.

77 - ومن أجل تحقيق المكتب لأهدافه في مجال إدارة رأس المال، فإن لديه خطة استراتيجية مدتها أربع سنوات تقترحها المديرية التنفيذية ويقرها المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح المكتب ميزانية الإدارة الخاصة به لفترة السنتين بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويوافق عليها المجلس التنفيذي. وتحدد الخطة الاستراتيجية والميزانية خطة عمل المكتب. ووفقا للبند 13-01 من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، تتحمل المديرية التنفيذية المسؤولية وتخضع للمساءلة عن تخطيط استخدام الموارد التي يديرها المكتب وإصدار الاعتمادات والمخصصات بفعالية وكفاءة لتعزيز سياسات المكتب وأهدافه وأنشطته.

78 - وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب، من أجل إدارة أصوله وموارده المالية بفعالية، بصياغة بيان بمبادئ الاستثمار تستعرضه اللجنة الاستشارية للاستثمار بانتظام بالتعاون مع المديرية التنفيذية وكبيرة الموظفين الماليين ومديرية شؤون الإدارة.

79 - ولا يخضع المكتب لمتطلبات رأسمالية مفروضة من الخارج، ولكن المجلس التنفيذي يستعرض الخطة الاستراتيجية والميزانيات ويوافق عليها.

5 الملاحظة

إدارة المخاطر المالية

80 - وضع المكتب سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقا لنظامه المالي وقواعده المالية. وهو يتعرض لمجموعة متنوعة من مخاطر السوق، تشمل على سبيل المثال لا الحصر مخاطر العملات ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. ويرد موجز للنهج الذي يتبعه المكتب في إدارة المخاطر في الفرع المتعلق بإجراءات المراقبة الداخلية من بيان المديرية التنفيذية المرفق بهذه البيانات المالية.

81 - وقد عهد المكتب بإدارة الاستثمارات والإشراف عليها على السواء إلى كيانات مهنية اختارها من خلال عملية من عمليات الشراء التي يقوم بها. وهناك بعض الاستثمارات مع الجهة الوديعة تُدار داخليا من

خلال قسم الخزنة التابع للمكتب. وتُسجَل الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول باسم المكتب، أما الاستثمارات في أي من صناديق التمويل الجماعي فتُسجَل باسم مدير الصندوق. وفي كلتا الحالتين، تحتفظ الجهة الوديعة التي يعينها المكتب بالأوراق المالية القابلة للتداول وبوحدات صناديق التمويل الجماعي.

82 - وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية للاستثمار:

(أ) رأس المال المتداول: المحافظة على القيمة الاسمية للأموال المتصلة بالمشاريع من أجل كفاءة توفر التمويل لمشاريع المكتب؛

(ب) الاحتياطيات: توفير الأمن والسيولة في الظروف الصعبة، ودعم عمليات المكتب الطويلة الأجل؛

(ج) الرعاية الصحية: توفير الأموال لسداد استحقاقات الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة لموظفي المكتب من خلال إدارة الأصول فيما يتعلق بالخصوم ذات الصلة.

83 - ويمتثل توزيع حافظات المكتب بين فئات الأصول أو العملات أو المناطق الجغرافية للمبادئ التوجيهية التالية:

(أ) الحفاظ على رأس المال بالقيمة الاسمية الذي يشكل الهدف الرئيسي لحافظة رأس المال المتداول للمكتب، ويشكل الحفاظ على رأس المال بالقيمة الحقيقية الهدف الرئيسي لحافظة احتياطيات المكتب، ويشكل توليد عائد كاف لمواجهة الطفرات المستقبلية في صافي الالتزام المتعلق بخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الهدف الرئيسي لحافظة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

(ب) السيولة اعتبار رئيسي في إدارة حافظات المكتب وشرط من شروط النظام المالي والقواعد المالية، وتحديد القاعدتان 02-22 و 06-22. والسيولة أقل أهمية من عائدات حافظة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بسبب أفق الحافظة الاستثماري الأطول أجلا؛

(ج) العائد المتوقع من الحافظات أقل أهمية من الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على رأس المال والسيولة، باستثناء حافظة المكتب للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي تركز في المقام الأول على توليد العائدات؛

(د) التنوع (على نطاق فئات الأصول، والاستراتيجيات، والمناطق الجغرافية، والعملات، والأدوات المالية) يقلل من المخاطر؛

(هـ) لا ينبغي الإقدام على المخاطر إلا في حال توفّر تحقيق عائد، أي يجب تجنب المخاطر التي لا تعود بنفع؛

(و) الإيرادات الثابتة فئة من الأصول الأساسية للمكتب، بالنظر إلى مهمة وأهداف الحوافز التي يتولى المكتب المسؤولية عنها؛ وتحتفظ حافظة المكتب للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمخصصات مرصودة لأسهم، والحال نفسه ينطبق على حافظة المكتب للاحتياطي التشغيلي، ولكن بدرجة أقل.

84 - واللجنة الاستشارية للاستثمار التابعة للمكتب هي هيئة استشارية مستقلة في مجال الاستثمار تساعد المدير التنفيذي للمكتب على إدارة أصوله والإشراف عليها، بما في ذلك اختيار وتقييم مديري الأصول وأمنائها.

مخاطر العملات

- 85 - يتلقى المكتب مساهمات من مصادر تمويل وعملاء بعملات غير دولار الولايات المتحدة، ومن ثم فهو معرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات. ويسدد المكتب أيضا المدفوعات بعملات غير دولارات الولايات المتحدة.
- 86 - وتراقب الإدارة مخاطر العملات عن كثب، بوسائل مثل الرصد الدقيق لمستوى الرصيد النقدي في الحسابات المصرفية بالعملات المحلية، والحفاظ على الأرصدة المصرفية بالعملات ذاتها التي تُسَدَّد بها المدفوعات للبايعين.
- 87 - وتبلغ أعلى تقديرات وضععتها الإدارة للتغيرات المحتملة في أسعار الصرف إزاء دولار الولايات المتحدة ما نسبته 10 في المائة. ويبين الجدول أدناه الأثر المحتمل لإعادة التقييم النقدي للعملات الرئيسية في تاريخ الإبلاغ والزيادة أو النقصان في صافي الأصول والفائض بالمبالغ المبيّنة.

الجدول 3 من الفصل الرابع

تحليل حساسية مخاطر العملات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيسكو البيسكو الهيرفنيا المكسيكي الأرجنتيني الأوكرانية النيورو	الجنبيه البر الشاقل الإسرائيلي فرنك الجماعة كيبات الإسترليني الإثيوبي الجديد	المالية الأفريقية ميانمار	الغورد الهايتي
845	231	43	29
356	117	38	38
254	50	43	38
845	231	43	29
356	117	38	38
254	50	43	38

- 88 - وتُحسب الحساسيات المذكورة أعلاه بالرجوع إلى فترة زمنية معيّنة، وقد تتغير هذه الحساسيات نتيجة لعدد من العوامل منها تقلبات أرصدة عمليات المتاجرة المستحقة القبض وأرصدة عمليات المتاجرة المستحقة الدفع وتقلبات الأرصدة النقدية.
- 89 - ولأن الحساسيات تقتصر على أرصدة الأدوات المالية في نهاية الفترة، فإنها لا تأخذ في الاعتبار المبيعات والتكاليف التشغيلية، التي تتسم بحساسية شديدة إزاء التغيرات في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، تُحسب كل واحدة من الحساسيات على حدة، في حين أن أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة والعملات الأجنبية في الواقع لا تتغير بمعزل عن بعضها البعض.
- 90 - ويُراعى الافتراضات التالية عند حساب الحساسية: أن جميع الحساسيات المتعلقة ببيان الإيرادات تؤثر أيضا على حقوق الملكية؛ وأن الإفصاح عن تحليل الحساسية يتعلق بالبنود النقدية (على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 4: آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي) في نهاية السنة.

مخاطر الائتمان

- 91 - للمكتب احتياطات نقدية كبيرة وذلك لأنه يتلقى التمويل المخصص للمشاريع قبل البدء بتنفيذها. وتُستثمر الاحتياطات النقدية الناتجة عن ذلك في حافظة استثمارية تتألف أساسا من سندات حكومية عالية الجودة، ومن سندات تصدر على مستوى يتجاوز حدود الولاية الوطنية وعلى مستوى الوكالات، ومن التزامات

مصرفية ذات تصنيف مرتفع. وعهد المكتب بالجزء الأكبر من حافظة استثماراته إلى مديري استثمار خارجيين.

92 - وتُقيّد المبادئ التوجيهية للاستثمار التي يتبّعها المكتب مقدارَ التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مقابل، وتتضمن حداً أدنى من متطلبات الجودة الائتمانية. وتشمل استراتيجيات التخفيف من حدة مخاطر الائتمان الواردة في المبادئ التوجيهية معايير الحد الأدنى المتحفظ للائتمان فيما يخص المرتبة الاستثمارية لجميع جهات الإصدار، مع وضع حدود لأجال الاستحقاق ولأطراف المقابلة حسب تصنيف الجدارة الائتمانية. وتقتضي المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد متواصل لتصنيف الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على الأدوات ذات الإيرادات الثابتة الصادرة عن الوكالات السيادية أو الوكالات المتجاوزة حدود الولاية الوطنية أو الوكالات الحكومية أو الاتحادية، والمصارف.

93 - وينفذ المكتب مشاريع في جميع أنحاء العالم وفي المناطق الخارجة من النزاع وفي المناطق الريفية. ونظراً للظروف والمناطق التي تُنفَّذ فيها هذه المشاريع، فإن بعض المصارف لا يُصنّف بالرجوع إلى تصنيفات خارجية للجدارة الائتمانية.

مخاطر أسعار الفائدة

94 - يتعرض المكتب لمخاطر أسعار الفائدة على أصوله المدوّرة للفائدة. وتقوم اللجنة الاستشارية للاستثمار التابعة للمكتب برصد منتظم لمعدل العائد الذي تحققه حافظة الاستثمار مقارنة بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للاستثمار.

95 - ويستخدم المكتب من حين لآخر المشتقات المالية للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة، باستخدام المعاملات الآجلة للسندات أو المعاملات الآجلة لأسعار الفائدة.

مخاطر السيولة

96 - تُنفَّذ الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المكتب من النقدية اللازمة للأغراض التشغيلية على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويأخذ النهج الاستثماري في الاعتبار هيكله آجال استحقاق الاستثمارات على نحو يراعي توقيت الاحتياجات التمويلية للمنظمة في المستقبل. ويحتفظ المكتب بجزء مناسب من استثماراته في شكل مكافآت نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماته متى حان أجلها.

6 الملاحظة

الممتلكات والمنشآت والمعدات

97 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ صافي القيمة الدفترية لممتلكات المكتب ومنشآته ومعداته 19,6 مليون دولار (مقابل 18,4 مليون دولار في عام 2020). كما كان المكتب يحتفظ بأصول بقيمة اقتناء بلغت 134,8 مليون دولار (مقابل 137,1 مليون دولار في عام 2020) وصافي قيمة دفترية بلغت 19,5 مليون دولار (مقابل 24,5 مليون دولار في عام 2020) بوصفه الجهة الودّعة بموجب ترتيبات الخدمة.

98 - ويوجز الجدول أدناه ممتلكات المكتب ومنشأته ومعداته في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في كل من الفئات المذكورة في الملاحظة 3.

الجدول 4 من الفصل الرابع
الممتلكات والمنشآت والمعدات حسب الفئة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	المشروع	الميزانية الإدارية	
11 290	9 267	2 023	المركبات
1 577	1 109	468	المنشآت والمعدات
5 090	1 334	3 756	الأراضي والمباني
788	465	323	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
720	267	453	تحسينات الأماكن المستأجرة
108	-	108	الأصول قيد التشييد
19 573	12 442	7 131	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الجدول 5 من الفصل الرابع
الممتلكات والمنشآت والمعدات حسب الفئة - مقارنة بعام 2020
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	المشروع	الميزانية الإدارية	
10 667	9 432	1 235	المركبات
4 624	559	4 065	الأراضي والمباني
1 727	1 149	578	المنشآت والمعدات
478	294	184	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
872	471	401	تحسينات الأماكن المستأجرة
18 368	11 905	6 463	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

99 - ويبين الجدول أدناه التغيير في الممتلكات والمنشآت والمعدات التي احتفظ بها المكتب خلال الفترة.

الجدول 6 من الفصل الرابع
التغير في الممتلكات والمنشآت والمعدات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	المنشآت والمعدات	الأراضي والمباني	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الأصول قيد التشييد	المجموع
			تحسينات الأماكن المستأجرة	الأصول قيد التشييد		
إجمالي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2021	25 902	3 849	8 584	6 053	1 569	45 957
إضافات	3 088	322	959	525	177	5 179
أصول جرى التصرف فيها	(1 994)	(867)	(171)	(288)	(567)	(3 887)
إجمالي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	26 996	3 304	9 372	6 290	1 179	47 249
الاستهلاك المتراكم وضمحل القيمة في 1 كانون الثاني/يناير 2021	(15 235)	(2 122)	(3 960)	(5 575)	(697)	(27 589)
الاستهلاك	(2 202)	(320)	(478)	(197)	(144)	(3 341)
اضمحلال القيمة	-	-	-	-	-	-
إزالة الاستهلاك المتراكم على التصرف في الأصول	1 731	715	156	270	382	3 254
الاستهلاك المتراكم وضمحل القيمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	(15 706)	(1 727)	(4 282)	(5 502)	(459)	(27 676)
صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	11 290	1 577	5 090	788	720	19 573

100 - ويوضح الجدول أدناه التأثير على الاستهلاك بعد تنقيح العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات في السنة المالية 2021، على النحو المبين بالتفصيل في الفقرة 31 أعلاه.

الجدول 7 من الفصل الرابع
أثر تنقيح العمر الإنتاجي على استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	المنشآت والمعدات	الأراضي والمباني	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الأصول قيد التشييد	المجموع
			تحسينات الأماكن المستأجرة	الأصول قيد التشييد		
الاستهلاك قبل تنقيح العمر الإنتاجي	3 379	321	478	323	144	4 645
الاستهلاك بعد تنقيح العمر الإنتاجي	(2 202)	(320)	(478)	(197)	(144)	(3 341)
الانخفاض في الاستهلاك	1 177	1	-	126	-	1 304

الجدول 8 من الفصل الرابع
التغير في الممتلكات والمنشآت والمعدات - مقارنة بعام 2020

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	المنشآت والمعدات	الأراضي والمباني	معلومات والاتصالات	معدات تكنولوجيا	تأمينات الأماكن	الأصول قيد	المجموع
23 722	3 950	8 838	5 885	1 539	-	43 934	إجمالي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2020
-	(4)	(9)	13	-	-	-	التسويات المسجلة في السنة لإجمالي القيمة الدفترية للفترة السابقة
23 722	3 946	8 829	5 898	1 539	-	43 934	إجمالي القيمة الدفترية المنقحة في 1 كانون الثاني/يناير 2020
3 786	319	569	343	30	-	5 047	إضافات
(1 606)	(416)	(814)	(188)	-	-	(3 024)	أصول جرى التصرف فيها
25 902	3 849	8 584	6 053	1 569	-	45 957	إجمالي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
(13 558)	(2 011)	(3 715)	(5 363)	(537)	-	(25 184)	الاستهلاك المتراكم وضمحلل القيمة في 1 كانون الثاني/يناير 2020
-	4	7	(11)	-	-	-	التسويات المسجلة في السنة للاستهلاك المتراكم وضمحلل القيمة للفترة السابقة
(13 558)	(2 007)	(3 708)	(5 374)	(537)	-	(25 184)	الاستهلاك المتراكم المنقح في 1 كانون الثاني/يناير 2020
(3 091)	(355)	(514)	(387)	(160)	-	(4 507)	الاستهلاك
-	(1)	-	-	-	-	(1)	اضمحلال القيمة
1 414	241	262	186	-	-	2 103	مخصوصاً منه: إزالة الاستهلاك المتراكم على التصرف في الأصول
(15 235)	(2 122)	(3 960)	(5 575)	(697)	-	(27 589)	الاستهلاك المتراكم وضمحلل القيمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
10 667	1 727	4 624	478	872	-	18 368	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الملاحظة 7

الأصول غير الملموسة

101 - بلغ صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة 5,2 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (مقابل 3,9 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020)، ويشمل ذلك البرامجيات المطورة داخليا والبرامجيات الحاسوبية الأخرى (المقتناة).

102 - وتمت رسملة تكاليف التطوير التي تكبدها المكتب خلال عام 2020 (0,2 مليون دولار) بما يتماشى مع المعيار 31 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال عام 2021 في إطار البرامجيات الحاسوبية المطورة داخليا.

103 - وتتصل بقية البرامجيات المطورة داخليا بتكاليف تطوير نُظم لإدارة مكتب خدمات المشاريع تكوّن منصة موحدة للإبلاغ في جميع مجالات العمل (بما في ذلك الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات وإدارة المشاريع وإدارة النتائج والأداء).

الجدول 9 من الفصل الرابع

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول غير الملموسة قيد التشييد المجموع	برامجيات حاسوبية أخرى	البرامجيات الحاسوبية المطورة داخليا	إجمالي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2021
7 596	236	280	7 080
2 075	-	36	2 039
-	(236)	-	236
(75)	-	(75)	-
9 596	-	241	9 355
(3 717)	-	(260)	(3 457)
(768)	-	(10)	(758)
-	-	-	-
75	-	75	-
(4 410)	-	(195)	(4 215)
5 186	-	46	5 140

الجدول 10 من الفصل الرابع
أثر تنقيح العمر الإنتاجي على إهلاك الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	برامجيات الحاسوبية المطورة داخليا	برامجيات الحاسوبية حاسوبية أخرى	برامجيات الأصول غير الملموسة قيد التشييد	المجموع
3 654	3 639	15	-	الإهلاك قبل تنقيح العمر الإنتاجي
(768)	(758)	(10)	-	الإهلاك بعد تنقيح العمر الإنتاجي
2 886	2 881	5	-	الانخفاض في الاستهلاك

104 - يوضح الجدول أعلاه التأثير على الإهلاك بعد تنقيح العمر الاقتصادي الإنتاجي لفئات الأصول غير الملموسة للمكتب في السنة المالية 2021، على النحو المبين بالتفصيل في الفقرة 34 أعلاه.

الجدول 11 من الفصل الرابع
الأصول غير الملموسة - مقارنة بعام 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	برامجيات الحاسوبية المطورة داخليا	برامجيات الحاسوبية حاسوبية أخرى	برامجيات الأصول غير الملموسة قيد التشييد	المجموع
4 731	4 477	254	-	إجمالي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2020
287	-	-	287	التسويات المسجلة في السنة لإجمالي القيمة الدفترية للفترة السابقة
5 018	4 477	254	287	إجمالي القيمة الدفترية المنقحة في 1 كانون الثاني/يناير 2020
2 578	1 031	26	1 521	إضافات
-	1 572	-	(1 572)	إعادة تصنيف
-	-	-	-	أصول جرى التصرف فيها
7 596	7 080	280	236	إجمالي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
(2 690)	(2 448)	(242)	-	الإهلاك المتراكم وضمحلل القيمة في 1 كانون الثاني/يناير 2020
(1 027)	(1 009)	(18)	-	الإهلاك
-	-	-	-	اضمحلال القيمة
-	-	-	-	مخصوصا منه: إزالة الإهلاك على التصرف في الأصول
(3 717)	(3 457)	(260)	-	الإهلاك المتراكم وضمحلل القيمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
3 879	3 623	20	236	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الملاحظة 8

المخزونات

105 - تتألف المخزونات أساساً من مواد خام سائبة مشتراة مقدماً للمشاريع ومن لوازم حاضرة. ويبيّن الجدول أدناه القيمة الإجمالية للمخزونات، كما وردت في بيان المركز المالي. وترد القيمة الدفترية للمخزونات بحسب مركز العمليات التابع للمكتب.

106 - وتم قيد ما مجموعه 4,8 ملايين دولار من المخزونات كمصرفات خلال عام 2021 (مقابل 7,6 ملايين دولار في عام 2020)، وتم شطب 0,2 مليون دولار من المخزونات خلال عام 2021 (0,2 في عام 2020).

107 - في إطار الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، أدى اتفاق قانوني أبرم بين حكومة نيجيريا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى نقل الأراضي المملوكة للمكتب اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وستنقل الأراضي (بقيمة 3,1 ملايين دولار) إلى كيان لأغراض خاصة بما يتماشى مع الاتفاق الموقع في المستقبل القريب، بمجرد إنشاء هذا الكيان. ونتيجة لذلك، تُقيد وفقاً للمعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: المخزون. ونظراً للشروط المرفقة بالاتفاق، تم قيد التزام مقابل ذي قيمة مساوية وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).

الجدول 12 من الفصل الرابع

المخزونات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المخزونات
15 321	12 214	

الجدول 13 من الفصل الرابع

المكاتب التابعة لمكتب خدمات المشاريع التي لديها مخزونات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
38	-	جمهورية أفريقيا الوسطى
7	17	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1 563	1 536	هايتي
1 656	-	ليبيا
6	7	ميانمار
3 049	-	نيجيريا
8 832	9 435	مجموعة السلم والأمن

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
جنوب السودان	14	14	
سري لانكا	–	16	
تونس	–	660	
تركمانستان	5	–	
أوكرانيا	–	14	
اليمن	59	449	
زيمبابوي	92	66	
المجموع	15 321	12 214	

الملاحظة 9
الأدوات المالية

الجدول 14 من الفصل الرابع
الأصول وفقاً لبيان المركز المالي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020					31 كانون الأول/ديسمبر 2021				
النقدية ومكافئات النقدية	القروض والحسابات المستحقة القبض	الاستثمارات المتاحة للبيع	الأصول من المشتقات	المجموع	النقدية ومكافئات النقدية	القروض والحسابات المستحقة القبض	الاستثمارات المتاحة للبيع	الأصول من المشتقات	المجموع
-	-	2 861 251	-	2 861 251	-	-	4 208 465	-	4 208 465
-	-	-	-	-	-	29 996	-	-	-
-	38 890	-	-	38 890	-	-	-	-	-
-	-	-	5 365	5 365	-	-	24 576	24 567	24 567
-	-	-	-	-	-	72 702	-	-	-
-	69 459	-	-	69 459	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
782 834	-	-	-	883 975	782 834	-	-	-	-
782 834	102 698	2 861 251	5 365	3 858 940	782 834	4 208 465	24 576	5 118 573	5 118 573

الجدول 15 من الفصل الرابع
الخصوم وفقاً لبيان المركز المالي

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020			31 كانون الأول/ديسمبر 2021			
المجموع	المشتقات	الخصوم المالية بالتكلفة بعد خصم الخصوم من الإهلاك	المجموع	المشتقات	الخصوم المالية بالتكلفة بعد خصم الخصوم من الإهلاك	
290 861	–	290 861	868 186	–	868 186	الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات (الملاحظة 16)
1 359 045	–	1 359 045	2 369 783	–	2 369 783	النقدية التي يحتفظ بها المكتب بوصفه وكيلاً (الملاحظة 17)
3 273	3 273	–	16 844	16 844	–	الخصوم الأخرى (الملاحظة 18)
1 653 179	3 273	1 649 906	3 254 813	16 844	3 237 969	المجموع

الملاحظة 10

الاستثمارات

108 - عهد المكتب بالجزء الأكبر من حافظة استثمارات إلى مديري استثمار خارجيين، ونقاس هذه الحافظة بالقيمة العادلة. ويدير حافظة رأس المال المتداول (3 809,2 ملايين دولار) البنك الدولي (1,206 ملايين دولار) وشركة Allianz (3 603,1 ملايين دولار). وتدير مجموعة DWS ما قيمته 171,1 مليون دولار لحافظة المكتب للاحتياطي التشغيلي. وتدير شركة Allianz احتياطي النمو والابتكار، الذي تبلغ قيمته 70,4 مليون دولار. وتدير مجموعة BNP Paribas ما قيمته 112,2 مليون دولار لحافظة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتدير خزنة المكتب داخلياً ما قيمته 581,9 مليون دولار (12 في المائة) من حافظة الاستثمارات كجزء من حافظة رأس المال المتداول.

109 - وتتألف الحافظة مما يلي:

الجدول 16 من الفصل الرابع

حافظة الاستثمارات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
1 214 068	760 584	الاستثمارات الطويلة الأجل
2 994 397	2 100 667	الاستثمارات القصيرة الأجل
536 444	728 142	مكافئات النقدية
4 744 909	3 589 393	المجموع

110 - وعلى الرغم من الأداء المالي الذي شهدته الأسواق المالية مؤخرا من جراء تداعيات كوفيد-19، لا يزال أصل حافظة رأس المال المتداول للمكتب آمنا، بما يتسق مع السياسة الاستثمارية التي يتبعها المكتب بشأن رأس المال المتداول، نظرا لأنه يحتفظ بأصول عالية الجودة بهدف الحفاظ على أصل المبلغ المستثمر على مدى أفق الاستثمار. وكانت الآثار السلبية على أسواق السندات العالمية، وتحديدًا ارتفاع توقعات أسعار الفائدة وتجاوز مستويات التضخم المستوى المتوسط، المحرك الرئيسي لانخفاض إيرادات الاستثمار.

111 - وانخفضت عموما إيرادات المكتب من الاستثمارات، حيث بلغت إيرادات الاستثمار 26,2 مليون دولار في عام 2021 (مقابل 33,6 مليون دولار في عام 2020). ويرجع هذا الانخفاض الحاد إلى إعادة التسعير السريع لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة على خلفية ارتفاع مستويات التضخم التي تُعزى جزئيا إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد الجائحة.

112 - ولم يحدث أي اضمحلال للقيمة في الأصول الاستثمارية المحتفظ بها خلال هذه الفترة في أي من موارد النقدية المجمعة قيد الاستثمار. ويتم توزيع أصول حافظة رأس المال المتداول للمكتب على الصناديق السيادية العالية التصنيف، والديون التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية وديون الوكالات، والالتزامات المصرفية العالية التصنيف، تمشيا مع هدف الاستثمار الرئيسي المتمثل في الحفاظ على رأس المال على مدى أفق الاستثمار.

113 - ويرصد المكتب بنشاط جميع التصنيفات الخاصة بالأرصدة الاستثمارية والأطراف الاستثمارية المقابلة، ويعمل بنشاط على تصفية أي أوراق مالية قابلة للتداول تتخضع قيمتها إلى ما دون متطلبات الحد الأدنى لتصنيفها. ولم يسجل أي تخفيض جوهري في القيمة للشركاء المصرفيين للمكتب في عام 2021.

114 - وتشمل حافظة الاحتياطي التشغيلي وحافظة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مخصصات لحقوق ملكية في أسواق متقدمة وناشئة وكذلك مخصصات لدخل ثابت في أسواق متقدمة وناشئة. وشهدت أسواق الأسهم تقلبات كبيرة خلال عام 2021؛ ومع ذلك، عادت لتنتعش بقوة في نهاية العام.

الجدول 17 من الفصل الرابع

مستويات القيمة العادلة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
44 779	4 163 686	-	4 208 465

التوصيف: المستوى 1 - سعر السوق المعروض؛ المستوى 2 - مدخلات قابلة للرصد؛ المستوى 3 - مع الكثير من المدخلات غير القابلة للرصد.

115 - وتصنّف صناديق سوق النقد والودائع لأجل تحت بند مكافئات النقدية، التي تدير ما مقداره 115,0 مليون دولار منها خزانة المكتب، بينما يتولى مديرو استثمار خارجيون إدارة ما مقداره 613,1 مليون دولار منها.

الجدول 18 من الفصل الرابع
التغيرات في الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
2 861 251	1 673 356	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير
9 042 786	6 572 945	الإضافات (المشتريات من الاستثمارات)
(7 672 348)	(5 385 135)	أصول جرى التصرف فيها
–	(1 861)	قيد التكاليف المهلّكة
(23 224)	1 946	تسوية القيمة العادلة
4 208 465	2 861 251	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر
2 994 397	2 100 667	الجزء الزاكن (الاستثمارات القصيرة الأجل)

116 - والاستثمارات الطويلة الأجل والاستثمارات القصيرة الأجل على السواء هي أدوات متاحة للبيع.

117 - وقد أُدرجت فائدة مستحقة القبض مقدارها 6,4 ملايين دولار (مقابل 6,9 ملايين دولار في عام 2020) في بيان المركز المالي بوصفها "حسابات أخرى مستحقة القبض" (انظر الملاحظة 13).

الاستثمارات القصيرة الأجل

118 - الاستثمارات القصيرة الأجل هي الاستثمارات التي تتراوح آجال استحقاقها النهائية عند الشراء بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهرا. وهي تتألف من سندات شركات، وسندات صناديق الاستثمار المفتوح، وودائع لأجل، وحقوق ملكية في صناديق الاستثمار المفتوح، تحين آجالها في غضون سنة واحدة من تاريخ الإبلاغ.

الجدول 19 من الفصل الرابع

الاستثمارات القصيرة الأجل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
25 000	130 000	ودائع لأجل
–	–	حقوق الملكية
2 969 397	1 970 667	السندات
2 994 397	2 100 667	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

الاستثمارات الطويلة الأجل

119 - تتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من سندات تتجاوز آجال استحقاقها سنة واحدة.

الجدول 20 من الفصل الرابع
الاستثمارات الطويلة الأجل
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
1 214 068	760 584	السندات وأدوات حقوق الملكية

120 - وتتألف حافظة استثمارات المكتب من أدوات دين وحقوق ملكية عالية الجودة (سندات شركات، وسندات حكومية مربوطة بمؤشرات الأسعار). ويعرض الجدول أدناه الحافظة بكاملها بحسب توزيع تصنيف جدارتها الائتمانية.

الجدول 21 من الفصل الرابع
توزيع تصنيف الجدارة الائتمانية للاستثمارات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
3 683 077	2 384 487	AAA
109 551	101 163	AA+
134 144	117 792	AA
1 712	41 450	AA-
79 911	91 016	A+
14 135	10 002	A
12 816	23 050	A-
17 795	-	BBB+
2 769	-	BBB
3 050	-	BBB-
149 505	92 291	غير مصنفة ^(أ)
4 208 465	2 861 251	المجموع

(أ) تتعلق بالأدوات المصنفة لحقوق الملكية والديون (صناديق الاستثمار المفتوح) التي لا تُصنّف، بحكم طبيعتها.

الملاحظة 11
الأصول المالية الأخرى

121 - أطلق المكتب مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار في عام 2018 من أجل دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الأصول المالية الأخرى استثمارات المكتب فيما يتعلق بتلك المبادرة.

122 - واستثمر المكتب ما قدره 4,2 ملايين دولار في عام 2021 (مقابل 20,0 مليون دولار في عام 2020) في مشروع للطاقة الشمسية بقدرة 250 ميغاوات في راجستان، بالهند. ويحتفظ هذا الاستثمار بعنصر من عناصر حقوق الملكية وعنصر من عناصر السندات القابلة للتحويل إلزامياً، يتم قياسهما بالقيمة العادلة.

123 - وجرى تقييم جميع المشاريع المتعلقة بالاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار بشكل فردي من خلال تقييم مهني من طرف ثالث من حيث مؤشرات اضمحلال القيمة، من قبيل مخاطر الائتمان. وفي أعقاب إعادة تقييم تلك الأصول في نهاية العام، أُخضع ما مجموعه 15,2 مليون دولار لاضمحلال القيمة مقابل مشاريع الإسكان الاجتماعي. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت هناك مخصصات بقيمة 17,3 مليون دولار و 4,9 ملايين دولار مقابل الحسابات المتأخرة المستحقة القبض لمشروع الطاقة المتجددة ومشروع مونتيري لتوليد الطاقة من الرياح، على التوالي. وخلال عام 2021، أسفرت الأموال المقبوضة والتغيرات في المخصصات عن أرصدة مخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بقيمة 15,0 مليون دولار و 8,8 ملايين دولار مقابل الحسابات المتأخرة المستحقة القبض لمشروع الطاقة المتجددة ومشروع مونتيري لتوليد الطاقة من الرياح، على التوالي. وعلاوة على ذلك، أُعيد تقييم مشروع الطاقة المتجددة في الهند من 4,2 ملايين دولار إلى 6,0 ملايين دولار في نهاية العام.

124 - وترد أدناه تفاصيل القيمة الدفترية لاستثمارات المكتب في المبادرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الجدول 22 من الفصل الرابع الأصول المالية الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
1 352	2 892	الإسكان الاجتماعي - منطقة البحر الكاريبي
2 226	5 773	الإسكان الاجتماعي - غانا
1 530	2 887	الإسكان الاجتماعي - الهند
2 225	5 776	الإسكان الاجتماعي - كينيا
16 688	21 562	الإسكان الاجتماعي - باكستان
5 975	-	مشروع ولاية راجستان للطاقة الشمسية بقدرة 250 ميغاوات - الهند
29 996	38 890	المجموع

125 - وترد في الملاحظة 22 تفاصيل الفائدة على الأصول المالية الأخرى للمكتب.

الملاحظة 12 الأصول الأخرى

126 - تشمل الأصول الأخرى العقود الآجلة لشراء العملات والعقود الآجلة بمكسب في نهاية العام.

الجدول 23 من الفصل الرابع
الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
الأصول من المشتقات	24 576	5 365	

الملاحظة 13

الحسابات المستحقة القبض

127 - تنقسم حسابات المكتب المستحقة القبض إلى الفئات التالية:

- (أ) حسابات المشاريع المستحقة القبض: تُعيّد حسابات المشاريع المستحقة القبض في سياق المشاريع التي تكبدت نفقات وتنتظر مزيداً من التمويل من الشركاء؛
- (ب) المبالغ المدفوعة مقدماً: المبالغ التي تُدفع مسبقاً قبل استلام السلع أو الخدمات من البائعين؛

(ج) الحسابات الأخرى المستحقة القبض: تشمل هذه الفئة المبالغ المستحقة القبض من الموظفين، وإيرادات الفوائد المستحقة على الاستثمارات والمبالغ الأخرى المتنوعة المستحقة القبض.

128 - ويرد في الجدول أدناه عرض عام لهذه الفئات.

الجدول 24 من الفصل الرابع
الحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
حسابات المشاريع المستحقة القبض (الإجمالي)	46 279	43 145	
مخصوماً منها: مخصصات الديون المعدومة	(4 033)	(2 100)	
حسابات المشاريع المستحقة القبض (الصافي)	42 246	41 045	
حسابات أخرى مستحقة القبض (الإجمالي)	54 338	50 687	
مخصوماً منها: مخصصات الديون المعدومة	(23 882)	(22 273)	
حسابات أخرى مستحقة القبض (الصافي)	30 456	28 414	
مجموع الحسابات المستحقة القبض (الصافي)، باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً	72 702	69 459	
المبالغ المدفوعة مقدماً	14 301	16 246	
مجموع الحسابات المستحقة القبض (الصافي)، بما فيها المبالغ المدفوعة مقدماً	87 003	85 705	

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

وتشمل:

27 533	29 235	الجزء الجاري من الحسابات الأخرى المستحقة القبض
881	1 221	الجزء غير الجاري من الحسابات الأخرى المستحقة القبض

129 - ونظرا لأن القيمة العادلة للحسابات المستحقة القبض الجارية تقارب قيمتها الدفترية وأن أثر الخصم لا يكاد يُذكر، لم يُضف أي إفصاح عن القيمة العادلة.

130 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت مبالغ مستحقة القبض مقدارها 27,9 مليون دولار (مقابل 24,4 مليون دولار في عام 2020) مضمحلة القيمة، ورُصدت مخصصات مقابلها (انظر الجدول 30 من الفصل الرابع). ويتعلق ما مجموعه 23,8 مليون دولار (22,2 مليون دولار في عام 2020) من المخصصات بسحب استثمارات من مشاريع الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

131 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان موعد سداد مبالغ مستحقة القبض مقدارها 8,2 ملايين دولار (مقابل 12,4 مليون دولار في عام 2020) قد تأخر، لكن لم تَضمحل قيمتها لعدم تسجيل حالات تخلف عن سداد تلك المبالغ في الآونة الأخيرة. وتتجاوز فترة استحقاق آجال المبالغ المستحقة القبض تلك ثلاثة أشهر.

الجدول 25 من الفصل الرابع

استحقاق آجال المبالغ المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جارية صفر إلى 3 أشهر	تأخر سدادها 3 أشهر إلى 6 أشهر	تأخر سدادها 6 أشهر إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	المجموع
64 477	501	4 778	2 946	72 702

حسابات المشاريع المستحقة القبض

132 - ترد حسابات المشاريع المستحقة القبض في الجدول أدناه.

الجدول 26 من الفصل الرابع

حسابات المشاريع المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

39 955	36 767	الحسابات المستحقة القبض المتعلقة بتنفيذ المشاريع
-	4 241	الحسابات المستحقة القبض - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 090	1 238	الحسابات المستحقة القبض - وكالات الأمم المتحدة الأخرى
41 045	42 246	مجموع حسابات المشاريع المستحقة القبض

133 - وتنشأ الحسابات المستحقة القبض المتعلقة بتنفيذ المشاريع في سياق المشاريع التي تكبدت نفقات وتنتظر مزيداً من التمويل من الشركاء. وتقتضي طبيعة بعض الاتفاقات أن يقدم المكتب الخدمات قبل إصداره فواتير للعميل وتلقي أموال نقدية/مدفوعات.

134 - ومن أصل رصيد حسابات المشاريع المستحقة القبض البالغ 42,2 مليون دولار (مقابل 41,0 مليون دولار في عام 2020)، يتعلق مبلغ 3,1 ملايين دولار (مقابل 2,1 مليون دولار في عام 2020) بسلف نقدية مستحقة على عملاء فيما يتصل بعقود إنشاء للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، على النحو المبين في الملاحظة 20.

135 - وتشمل الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى المبالغ المستحقة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتتعلق المبالغ أساساً بنفقات مشاريع تكبدها المكتب عند تنفيذ مشاريع لصالح الوكالة، وكذلك فيما يتعلق بالموظفين المنتدبين.

136 - وتنشأ الحسابات المستحقة القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل رئيسي فيما يتعلق بسلف قُدمت من أجل مدفوعات سُئِدَ باسم المكتب.

الجدول 27 من الفصل الرابع

الحسابات المستحقة القبض - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
4 694	(1 722)	مصروفات ورسوم المشاريع التراكمية المستحقة للمكتب
(967)	(1 110)	مخصصات الديون المدومة
3 727	(2 832)	صافي الحسابات المستحقة القبض/(سلف المشاريع) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
514	(749)	السلف/(الحسابات المستحقة الدفع) التراكمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بصرف مدفوعات باسم المكتب
4 241	(3 581)	الرصيد الإجمالي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		وتشمل:
4 241	-	الحسابات المستحقة القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
-	(749)	الحسابات المستحقة الدفع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء سلف المشاريع)
-	(2 832)	سلف المشاريع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

137 - تتألف الحسابات الأخرى المستحقة القبض مما يلي:

الجدول 28 من الفصل الرابع
الحسابات الأخرى المستحقة القبض
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
1 658	1 714	المبالغ المستحقة القبض من الموظفين
6 422	6 874	الفوائد المستحقة القبض على الاستثمارات
-	880	الفوائد المستحقة القبض على الأصول المالية الأخرى
22 376	18 946	حسابات متنوعة مستحقة القبض
30 456	28 414	مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض

138 - وتتعلق المبالغ المستحقة القبض من الموظفين بالسلف على المرتبات ومنح التعليم وإعانات الإيجار وغير ذلك من الاستحقاقات.

المبالغ المدفوعة مقدما

الجدول 29 من الفصل الرابع

المبالغ المدفوعة مقدما

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
14 301	16 246	المبالغ المدفوعة مقدما

139 - وتتعلق المبالغ المدفوعة مقدما بمبالغ تُدفع مسبقا قبل استلام السلع أو الخدمات من البائعين.

مخصصات الديون المعدومة

140 - ترد فيما يلي التغييرات في مخصصات الديون المعدومة:

الجدول 30 من الفصل الرابع

التغييرات في مخصصات الديون المعدومة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
		الرصيد الافتتاحي
2 100	6 064	المتصل بالمشاريع
22 273	85	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
24 373	6 149	الرصيد الافتتاحي

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
صافي الزيادة/(النقصان) في المخصصات المرصودة لتغطية اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض			
الزيادة	4 644	22 863	
الحسابات المستحقة القبض المشطوبة خلال السنة بوصفها غير قابلة للتحويل	(534)	(1 598)	
المبالغ غير المستخدمة المردودة أو المعاد تصنيفها	(568)	(3 041)	
صافي الزيادة/(النقصان)	3 542	18 224	
الرصيد الختامي			
المتصل بالمشاريع	4 033	2 100	
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	23 882	22 273	
الرصيد الختامي	27 915	24 373	

141 - والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ الإبلاغ هو القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الحسابات المستحقة القبض المذكورة أعلاه.

ملاحظة 14

النقدية ومكافئات النقدية

142 - كان لدى المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قدره 782,8 مليون دولار من النقدية ومكافئات النقدية.

الجدول 31 من الفصل الرابع

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
النقدية المودعة في المصارف والنقدية الحاضرة	246 390	155 833	
مكافئات النقدية	536 444	728 142	
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	782 834	883 975	

143 - وتشمل النقدية المودعة في المصارف أموال المشاريع الواردة من العملاء من أجل تنفيذ أنشطة المشاريع. وتُجمع السلف النقدية الواردة من العملاء لتنفيذ أنشطة المشاريع وأرصدة المكتب النقدية الأخرى، ولا يُحتفظ بها في حسابات مصرفية منفصلة.

144 - والنقدية الحاضرة هي النقدية المحتفظ بها في المكاتب الميدانية بغرض تلبية الاحتياجات المالية في المواقع الميدانية.

145 - وتشتمل النقدية ومكافئات النقدية على النقدية الحاضرة والنقدية المودعة في المصارف والودائع لأجل وأدوات سوق المال المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية حيثما كان الأجل الأولي أقل من 90 يوماً. ويُحتفظ بها بالقيمة الاسمية، مطروحاً منها اعتماد مخصص للخسائر المنظورة.

146 - وتُقيّم النقدية المودعة في المصارف (باستثناء النقدية الحاضرة) بالعملات التالية:

الجدول 32 من الفصل الرابع
النقدية المودعة في المصارف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
103 565	171 135	(بدولارات الولايات المتحدة)
1 137	39 894	البيسو الأرجنتيني
11 583	6 487	اليورو
2 100	5 921	الشاقل الإسرائيلي
3 412	3 521	الين الياباني
158	1 953	جنيه جنوب السودان
33 656	17 210	عملات أخرى
155 611	246 121	المجموع
222	269	النقدية الحاضرة
155 833	246 390	المجموع

147 - ويرد أدناه موجز للجودة الائتمانية للنقدية المودعة في المصارف (باستثناء النقدية الحاضرة)، بالرجوع إلى تقديرات خارجية للجدارة الائتمانية.

الجدول 33 من الفصل الرابع
توزيع تصنيف الجدارة الائتمانية للنقدية المودعة في المصارف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
44	18	AA-
53 684	128 417	A+
59 189	5 588	A
6 431	7 038	A-
-	70 231	BBB+
517	-	BB
8 734	12 106	BB-

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
	458	-	B+
	5 398	5 840	B
	2 772	12 129	B-
	14 095	9 043	غير مصنفة
مجموع النقدية المودعة في المصارف	246 121	155 611	
النقدية الحاضرة	269	222	
المجموع	246 390	155 833	

148 - وينفذ المكتب مشاريع في جميع أنحاء العالم وفي المناطق الخارجة من النزاع وفي المناطق الريفية. ونظرا للظروف والمناطق التي تُنفَّذ فيها هذه المشاريع، فإن بعض المصارف لا يُصنَّف بالرجوع إلى تصنيفات خارجية للجدارة الائتمانية.

149 - وكانت الجودة الائتمانية لمكافئات النقدية على النحو التالي:

الجدول 34 من الفصل الرابع

توزيع تصنيف الجدارة الائتمانية لمكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
	55 000	21 000	AA
	400 026	613 142	A+
	46 418	55 000	A
	10 000	14 000	A-
	25 000	25 000	BBB+
المجموع	536 444	728 142	

الملاحظة 15

استحقاقات الموظفين

150 - تتألف خصوم المكتب المتعلقة باستحقاقات الموظفين مما يلي:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل: رصيد الإجازات السنوية، والجزء الجاري من إجازة زيارة الوطن؛

(ب) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل: الجزء غير الجاري من إجازة زيارة الوطن؛

(ج) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة: جميع الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد

انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن؛

(د) استحقاقات إنهاء الخدمة: الاستحقاقات المتعلقة بإنهاء العقد.

الجدول 35 من الفصل الرابع
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
37 117	36 243	استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
2 172	1 791	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل
107 068	105 196	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
-	-	استحقاقات نهاية الخدمة المتفق عليها
146 357	143 230	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
40 056	38 460	الجزء الجاري
106 301	104 770	الجزء غير الجاري

الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات القصيرة الأجل

151 - تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل مما يلي:

الجدول 36 من الفصل الرابع
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
34 415	33 744	استحقاقات الإجازة السنوية
2 643	2 430	استحقاقات إجازة زيارة الوطن (الجزء الجاري)
59	69	منحة الانتداب عند التعيين للمرة الأولى أو عند إعادة الانتداب
37 117	36 243	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

152 - وتتيح إجازة زيارة الوطن للموظفين المعيّنين دولياً المستحقين لتلك الإجازة زيارة بلدهم الأصلي دورياً لتجديد الروابط الثقافية والأسرية وتمتينها.

الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات الطويلة الأجل

153 - تتألف استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل من الجزء غير الجاري من استحقاق إجازة زيارة الوطن. وتُعرض الحقوق المكتسبة التي يمكن استخدامها في الاثني عشر شهراً التالية بوصفها استحقاقات قصيرة الأجل للموظفين، بينما تُعرض الحقوق التي سئُتخدم بعد فترة 12 شهراً بوصفها استحقاقات طويلة الأجل للموظفين.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

154 - تتألف الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة مما يلي:

الجدول 37 من الفصل الرابع

الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			
الجزء الجاري	1 255	989	
الجزء غير الجاري	87 600	83 075	
المجموع الفرعي	88 855	84 064	
منحة الإعادة إلى الوطن			
الجزء الجاري	1 651	1 198	
الجزء غير الجاري	16 162	19 512	
المجموع الفرعي	17 813	20 710	
الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة			
الجزء الجاري	33	30	
الجزء غير الجاري	367	392	
المجموع الفرعي	400	422	
مجموع استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	107 068	105 196	
وتشمل:			
الجزء الجاري	2 939	2 217	
الجزء غير الجاري	104 129	102 979	

155 - وتتألف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة، وخطط المعاشات التقاعدية. والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو خطة تسمح للمتقاعدين المستحقين للتأمين وأفراد أسرهم المستحقين بالاشتراك في خطة التأمين الصحي الكامل. أما منحة الإعادة إلى الوطن فهي استحقاق واجب الدفع لموظفي الفئة الفنية عند انتهاء خدمتهم، إضافة إلى ما يتصل بذلك من تكاليف السفر ونقل الأمتعة المنزلية. وقد اضطلع بالتقييم الاكتواري للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة اكتوبريون فنيون مستقلون. وفي نهاية عام 2021، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة ما قيمته 107,1 ملايين دولار (مقابل 105,2 ملايين دولار في عام 2020). وتحدد هذه الاستحقاقات وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

156 - تُستمد خصوم نهاية السنة المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من التقييم الاكتواري الذي أُجري في نهاية عام 2021. وقدّر الخبراء الاكتواريون صافي القيمة الحالية للخصوم التي يتحملها المكتب، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد خصم الاشتراكات التي يقدمها المشتركون في الخطة، بمبلغ 88,9 مليون دولار (مقابل 84,1 مليون دولار في عام 2020).

157 - وعند انتهاء الخدمة، يمكن للموظفين ومُعاليهم أن يختاروا الاشتراك في خطة محددة المنافع من خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطا محددة للأهلية. وتشمل هذه الشروط إكمال 10 سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة بالنسبة للموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، وخمس سنوات من المشاركة بالنسبة للمستقدمين قبل ذلك التاريخ.

منحة الإعادة إلى الوطن

158 - عند نهاية الخدمة، يكون من حق الموظفين الذين يستوفون شروطا محددة للأهلية، بما في ذلك الإقامة خارج البلد الذي يحملون جنسيته وقت انتهاء خدمتهم، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن التي تعطى على أساس طول مدة الخدمة، وكذلك مصروفات السفر ونقل الأمتعة. ويُشار إلى تلك الاستحقاقات مجتمعة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

159 - وقدّر الخبراء الاكتواريون صافي القيمة الحالية للخصوم التي يتحملها المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بمبلغ 17,8 مليون دولار (مقابل 20,7 مليون دولار في عام 2020).

الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة

160 - الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة هي خطة محددة الاستحقاقات لفترة ما بعد الخدمة، يُدفع بموجبها الاستحقاق عند وفاة موظف مستحق يخلف وراءه زوجا على قيد الحياة أو طفلا معالا.

161 - وقدّر الخبراء الاكتواريون صافي القيمة الحالية للخصوم التي يتحملها المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بمبلغ 0,4 مليون دولار (مقابل 0,4 مليون دولار في عام 2020).

بيان حساب استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

162 - تقدّر الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة باستخدام منهجية تقييم اكتواري. وترد فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية للخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة خلال العام:

الجدول 38 من الفصل الرابع
الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2020
84 057	20 705	421	105 183	90 710
5 459	1 797	13	7 269	6 278
2 633	452	7	3 092	3 156
(1 506)	(1 942)	(112)	(3 560)	(2 165)
(1 788)	(3 199)	71	(4 916)	7 204
88 855	17 813	400	107 068	105 183

الجدول 39 من الفصل الرابع
الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة: الموظفون العاملون والمتقاعدون
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2020
38 478	-	-	38 478	33 857
14 671	5 968	197	20 836	18 014
35 706	11 845	203	47 754	53 312
88 855	17 813	400	107 068	105 183

163 - وفيما يلي المبالغ المقيدة في بيان الأداء المالي:

الجدول 40 من الفصل الرابع
أثر استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة على الأداء المالي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2020
5 459	1 797	13	7 269	6 278
2 633	452	7	3 092	3 156
8 092	2 249	20	10 361	9 434

164 - وأدرج مجموع المصروفات تحت "المرتبات واستحقاقات الموظفين" في بيان الأداء المالي.

المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية

165 - تُقيّد المكاسب/الخسائر الاكتوارية مباشرة في صافي الأصول، وهي تعكس التغيرات في الافتراضات المالية والديمغرافية والتسويات القائمة على التجربة.

الجدول 41 من الفصل الرابع

المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2020
505	499	15	1 019	(7 454)
(433)	9	(19)	(443)	-
1 716	2 691	(67)	4 340	250
1 788	3 199	(71)	4 916	(7 204)

الافتراضات الاكتوارية

166 - الافتراض الاكتواري الرئيسي الذي يستخدمه الخبير الاكتواري لتحديد الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة هو معدل الخصم. وبالنسبة للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يشمل ذلك أيضا معدل اتجاه تكاليف الرعاية الصحية.

167 - وترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية لعام 2021:

الجدول 42 من الفصل الرابع

الافتراضات الاكتوارية الرئيسية

(بالنسبة المئوية)

معدل الخصم في 1 كانون الثاني/يناير 2021	معدل الخصم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	معدل الوفيات	معدل استبدال الموظفين
3,16	3,27	جدول مرتبات الأمم المتحدة	جدول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
2,29	2,72	جدول مرتبات الأمم المتحدة	جدول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
2,03	2,55	جدول مرتبات الأمم المتحدة	جدول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تحليل الحساسية

168 - يعرض تحليل الحساسية التأثير المحتمل للتغيرات في بعض الافتراضات الرئيسية المستخدمة في قياس استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. فإذا تغيرت الافتراضات المتعلقة بمعدل الخصم واتجاهات تكاليف الرعاية الصحية، سيؤثر ذلك على قياس استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، على النحو المبين أدناه.

الجدول 43 من الفصل الرابع

الأثر المحتمل للتغيرات في معدلات الخصم على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	زيادة بنسبة 0,5 في المائة
(14)	(720)	(9 215)	زيادة بنسبة 0,5 في المائة
15	773	10 762	نقصان بنسبة 0,5 في المائة

الجدول 44 من الفصل الرابع

الأثر المحتمل للتغيرات في معدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية على الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	تكلفة الخدمة وتكلفة الفوائد	زيادة بنسبة 0,5 في المائة
10 365	1 197	زيادة بنسبة 0,5 في المائة
(8 982)	(1 012)	نقصان بنسبة 0,5 في المائة

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

169 - المكتب هو من المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

170 - وتُعَرِّض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في صندوق المعاشات التقاعدية، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف علىفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. ولا يتسنى للمكتب ولا لصندوق المعاشات التقاعدية تحديد الحصة التناسبية للمكتب في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق. ومن ثم، تعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت خطة

اشتراكات محددة، تمشيا مع الشروط الواردة في المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وتُقيّد اشتراكات المكتب في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

171 - وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجرى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييماً اكتوارياً للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. والممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هي إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدّرة للمستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

172 - وتتكون الالتزامات المالية للمكتب تجاه الصندوق من مساهمته المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (يبلغ حالياً 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسَدّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات تغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

173 - وأنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويجري الاضطلاع حالياً بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقام الصندوق بتحويل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2020.

174 - وأسفر التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عن نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء تسويات مستقبلية للمعاشات التقاعدية، بلغت 144,4 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 107,1 في المائة عند أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

175 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ما يستوجب تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويُضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

176 - وإذا جرى اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء كان ذلك أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء عمل صندوق المعاشات التقاعدية، فإن مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو ستستند إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث

السابقة (2018 و 2019 و 2020) ما قيمته 7 993,2 مليون دولار، ساهم المكتب فيها بمبلغ 52,8 مليون دولار (أي بنسبة 0,6 في المائة).

177 - وخلال عام 2021، بلغت الاشتراكات التي دفعها المكتب إلى الصندوق ما قدره 19,3 مليون دولار (مقابل 17,5 مليون دولار في عام 2020). وليس هناك أي تغيير جوهري في الاشتراكات المتوقعة لعام 2022.

178 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصّص حصراً لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكنواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يُدرج في هذا المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

179 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنويةً لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدّم في كل عام تقريراً عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق على العنوان: www.unjspf.org.

استحقاقات إنهاء الخدمة

180 - لم يكن لدى المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أي خصوم تتعلق باستحقاقات إنهاء الخدمة (مقابل صفر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020).

الملاحظة 16

الحسابات المستحقة الدفع

الجدول 45 من الفصل الرابع

الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
195 291	168 471	الحسابات المستحقة الدفع
672 895	122 390	المستحقات
868 186	290 861	المجموع

181 - ترد أدناه أرصدة الحسابات المستحقة الدفع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الجدول 46 من الفصل الرابع
الحسابات المستحقة الدفع
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
749	-	الحسابات المستحقة الدفع - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
1 773	1 847	الحسابات المستحقة الدفع - وكالات الأمم المتحدة الأخرى	
165 949	193 444	الحسابات المستحقة الدفع - جهات أخرى	
168 471	195 291	مجموع الحسابات المستحقة الدفع	

182 - وتتصل الحسابات المستحقة الدفع بمعاملات وردت فيها فواتير من البائعين وتمت الموافقة على دفعها ولكنها لم تُدفع بعد.

المستحقات

183 - تُمثّل المصروفات المستحقة البالغة قيمتها 672,9 مليون دولار (مقابل 122,4 مليون دولار في عام 2020) خصوما مالية تتعلق بسلع أو خدمات تلقاها المكتب أو قُدمت إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولكن لم تصدر فواتير بها بعد.

الملاحظة 17

السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع

184 - تمثل السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع إيرادات مؤجلة، وهي زيادة عن النقدية الواردة على مجموع إيرادات المشاريع المقيدة للمشاريع، وعن النقدية التي يحتفظ بها المكتب للمشاريع التي يقوم فيها بدور هيئة مكلفة بالإنفاق.

الجدول 47 من الفصل الرابع

السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
1 402 744	1 818 835	الإيرادات المؤجلة	
2 369 783	1 359 045	النقدية التي يحتفظ بها المكتب بوصفه وكيلاً	
3 772 527	3 177 880	المجموع	

185 - ومن أصل الرصيد الموجود في شكل إيرادات مؤجلة والبالغ 1 402,7 مليون دولار (مقابل مبلغ 1 818,8 مليون دولار في عام 2020)، يتصل مبلغ قدره 1 618,7 مليون دولار بالسلف النقدية لعقود الإنشاء للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، على النحو المبين بالتفصيل في الملاحظة 20.

الملاحظة 18

الخصوم الأخرى

186 - تشمل الخصوم الأخرى العقود الآجلة لشراء العملات والعقود الآجلة بخسارة في نهاية العام.

الجدول 48 من الفصل الرابع

الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
16 844	3 273		
الخصوم من المشتقات			

الملاحظة 19

صافي الأصول/حقوق الملكية

187 - فيما يلي صافي الأصول/حقوق الملكية للمكتب:

الجدول 49 من الفصل الرابع

صافي الأصول/حقوق الملكية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكاسب/ الخسائر) الاكتوارية المالية المتاحة للبيع	الحد الأدنى احتياطي النمو الفوائض	احتياطي النمو الفوائض المتراكمة	الاحتياطيات التشغيلية والابتكار	القيمة العادلة للأصول	المكاسب/ الخسائر) الاكتوارية المالية المتاحة للبيع	الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2020
9 222	21 025	104 905	104 905	11 987	11 987	الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2020
-	-	-	-	-	-	التسويات المسجلة في السنة للفترة السابقة
9 222	21 025	104 905	104 905	11 987	11 987	الرصيد الافتتاحي المعاد بيانه في 1 كانون الثاني/يناير 2020
-	-	-	-	-	-	الفائض للفترة
(7 204)	-	-	-	(7 204)	(7 204)	المكاسب/الخسائر) الاكتوارية
1 919	-	-	-	1 919	-	التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
-	963	19 412	(20 375)	-	-	التحويلات إلى/من الاحتياطيات الأخرى
11 141	21 988	124 317	124 317	4 783	4 783	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2021
-	-	-	-	-	-	الفائض للفترة
4 916	-	-	-	4 916	4 916	المكاسب/الخسائر) الاكتوارية
-	-	-	-	(21 475)	-	التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	استخدام الاحتياطي
-	116 776	(13 198)	(103 578)	-	-	التحويلات إلى/من الاحتياطيات الأخرى
(10 334)	138 764	111 119	111 120	9 699	9 699	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

المكاسب/الخسائر الاكتوارية

188 - تتعلق المكاسب/الخسائر الاكتوارية بخطة المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات، حسبما يقتضيه المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. انظر الملاحظة 3 بشأن السياسات المحاسبية الخاصة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع

189 - تُسجّل التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع مباشرة في بند صافي الأصول، وفقا للمعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعندما يباع أصل مالي متاح للبيع أُعيد تقييمه، فإن الجزء الخاص بهذا الأصل المالي من صافي الأصول يتحقق فعليا ويُقيّد في بيان الأداء المالي.

الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي

190 - وضع المجلس التنفيذي للمكتب في عام 2021 حداً أدنى جديداً للاحتياطي التشغيلي (انظر DP/OPS/2021/6) لضمان الديمومة المالية للمكتب وسلامته باعتباره مؤسسة مستمرة في أداء أعمالها. ووفقاً للبند 22-02 من النظام المالي، يُموّل الاحتياطي التشغيلي بالكامل ويقتصر على ما يلي:

- (أ) التقلبات ذات الاتجاه التنازلي أو حالات النقص في الإيرادات؛
- (ب) التدفقات المالية غير المتكافئة؛
- (ج) الزيادات في التكاليف الفعلية عن التقديرات عند التخطيط أو التقلبات في تكاليف المشاريع؛
- (د) حالات الطوارئ الأخرى التي تسفر عن فقدان موارد التزم المكتب بتوفيرها.

191 - ووافق المجلس التنفيذي على تغيير الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي المطلوب للمكتب ليصبح 25 في المائة من نفقات خطوط خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة من نفقات خطوط الخدمات الأخرى، و 33 في المائة من التكاليف الإدارية، مع تخصيص معامل نسبته 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة، و 20 في المائة للسنة التي قبلها⁽⁷⁾. واستناداً إلى هذه المعادلة، وفيما يتصل بالفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي 138,8 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 116,8 مليون دولار مقارنة بعام 2020.

احتياطي النمو والابتكار

192 - في عام 2019، أنشأت المديرية التنفيذية للمكتب احتياطياً للنمو والابتكار على أساس سلطتها المفوضة بموجب النظام المالي والقواعد المالية للمكتب. والغرض من احتياطي النمو والابتكار هو الاستثمار في قدرة المكتب على توليد الإيرادات في المستقبل. وقد حُدّدت قيمة الاحتياطي بنسبة 50 في المائة من فائض الاحتياطيات التشغيلية. وحتى الآن، موّل هذا الاحتياطي أنشطة في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لتحفيز الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق التي

(7) انظر مقرر المجلس التنفيذي 21/2021، الفقرة 5 (انظر DP/2022/2).

تشمل جميع فئات المجتمع والتي ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ احتياطي النمو والابتكار 111,1 مليون دولار (مقابل 124,3 مليون دولار في عام 2020)، منها 63,0 مليون دولار دفعها المكتب في مشاريع في إطار المبادرة.

الفوائض المتراكمة

193 - تمثل الفوائض المتراكمة الفوائض والعجوزات المتراكمة من عمليات المكتب على مر السنين، بعد خصمها من الفوائض التي حُوّلت إلى احتياطيات أخرى، على النحو المبين بالتفصيل أعلاه. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ الفائض المتراكم 111,1 مليون دولار (مقابل 124,3 مليون دولار في عام 2020).

الملاحظة 20

الإيرادات والمصروفات

إيرادات المعاملات غير التبادلية

194 - خلال عام 2021، تلقى المكتب 6,0 ملايين دولار من إيرادات المعاملات غير التبادلية، مقارنةً بما قدره 5,7 ملايين دولار في عام 2020. ويتعلق المبلغ بمنحة من وزارة خارجية فنلندا، تستخدم في أنشطة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار كجزء من برنامج منح سنوية حتى عام 2023.

195 - وبلغت قيمة الخدمات العينية خلال الفترة 4,4 ملايين دولار (مقابل 4,2 ملايين دولار في عام 2020)، منها 4,1 ملايين دولار مخصصة للقيمة الإيجابية السوقية المقدّرة للمكاتب المقدّمة من حكومة الدانمرك لاستيعاب مقر المكتب في كوبنهاغن.

إيرادات المعاملات التبادلية

196 - تتألف إيرادات المعاملات التبادلية للمكتب من مبلغ قدره 1 199,0 مليون دولار (مقابل 1 160,6 مليون دولار في عام 2020) في شكل إيرادات متأتية من أنشطة المشاريع، و 3,8 ملايين دولار (مقابل 2,9 مليون دولار في عام 2020) متأتية من إيرادات متنوعة. وفيما يلي إيرادات ومصروفات أنشطة المشاريع التي يضطلع بها المكتب:

الجدول 50 من الفصل الرابع

الإيرادات والمصروفات المتصلة بأنشطة المشاريع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
314 832	320 201	عقود الإنشاء (البنى التحتية)
162 618	82 243	المشتريات
86 864	193 971	إدارة الشؤون المالية
22 915	21 191	إدارة الموارد البشرية

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
إدارة المشاريع الأخرى	611 739	542 997	
مجموع الإيرادات المتصلة بالمشاريع	1 198 968	1 160 603	
مخصوصاً منها: مصروفات المشاريع			
عقود الإنشاء	298 441	304 920	
المشتريات	107 054	55 272	
إدارة الشؤون المالية	66 491	167 071	
الموارد البشرية	11 472	13 291	
إدارة المشاريع الأخرى	575 807	511 003	
مجموع المصروفات المتصلة بالمشاريع	1 059 265	1 051 557	
صافي الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع	139 703	109 046	

197 - وخلال الفترة، قدم المكتب تقارير عن إيراداته مستخدماً الفئات الواردة في الجدول أعلاه. ويُجري المكتب، لأسباب تشغيلية وعلى النحو الوارد في التقرير السنوي، تحليلاً لإيراداته وفقاً لفئات الخدمات الأساسية الثلاث التالية: إدارة المشاريع، والبنى التحتية، والمشتريات. ويرد تفصيل لهذه الفئات في الملاحظة 1.

عقود الإنشاء

198 - يرد فيما يلي بيان مبلغ الإيرادات والمصروفات المتصلة بعقود الإنشاء المقيدة في بيان الأداء المالي:

الجدول 51 من الفصل الرابع عقود الإنشاء - الإيرادات والمصروفات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التراكمية	المقيدة في السنوات السابقة	المقيدة في السنة الحالية
الإيرادات	1 458 044	314 832
المصروفات	(1 357 104)	(298 441)
الفائض	100 940	16 391

199 - ويرد فيما يلي بيان المبالغ المستحقة للزبائن والمستحقة منهم عن الأعمال المتعلقة بعقود الإنشاء:

الجدول 52 من الفصل الرابع
عقود الإنشاء - المبالغ المستحقة للزيائن والمستحقة منهم
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المشاريع ذات الرصيد من الإيرادات المؤجلة	المشاريع ذات الرصيد الصافي المستحق القبض المجموع	المشاريع ذات الرصيد الصافي
3 119 960	(49 928)	(3 169 888)
1 501 221	52 983	1 554 204
المبالغ المستحقة (للزيائن)/من الزيائن المدرجة في بند الإيرادات المؤجلة وبند حسابات المشاريع المستحقة القبض، على التوالي	3 055	(1 615 684)
العراقيين	13 247	

200 - وتتألف السلف النقدية الواردة من النقدية الواردة طوال مدة كلٍ من عقود الإنشاء والعقود التي تتضمن أعمال الإنشاء وأحد عناصر عمل المكتب كوكيل (مثل خدمات المشتريات) إذا لم تخصّص السلف النقدية تحديدا للاستخدام في مجال عمل المكتب كوكيل.

التكاليف التشغيلية والمصروفات الأخرى

201 - تتعلق التكاليف التشغيلية البالغة قيمتها 91,0 مليون دولار (مقابل 96,1 مليون دولار في عام 2020) بالمصروفات التي يتكبدها المكتب لتنفيذ طائفة من الأنشطة، وتشمل مدفوعات لما يلي:

- (أ) استئجار الحيز المكتبي وعقود الإيجار: 19,2 مليون دولار؛
- (ب) صيانة المباني والمعدات: 22,2 مليون دولار؛
- (ج) المرافق العامة: 1,7 مليون دولار.

202 - وتشمل المصروفات الأخرى ما يلي:

- (أ) التغييرات في المخصصات: 3,8 ملايين دولار؛
- (ب) المصروفات الأخرى: 2,5 مليون دولار.

203 - وتتعلق الخدمات التعاقدية البالغة قيمتها 367,7 مليون دولار (مقابل 392,5 مليون دولار في عام 2020) بالمصروفات المتكبدة لتنفيذ طائفة من أنشطة المكتب، ويشمل بعضها مدفوعات لما يلي:

- (أ) المتعاقدون من الباطن لمشاريع التنفيذ ومشاريع الإنشاء؛
- (ب) الخبراء الاستشاريون، لتغطية تكاليف التدريب والتعليم؛
- (ج) رسوم مقدمي خدمات الأمن.

الملاحظة 21

المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

الجدول 53 من الفصل الرابع

المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
87 136	80 988	المرتبات
7 271	8 092	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
4 046	968	الإجازة السنوية
1 139	883	إجازة زيارة الوطن
19 258	17 940	خطة الاشتراكات المحددة
2 223	2 356	منحة الإعادة إلى الوطن
28 182	24 464	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى القصيرة الأجل
149 255	135 691	المصروفات المتصلة بالموظفين
300 938	307 038	مصروفات الموظفين الأخرى
450 193	442 729	مجموع المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

204 - وتتصل مصروفات الموظفين الأخرى بالأجور المدفوعة لفرادى المتعاقدين مع المكتب كمرتبات، وبصندوق الادخار ورصيد الإجازات السنوية.

205 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، نفذ المكتب خطة صندوق ادخار لجميع فرادى المتعاقدين المحليين مع المكتب. وصندوق الادخار هو خطة محددة الاشتراكات. واشتراكات صاحب العمل البالغة نسبتها 15 في المائة من رسوم اتفاق فرادى المتعاقدين المحليين هي مبالغ ثابتة وتُقيّد باعتبارها مصروفات. ويسهم المتعاقدون كل شهر بنسبة 7,5 في المائة من رسومهم. وتتمثل مسؤولية المكتب في وضع ترتيبات لتوفير مرفق لصندوق الادخار ولرصد وتغطية التكاليف الإدارية المتعلقة بهذه الترتيبات. وقد بلغ الرصيد المالي الذي يحتفظ به صندوق الادخار لصالح فرادى المتعاقدين المحليين مع المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قدره 100,8 مليون دولار (مقابل 85,4 مليون دولار في عام 2020). ويُفصّل عن تفاصيل أخرى بشأن صندوق الادخار في مرفق البيانات المالية.

206 - ووفقاً للعقد المبرم مع المكتب، تحتفظ شركة Zurich International بصندوق الادخار وتتولى إدارته نيابة عن فرادى المتعاقدين المحليين.

الملاحظة 22 الإيرادات المالية

الجدول 54 من الفصل الرابع

الإيرادات المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
29 581	33 641	مجموع الإيرادات المالية من الاستثمارات
2 307	4 630	الفوائد على الأصول المالية الأخرى
(15 219)	-	مخصصاً منها: اضمحلال قيمة الأصول المالية الأخرى
-	(1 861)	قيد التكلفة بعد خصم الإهلاك (الملاحظة 10)
16 669	36 410	مجموع الإيرادات المالية من الاستثمارات والأصول المالية الأخرى
(9 091)	(12 340)	مخصصاً منه: الإيرادات/التكاليف المالية المخصصة للمشاريع
7 578	24 070	صافي الإيرادات المالية التي يحتفظ بها المكتب
117	394	الإيرادات المالية من الأرصدة المصرفية للمكتب
7 695	24 464	مجموع الإيرادات المالية

207 - يشمل مجموع الإيرادات المالية من الاستثمارات مكاسب محققة بقيمة 14,3 مليون دولار (8,5 ملايين دولار في عام 2020) من الاستثمارات المدارة خارجياً.

الجدول 55 من الفصل الرابع

صافي المكاسب/الخسائر الناشئة عن أسعار الصرف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
19 150	(13 433)	صافي المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن صرف العملات الأجنبية

208 - تُعزى المكاسب الناشئة عن أسعار صرف العملات إلى العملية التي أُجريت في نهاية الفترة لإعادة تقييم الأرصدة المصرفية والأصول والخصوم المدرجة بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

209 - ويُدرج صافي المكاسب غير المحققة من أدوات مالية مشتقة قيمتها 7,7 ملايين دولار ضمن صافي مكاسب/خسائر المكتب الناشئة عن صرف العملات الأجنبية.

الملاحظة 23

المخصصات

الجدول 56 من الفصل الرابع

المخصصات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	المبالغ المستخدمة	المبالغ غير المستخدمة المعكوسة	المخصصات الإضافية	1 كانون الثاني/ يناير 2021	
1 970	(228)	(110)	2 131	177	المطالبات
262	–	–	33	229	مخصصات إعادة الأمان المستأجرة إلى حالتها السابقة
6 440	(1 220)	–	209	7 451	مخصصات أخرى
8 672	(1 448)	(110)	2 373	7 857	المجموع
					وتشمل:
6 429					الجزء الجاري
2 243					الجزء غير الجاري

210 - تعكس مخصصات إعادة الأمان المستأجرة إلى حالتها السابقة تقديرات للاحتياجات المتعلقة بإعادة الممتلكات المستأجرة إلى المؤجرين في نهاية مدة الإيجار بحالة محددة. وهي تتعلق بمختلف عقود الإيجار التي يتعين فيها على المكتب إزالة الأصول التي تم تركيبها. وتشير المطالبات إلى حالات قانونية يُحتمل فيها تدفق الموارد إلى الخارج ويمكن تقدير تلك الموارد بصورة موثوقة. وتتصل المخصصات الأخرى في الغالب بالتكاليف المقدرة لأعمال الإصلاح اللازمة في إطار المشاريع التي ينفذها المكتب حالياً.

الملاحظة 24

الخصوم الاحتمالية

211 - يخضع المكتب لمطالبات في سياق العمليات العادية، مصنفة على أنها مطالبات تتصل بالمشاريع أو مطالبات تتعلق بالموظفين. ويبين الجدول أدناه تقييم المكتب للأثر المالي للمطالبات التي لا تزال مفتوحة في نهاية السنة. والمطالبات المفتوحة بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بنتيجتها، وبالتالي يصعب التأكد من توقيت أي تدفق إلى الخارج.

الجدول 57 من الفصل الرابع
الخصوم الاحتمالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 31 كانون الأول/ديسمبر 2020		
10 812	12 871	المطالبات المتعلقة بالمشاريع المقدمة من العملاء
-	-	المطالبات المتعلقة بالموظفين
10 812	12 871	مجموع الخصوم الاحتمالية

212 - ومن أصل الخصوم الاحتمالية البالغة 12,9 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، يُقدّر المكتب أنه قد يكون هناك احتمال لرد تكاليف تصل إلى 0,7 مليون دولار.

الأصول الاحتمالية

213 - لم يكن لدى المكتب أي أصول احتمالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (مقابل صفر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020).

25 الملاحظة

الالتزامات

214 - يستأجر المكتب مبانٍ مكتبية في المواقع الميدانية بموجب عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وأخرى قابلة للإلغاء. وفي حالة العقود القابلة للإلغاء، يتعين على المكتب توجيه إشعار بإنهاء عقد الإيجار قبل تاريخ الإنهاء بمدة تتراوح بين شهر واحد و 12 شهرا. وتتراوح مدد الإيجار بين بضعة أشهر و 28 سنة. وتتضمن بعض عقود الإيجار التشغيلي المذكورة شروطا لتجديد العقد تتيح للمكتب تمديدتها في نهاية مدة عقد الإيجار الأصلي، وشروطا بشأن زيادة الإيجار التي يمكن بموجبها زيادة مدفوعات الإيجار السنوية استنادا إلى زيادة مؤشرات أسعار السوق ذات الصلة في البلدان المعنية التي توجد فيها المكاتب الميدانية.

215 - وتشمل مصروفات التشغيل مدفوعات الإيجار البالغة 7,4 ملايين دولار (مقابل 6,7 ملايين دولار في عام 2020)، المقيدة في بيان الأداء المالي كمصروفات ناشئة عن الإيجار التشغيلي خلال السنة في إطار بند "التكاليف التشغيلية".

216 - وتشمل دفعات الإيجار الدنيا في المستقبل المبالغ التي سيلزم دفعها حتى حلول أقرب التواريخ الممكنة لإنهاء الإيجار بموجب العقود ذات الصلة. ويرد فيما يلي بيان مجموع دفعات الإيجار الدنيا في المستقبل بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء:

الجدول 58 من الفصل الرابع
التزامات الإيجار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
9 248	9 075	في غضون سنة واحدة
12 403	9 956	في فترة تزيد عن سنة واحدة ولا تزيد عن خمس سنوات
5 543	6 446	بعد خمس سنوات
27 194	25 477	مجموع التزامات الإيجار التشغيلي

217 - ويؤجر المكتب، بعقود إيجار من الباطن، مبان مكتبية بموجب عقود إيجار تشغيلي قابلة للإلغاء، بصفة عامة للكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، يكون المستأجر ملزماً بتوجيه إشعار قبل 30 يوماً من تاريخ إنهاء عقد الإيجار من الباطن.

218 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ مجموع دفعات الإيجار الدنيا التي يتوقع أن يقبضها المكتب في المستقبل، بموجب عقود التأجير من الباطن غير القابلة للإلغاء، 0,4 مليون دولار (مقابل 0,6 مليون دولار في عام 2020)، وهو ما يُعزى أساساً إلى عدة عقود إيجار من الباطن انتهت مدتها في نهاية عام 2020 ولم تُجدد في عام 2021.

الالتزامات المفتوحة

219 - تشمل التزامات المكتب أوامر الشراء وعقود الخدمات التي تم التعاقد عليها ولم تُنفذ حتى نهاية السنة. ويبين الجدول أدناه مجموع الالتزامات المفتوحة للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021:

الجدول 59 من الفصل الرابع
الالتزامات المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
4 075	3 348	ميزانية الإدارة
1 924 779	559 673	الالتزامات المتعلقة بالمشاريع
1 928 854	563 021	مجموع الالتزامات المفتوحة
وتشمل:		
1 078	475	الالتزامات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات
-	-	الالتزامات المتعلقة بالأصول غير الملموسة

الملاحظة 26

تسوية بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

الجدول 60 من الفصل الرابع

بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية الأصلية ومبالغ الميزانية النهائية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشرح	النسبة المئوية	الفرق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية لعام 2021	ميزانية الإدارة لفترة		ميزانية السنين 2020-2021
			ميزانية الإدارة لعام 2021	ميزانية الإدارة لعام 2021	
			المنقحة	الأصلية	الأصلية
مجموع الإيرادات للفترة		41 987	132 488	90 501	181 001
موارد الإدارة					
الموارد المتصلة بالوظائف	3	463	14 030	13 567	27 135
تكاليف الموظفين العامة	(0)	(31)	10 160	10 191	20 382
السفر	(40)	(1 761)	2 591	4 352	8 703
الخبراء الاستشاريون	11	3 494	36 704	33 210	66 420
مصروفات التشغيل	(9)	(592)	5 834	6 426	12 851
الأثاث والمعدات	330	1 593	2 076	483	967
عمليات السداد	24	249	1 270	1 021	2 042
إجمالي استخدام موارد الإدارة	5	3 415	72 665	69 250	138 500
المشطوبات والمخصصات والفائض الخاص بالطوارئ	(100)	(11 251)	-	11 251	22 501
الاستثمار الاستراتيجي من الفائض	10	1 000	11 000	10 000	20 000
إجمالي استخدام الموارد	(8)	(6 836)	83 665	90 501	181 001

الجدول 61 من الفصل الرابع
بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ميزانية الإدارة لفترة السنتين 2020-2021		ميزانية الإدارة لعام 2021		ميزانية الإدارة لعام 2021
	الأصلية	المنقحة	الأصلية	المنقحة	النسبة المئوية الشرح
مجموع الإيرادات للفترة	181 001	90 501	132 488	136 573	4 085
موارد الإدارة					
الموارد المتصلة بالوظائف	27 135	13 567	14 030	13 812	(218)
تكاليف الموظفين العامة	20 382	10 191	10 160	10 769	609
السفر	8 703	4 352	2 591	880	(1 711) انخفاض أنشطة السفر بسبب كوفيد-19
الخبراء الاستشاريون	66 420	33 210	36 704	34 079	(2 625)
مصروفات التشغيل	12 851	6 426	5 834	3 963	(1 871) زيادة كفاءة عمليات المكتب
الأثاث والمعدات	967	483	2 076	1 971	(105)
عمليات السداد	2 042	1 021	1 270	1 229	(41)
إجمالي استخدام موارد الإدارة	138 500	69 250	72 665	66 703	(5 962)
المشطوبات والمخصصات والفائض الخاص بالطوارئ	22 501	11 251	–	6 520	6 520 لا يخصص المكتب ميزانية داخلية للمشطوبات أو المخصصات أو الفائض الخاص بالطوارئ. ويندرج المبلغ الفعلي ضمن تقديرات الميزانية الأصلية
الاستثمار الاستراتيجي من الفائض	20 000	10 000	11 000	1 470	(9 530) فرص الاستثمار الداخلي المحددة أقل مما كان متوقعا
إجمالي استخدام الموارد	181 001	90 501	83 665	74 693	(8 972)
صافي الإيرادات على أساس الميزانية	–	–	48 823	61 880	13 057

220 - يختلف الأساس المستخدم في إعداد ميزانية المكتب عن الأساس المستخدم في إعداد حساباته. ويجري إعداد بيان الأداء المالي (البيان الثاني) على أساس الاستحقاق، بينما ينحصر نطاق بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) في ميزانية الإدارة، بما في ذلك الفائض الصافي المحصل من المشاريع. وهو لا يشمل الإيرادات والمصروفات على المشاريع، كما أنه لا يشمل الإيرادات المالية أو المكاسب/الخسائر الناشئة عن أسعار الصرف.

221 - وتبين تصنيفات التكاليف الواردة في البيان الخامس التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي للمكتب. وتمثل الفروق بين النفقات في البيان الثاني والبيان الخامس فيما يلي:

الجدول 62 من الفصل الرابع الفروق بين البيانين الثاني والخامس

المعالجة في البيان الخامس	
اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات	أساس نقدي
اقتناء الأصول غير الملموسة	أساس نقدي
استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات وضمحلل قيمتها	استثناء من ميزانية المكتب
إهلاك الأصول غير الملموسة وضمحلل قيمتها	استثناء من ميزانية المكتب
الأصول المتبرع بها	استثناء من ميزانية المكتب
الإيرادات المالية	استثناء من ميزانية المكتب
المكاسب/الخسائر الناشئة عن أسعار الصرف	استثناء من ميزانية المكتب

222 - وتغطي الميزانية المعتمدة فترة السنتين 2020-2021. وترد الميزانية السنوية لعام 2021 في البيان الخامس.

223 - وينص النظام المالي والقواعد المالية للمكتب على أن للمدير التنفيذي سلطة إعادة توزيع الموارد ضمن ميزانية الإدارة المعتمدة، وزيادة أو تخفيض مجموع مخصصات ميزانية الإدارة المعتمدة شريطة عدم تغيير صافي الإيرادات المستهدف لفترة الميزانية الذي حدده المجلس التنفيذي. ولذلك، توجد فروق في البنود بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية.

تسوية المبالغ الفعلية المعروضة في الميزانية مع تلك المعروضة في البيانات المالية

224 - بمقتضى المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب التسوية بين المبالغ الفعلية المستقاة من البيان الخامس وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية (على النحو المبين في البيان الرابع، بيان التدفقات النقدية)، مع تحديد الفروق الناشئة عن الاختلافات في الأساس والتوقيت والكيان، كل على حدة.

225 - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس عندما تُعد الميزانية المعتمدة على أساس مغاير لأساس الاستحقاق، كما هو الحال بالنسبة للمكتب.

226 - وتحدث الفروق في التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولا تنطبق على المكتب أي فروق ناشئة عن اختلاف التوقيت فيما يتعلق بأغراض مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية.

227 - وتحديث الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان عندما لا تنطبق الميزانية إلى برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تُعدّ بشأنه البيانات المالية.

الجدول 63 من الفصل الرابع
التسوية مع بيان التدفقات النقدية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية	المجموع
61 880	63 732	(1 852)	-	
-	-	-	-	
(742)	4 026	(4 768)	-	
1 240 671	1 240 671	-	-	
(1 437 407)	-	(1 437 407)	-	
(3 628)	-	(3 628)	-	
24 554	-	24 554	-	
(114 672)	1 308 429	(1 423 101)	-	المجموع الفرعي
13 510	-	-	-	
21	-	-	-	
(101 141)	1 308 429	(1 423 101)	-	المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية

الملاحظة 27

الإبلاغ القطاعي

228 - حددت الإدارة قطاعات الإبلاغ الخاصة بها جغرافيا، وذلك على غرار الأساس الذي تقوم عليه بيانات الإبلاغ عن الميزانية المقدمة إلى المديرية التنفيذية للمكتب.

229 - ويتألف هيكل المكتب من ست مناطق ومقر يقع في الدانمرك. ويتكون المقر، بوصفه قطاعا، من خمس وحدات: المؤسسة، ومكتب المسؤول المالي الأول والإدارة، وممارسات ومعايير التنفيذ، ومكتب المستشار العام، والحافظات الإقليمية.

230 - وإيرادات القطاع ومصروفاته هي تلك التي تُعزى مباشرة إلى القطاع أو يمكن أن تخصّص للقطاع استنادا إلى أسباب معقولة.

231 - والأصول والخصوم القطاعية هي تلك التي يمكن أن تخصّص للقطاعات استنادا إلى أسباب معقولة. وتدرج أي أصول وخصوم أخرى في إطار "غير قابل للتخصيص" تمشيا مع المعيار 18 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإبلاغ القطاعي.

232 - وتقسّم إيرادات المكتب ومصروفاته وأصوله وخصومه إلى قطاعات على النحو التالي:

الجدول 64 من الفصل الرابع
الإيرادات والمصروفات القطاعية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	منطقة أفريقيا	منطقة آسيا	منطقة أوروبا المتوسط آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منطقة الشرق الأوسط	مجموع الخدمات في نيويورك	المجموع
الإيرادات							
الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع	206 545	124 350	105 260	32 988	336 531	280 137	1 198 968
إيرادات متنوعة	613	1 902	–	1 018	98	–	3 799
إيرادات المعاملات غير التبادلية	–	–	–	5 967	–	–	5 967
مجموع الإيرادات	207 158	126 252	105 260	39 973	336 629	280 137	1 208 734
المصروفات							
الخدمات التعاقدية	62 559	25 203	9 801	5 297	105 089	117 255	367 580
تكاليف الموظفين الأخرى	60 913	50 187	36 280	39 911	47 567	53 433	307 038
المرتبات واستحقاقات الموظفين	4 919	5 831	30 678	17 428	3 563	65 052	135 691
التكاليف التشغيلية	21 667	10 899	6 387	8 345	13 188	12 166	90 972
اللوازم والمواد الاستهلاكية	26 066	17 530	8 527	2 098	128 367	12 751	207 582
السفر	11 789	4 142	778	373	2 244	4 726	25 870
المصروفات الأخرى	1 877	190	(4)	1 703	2 265	296	6 356
مجموع المصروفات	189 790	113 982	92 447	75 155	302 283	265 679	1 141 089
الإيرادات المالية	–	–	–	7 695	–	–	7 695
المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن أسعار الصرف	–	–	–	19 150	–	–	19 150
صافي الإيرادات/(المصروفات) المالية	–	–	–	26 845	–	–	26 845
الفائض قبل المصروفات غير المخصصة	17 368	12 270	12 813	(8 337)	34 346	14 458	94 490
المصروفات القطاعية غير المخصصة							
استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات	–	–	–	–	–	–	3 341
إهلاك الأصول غير الملموسة	–	–	–	–	–	–	768
الفائض للفترة	17 368	12 270	12 813	(8 337)	34 346	14 458	90 381

الجدول 65 من الفصل الرابع
الإيرادات والمصروفات القطاعية - مقارنة بعام 2020

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	منطقة أفريقيا	منطقة آسيا	منطقة أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منطقة الشرق الأوسط	مجموع الخدمات في نيويورك	المجموع
الإيرادات							
الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع	172 543	192 651	102 559	31 981	224 111	282 716	1 160 603
إيرادات متنوعة	399	1 661	67	543	191	(1)	2 897
إيرادات المعاملات غير التبادلية	-	-	-	5 694	-	-	5 694
مجموع الإيرادات	172 942	194 312	102 626	38 218	224 148	282 715	1 169 194
المصروفات							
الخدمات التعاقدية	62 525	34 755	7 920	1 897	94 594	114 996	392 534
تكاليف الموظفين الأخرى	55 684	74 795	34 155	34 884	32 836	51 780	300 938
المرتبات واستحقاقات الموظفين	5 817	5 264	37 108	16 723	3 460	72 801	149 255
التكاليف التشغيلية	19 560	17 386	3 973	14 607	9 401	17 155	96 065
اللوازم والمواد الاستهلاكية	9 783	15 643	3 586	2 246	64 337	11 226	129 454
السفر	3 834	33 190	717	422	1 811	3 722	44 419
المصروفات الأخرى	275	123	134	21 860	(82)	190	22 526
مجموع المصروفات	157 478	181 156	87 593	92 639	206 357	268 698	1 135 191
الإيرادات المالية	-	-	-	24 464	-	-	24 464
المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن أسعار الصرف	-	-	-	(13 433)	-	-	(13 433)
صافي الإيرادات/(المصروفات) المالية	-	-	-	11 031	-	-	11 031
الفائض قبل المصروفات غير المخصصة	15 464	13 156	15 033	(43 390)	17 791	14 017	45 034
المصروفات القطاعية غير المخصصة							
استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات	-	-	-	-	-	-	4 507
إهلاك الأصول غير الملموسة	-	-	-	-	-	-	1 027
الفائض للفترة	15 464	13 156	15 033	(43 390)	17 791	14 017	39 500

الجدول 66 من الفصل الرابع
الأصول والخصوم القطاعية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول	منطقة أفريقيا		منطقة آسيا		منطقة أوروبا		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريفي	منطقة الشرق الأوسط	مجموعة الخدمات في نيويورك	مجموع الأصول والخصوم غير قابل المخصص	المجموع الكلي
	منطقة أفريقيا	منطقة آسيا	منطقة أوروبا	منطقة أوروبا							
الأصول غير المتداولة											
الأصول غير الملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5 186	5 186
الممتلكات والمنشآت والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19 573	19 573
الاستثمارات طويلة الأجل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 214 068	1 214 068
الأصول المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29 996	29 996
الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 221	1 221
مجموع الأصول غير المتداولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 244 064	1 270 044
الأصول المتداولة											
المخزونات	1 807	6	5	3 049	59	1 563	8 832	15 321	-	15 321	15 321
الأصول الأخرى	-	-	-	24 576	-	-	-	24 576	-	24 576	24 576
الحسابات المستحقة القبض											
حسابات المشاريع المستحقة القبض	-	-	-	-	-	-	-	42 246	-	42 246	42 246
المبالغ المدفوعة مقدما	1 399	1 898	66	335	9 354	1 044	205	14 301	-	14 301	14 301
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	-	-	-	-	-	-	-	29 235	-	29 235	29 235
الاستثمارات القصيرة الأجل	-	-	-	2 994 397	-	-	-	2 994 397	-	2 994 397	2 994 397
النقدية ومكافئات النقدية	-	-	-	-	-	-	-	782 834	-	782 834	782 834
مجموع الأصول المتداولة	3 206	1 904	71	3 022 357	10 917	10 917	1 103	3 048 595	9 037	3 048 595	3 902 910
مجموع الأصول	3 206	1 904	71	4 266 421	10 917	10 917	1 103	4 292 659	9 037	4 292 659	5 172 954

		مجموعة مجموع الأصول		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		منطقة أوروبا		منطقة آسيا	منطقة أفريقيا	
		مجموع الأصول	مجموع الخدمات في نيويورك	منطقة الشرق الأوسط	منطقة البحر الكاريبي	منطقة أوروبا	منطقة آسيا	منطقة آسيا	منطقة أفريقيا	
المجموع الكلي	غير قابل للتخصيص	المخصصة	نيويورك	الأوسط	الكاريبي	المقر	وسط آسيا	منطقة آسيا	منطقة أفريقيا	
الخصوم										
الخصوم غير المتداولة										
106 301	106 301	-	-	-	-	-	-	-	-	استحقاقات الموظفين، في الأجل الطويل
2 243	-	2 243	-	-	-	210	-	2 033	-	المخصصات
108 544	106 301	2 243	-	-	-	210	-	2 033	-	مجموع الخصوم غير المتداولة

الجدول 66 من الفصل الرابع
الأصول والخصوم القطاعية (تابع)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع الأصول والخصوم غير قابل المجموع الكلي	مجموعة الخدمات في نيويورك	مجموعة الأصول المخصصة للتخصيص	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريفي			منطقة أوروبا ووسط آسيا		منطقة آسيا	منطقة أفريقية	
			منطقة الشرق الأوسط	منطقة البحر الكاريفي	المقر	وسط آسيا				
										الخصوم المتداولة
40 056	40 056	-	-	-	-	-	-	-	-	استحقاقات الموظفين، في الأجل القصير
868 186	868 186	-	-	-	-	-	-	-	-	الحسابات المستحقة الدفع
										السُّلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع
1 402 744	-	1 402 744	55 544	187 394	570 470	25 837	82 626	265 676	215 197	الإيرادات المؤجلة
2 369 783	-	2 369 783	12 222	43 377	1 300 007	8 776	294 520	459 507	251 374	النقدية المحتفظ بها للمشاريع بالوكالة
16 844	-	16 844	-	-	-	16 844	-	-	-	الخصوم الأخرى
6 429	-	6 429	20	68	1 950	201	-	1 433	2 757	المخصصات
4 704 042	908 242	3 795 800	67 786	230 839	1 872 427	51 658	377 146	726 616	469 328	مجموع الخصوم المتداولة
4 812 586	1 014 543	3 798 043	67 786	230 839	1 872 427	51 868	377 146	728 649	469 328	مجموع الخصوم

الجدول 67 من الفصل الرابع
الأصول والخصوم القطاعية - مقارنة بعام 2020

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول	منطقة أفريقيا		منطقة آسيا		منطقة أوروبا		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		مجموعة مجموعة الأصول		مجموع الأصول غير قابل المجموع الكلي
	منطقة أفريقيا	منطقة آسيا	منطقة أوروبا	منطقة أوروبا	منطقة الشرق الأوسط	منطقة الشرق الأوسط	مجموع الأصول والخصوم غير قابل المجموع الكلي	مجموع الأصول والخصوم غير قابل المجموع الكلي			
الأصول غير المتداولة											
الأصول غير الملموسة											
الممتلكات والمنشآت والمعدات											
الاستثمارات طويلة الأجل											
الأصول المالية الأخرى											
الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض											
مجموع الأصول غير المتداولة											
الأصول المتداولة											
المخزونات											
الأصول الأخرى											
الحسابات المستحقة القبض											
حسابات المشاريع المستحقة القبض											
المبالغ المدفوعة مقدما											
الحسابات الأخرى المستحقة القبض											
الاستثمارات القصيرة الأجل											
النقدية ومكافآت النقدية											
مجموع الأصول المتداولة											
مجموع الأصول											

		مجموعة مجموع الأصول		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		منطقة أوروبا		منطقة آسيا	منطقة أفريقيا	الخصوم
		مجموع الأصول	مجموع الخدمات في نيويورك	منطقة الشرق الأوسط	منطقة البحر الكاريبي	منطقة أوروبا	منطقة آسيا	منطقة أفريقيا		
المجموع الكلي	غير قابل للتخصيص	المخصصة	نيويورك	الأوسط	الكاريبي	المقر	وسط آسيا	منطقة آسيا	منطقة أفريقيا	
										الخصوم غير المتداولة
104 770	104 770	-	-	-	-	-	-	-	-	استحقاقات الموظفين، في الأجل الطويل
4 195	-	4 195	-	-	-	173	-	2 021	2 001	المخصصات
108 965	104 770	4 195	-	-	-	173	-	2 021	2 001	مجموع الخصوم غير المتداولة

الجدول 67 من الفصل الرابع
الأصول والخصوم القطاعية - مقارنة بعام 2020 (تابع)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع الأصول والخصوم غير قابل المجموع الكلي	مجموعة الخدمات في نيويورك	مجموع الأصول المخصصة للتخصيص	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريفي	منطقة الشرق الأوسط	منطقة أوروبا		منطقة آسيا	منطقة أفريقيا		
					المقر	ووسط آسيا				
الخصوم المتداولة										
38 460	38 460	-	-	-	-	-	-	-	-	استحقاقات الموظفين، في الأجل القصير
290 861	290 861	-	-	-	-	-	-	-	-	الحسابات المستحقة الدفع
										السُّلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع
1 818 835	344 212	1 474 623	(198 731)	167 190	988 201	28 844	85 467	178 981	224 671	الإيرادات المؤجلة
1 359 045	(1)	1 359 046	12 279	46 319	615 962	7 512	255 422	232 694	188 858	النقدية المحتفظ بها للمشاريع بالوكالة
3 273	-	3 273	-	-	-	3 273	-	-	-	الخصوم الأخرى
3 662	2	3 660	-	-	90	206	86	2 661	617	المخصصات
3 514 136	673 534	2 840 602	(186 452)	213 509	1 604 253	39 835	340 975	414 336	414 146	مجموع الخصوم المتداولة
3 623 101	778 304	2 844 797	(186 452)	213 509	1 604 253	40 008	340 975	416 357	416 147	مجموع الخصوم

الملاحظة 28

الأطراف ذات العلاقة

233 - يدير المكتب مجلس تنفيذي مُكَلَّف من الجمعية العامة، يتولى مسؤولية الإشراف على عمل المكتب والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والمجلس التنفيذي طرف ذو علاقة، لأن له نفوذا كبيرا على المكتب بوصفه مجلس إدارته.

234 - ويقيم المكتب علاقة عمل مع المجلس التنفيذي ويسدد جزءا من تكاليف السفر، وبدلات الإقامة، ومصروفات المكاتب التي يتكبدها أعضاء المجلس في إطار اضطلاعهم بمهامهم الرسمية، ويسدد أيضا حصة من تكاليف الأمانة. ولم تكن هناك تكاليف متصلة بالسفر فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي خلال عام 2021 (مقابل 0,02 مليون دولار خلال عام 2020) ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير الجائحة على السفر. وينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء المجلس التنفيذي كل سنة، وفقا لقواعد النظام الداخلي المتعلقة بالعضوية. ولا يُعتبر أعضاء المجلس التنفيذي من موظفي إدارة المكتب الرئيسيين حسب التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

235 - ويعد المكتب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان طرفين ذوي علاقة نظرا لأن المنظمات الثلاث تخضع لرقابة مشتركة من قبل المجلس التنفيذي. ويقيم المكتب طائفة من علاقات العمل مع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. وتجري جميع المعاملات بين المكتب والمنظمتين الأخريين على نحو يعكس استقلال كل منظمة وتساويها مع المنظمتين الأخريين. وتتماشى المعاملات بين الوكالات مع علاقات العمل المعتادة بين المنظمات ويجري الاضطلاع بها وفق الأحكام والشروط المعتادة لتلك المعاملات.

موظفو الإدارة الرئيسيون

236 - يقدم الجدول أدناه معلوماتٍ عن إجمالي الأجر المدفوعة لموظفي الإدارة التنفيذية.

الجدول 68 من الفصل الرابع

موظفو الإدارة الرئيسيون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
عدد الأفراد	7	1	
إجمالي الأجر:			
الأجر الأساسي وتساويات مقر العمل	1 457	242	
الاستحقاقات الأخرى	370	75	
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	475	80	
مجموع الأجر	2 309	398	

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020
-	-
-	-
772	416

(أ) تشمل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة المصرح عنها هنا قيمة لكل من المديرية التنفيذية ونائب المديرية التنفيذية السابق.

237 - ولأغراض هذا الإفصاح، تُعتبر المديرية التنفيذية وفريق القيادة العليا الموظفين الإداريين الرئيسيين. وتتمتع المديرية التنفيذية بالسلطة والمسؤولية بوجه عام لتخطيط أنشطة المكتب وقيادتها وتوجيهها ومراقبتها. وفريق القيادة العليا هو منتدى للتنسيق الداخلي يدعم المديرية التنفيذية في التمركز الاستراتيجي للمكتب.

238 - ويستند إجمالي أجور موظفي الإدارة الرئيسيين إلى مكافئ الدوام الكامل، ويشمل صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات من قبيل بدل التمثيل، وإعانة الإيجار، ومنحة الانتقال، وتكاليف التقاعد، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، طبقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

239 - وتوضح هذه البيانات المالية عن أجور موظفي الإدارة الرئيسيين وعن التزامات ما بعد انتهاء الخدمة التي تُعزى إلى الأفراد مباشرة.

240 - وفي عام 2021، بدأ التحقيق في حالة تضارب مصالح محتملة تتعلق بمدير قد يكون أثر في عملية اتخاذ القرار.

241 - وظلت وظيفة نائب المديرية التنفيذية للمكتب شاغرة منذ تعيين من كان يشغلها في منصب الأمين العام المساعد والرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التي أطلقها المكتب، وذلك اعتباراً من آذار/مارس 2020.

الملاحظة 29

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

242 - جرت الموافقة على إصدار البيانات المالية في التاريخ الذي وقّع فيه مجلس مراجعي الحسابات الرأي الخاص بمراجعة الحسابات. وليس لأحد غير المكتب سلطة تعديل هذه البيانات المالية.

243 - وفي شباط/فبراير 2022، وافق المجلس التنفيذي، في الفقرة 4 من مقرره 5/2022، على إنشاء احتياطي الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار مع تحديد مستواه الأولي بمبلغ 105 ملايين دولار على أن تكون التغييرات المقبلة رهنا بموافقة المجلس التنفيذي (انظر DP/2022/14). وسيُستخدم الاحتياطي لتمويل وتسجيل تقييم الاستثمارات في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ويُقدّم مقرر المجلس التنفيذي في آذار/مارس 2022 من خلال إنشاء الاحتياطي المذكور أعلاه، وهو ما سيبيّن في البيانات المالية لعام 2022.

244 - ووضعت البيانات المالية للمكتب في صيغتها النهائية في وقت كانت فيه جائحة كوفيد-19 لا تزال متفشية. وكان للجائحة أثر مالي محدود على عمليات المكتب خلال عام 2021. ووقت إعداد هذا التقرير، كان لا يزال من السابق لأوانه تقدير الحجم الدقيق للعواقب الاقتصادية الطويلة الأجل، وأي أثر قد يتبع ذلك على صافي الأصول/حقوق الملكية للمكتب.

245 - وحتى تاريخ التوقيع على البيانات المالية للمكتب والملاحظات ذات الصلة عن الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تطرأ في الفترة الفاصلة بين تاريخ الميزانية العمومية والتاريخ الذي أُذِن فيه بإصدار البيانات المالية أي أحداث مهمة أخرى، إيجابية كانت أو سلبية، من شأنها التأثير على تلك البيانات.

موجز صندوق ادخار فرادى المتعاقدين لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
67 655	85 354	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير
24 177	27 306	المساهمة/(القسط)
(11 365)	(15 621)	المدفوعات
782	1 040	الأموال غير المخصصة للصندوق
4 105	2 739	الأرباح/(الخسائر)
85 354	100 818	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر

تتألف المساهمات غير المخصصة لصندوق ادخار المكتب من مساهمات المكتب/المشاريع وما يتصل بها من فائدة إيجابية/سلبية لم يتمكن العضو من سحبها وقت انتهاء الخدمة بسبب قواعد الاستحقاق المنصوص عليها في السياسة العامة لصندوق ادخار المكتب. وتُوَجَّه المساهمات غير المخصصة بالكامل إلى صندوق افتراضي هو صندوق ادخار المكتب، ولكنها تظل منفصلة عن الأصول المالية الأخرى للمكتب، شأنها شأن جميع الأصول المالية لصندوق ادخار المكتب.

وتمشيا مع مبادئ صندوق ادخار المكتب، يمكن أن يحصل المكتب رسوما مبررة بالتكاليف الإدارية أو ما شابهها من التكاليف من المساهمات غير المخصصة لصندوق ادخار المكتب. ويعرض الجدول أدناه تفاصيل المساهمات غير المخصصة للفترة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
5 870	6 559	الرصيد الافتتاحي من المساهمات غير المخصصة
1 103	1 178	التغير في المساهمات غير المخصصة خلال الفترة
		مجموع المصروفات المقابلة للمساهمات غير المخصصة، وفقا لمبادئ صندوق الادخار
(51)	(52)	مدفوعات تُعزى إلى موظفي المكتب
(304)	(362)	مدفوعات تُعزى إلى مدير برنامج صندوق الادخار أو مستشار الاستثمار
(59)	(241)	مدفوعات تُعزى إلى الخدمات التي يستفيد منها جميع الأعضاء
(414)	(655)	مجموع المصروفات المقابلة للمساهمات غير المخصصة
6 559	7 082	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر

